الحكم المحلي

العدد ١٥

مجلة فصلية تصدر عن العلاقات العامة في وزارة الحكم المحلي / نيسان ٢٠١٣

د.القواسمي: الهيئات المحلية صمام أمان لخدمة الوطن و المواطن

التخطيط التنموي الاستراتيجي نتائج لرؤية الوزارة

كيفية إنشاء شراكات ناجحة بين البلديات والقطاع الخاص

مجالس سياسات أم مجالس قصص وحكايات

بنيتنا التحتية في ظل الكوارث الطبيعية

نحو مشاركة نسوية فاعلة

عهد وصوت الجلجلة

جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي في عامها الثاني (٢٠١٢)

الحكم المحلي

مجلة فصلية تصدر عن العلاقات العامة والإعلام في وزارة الحكم المحلي وبمشاركة منسقيها في المديريات.

العدد الخامس عشر - نيسان ٢٠١٣

رئيس التحرير
د. هاني الحروب

مدير التحرير
محمد جاد الله

سكرتير التحرير
أماني أسمر

مراجعة لغوية
نائل أبو دية

دعم تقني
باجس بني شمسة

التصميم والإخراج الفني والتنفيذ
الناشر للعلاقات العامة والإعلان
عبد الحميد رمضان

ص.ب ٧٣١ ، البيرة - البالوع، قرب المستحضرات الطبية
هاتف: ٢٤٠١٠٩٢ فاكس ٢٤٠١٠٩١

الصفحة الإلكترونية
www.molg.pna.ps

البريد الإلكتروني
media@molg.pna.ps

موضوعات هذه المجلة تعبر عن آراء كاتبيها

قصة الغلاف

من صح فكره أتاه الالهام، ومن دام اجتهاده أتاه التوفيق...، وإن الإيمان والثقة بالنفس هي القوة التي يرقى بها الإنسان من الظلام إلى النور، وكي تنجح يجب أن تكون رغبتك في النجاح أعظم من الفشل، فالفشل هو مجموعة التجارب التي تسبق النجاح.

وحب الوطن والمشاركة الفاعلة في بنائه سنة وفرض، وبناءً عليه تقوم وزارة الحكم المحلي بترجمة خططها وتوجهاتها...، التي تساهم في ضريبة البناء والاستقلال الناجز.

الشكر الجزيل لمؤسسة GIZ الألمانية على دعم إصدار هذه المجلة

محتويات العدد

إنجازات ٣

أيها المواطن كن حُراً — د. هاني الحروب
فعاليات الوزير — محمد جادالله
المهندس غنيم: الخطط التنموية الاستراتيجية نتائج لرؤية الوزارة — أماني أسمر
التقرير الربعي للوزارة عن الفترة بين (١٧ آب – ١٧ آب تشرين ثان ٢٠١٢) — ابراهيم الفتياني

مشاريع تنموية ٢٠

مؤسسة التعاون الألمانية (GIZ) رائدة في دعم قطاع الحكم المحلي — المهندس عبد المجيد مدينة
برنامج دعم البلديات الفلسطينية (PMSP) — المهندس وليد حلايقة
المشاركة المجتمعية ضمن مشروع تطوير القرى والأحياء (بلدي) — عثمان عباس
مشروع إدارة النفايات الصلبة في جنوب الضفة الغربية — المهندس ياسر الدويك

توجهات وعلاقات ٢٦

وظائف وصلاحيات وسلطات مجالس الهيئات المحلية — إسلام أبو زياد
مجالس سياسات أم مجالس قصص وحكايات — عبد الكريم سدر
إنشاء شراكات ناجحة بين البلديات والقطاع الخاص — عبلة سليمان
الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص (واقع وطموحات) — محيي الدين العارضة
واقع تجارب اللامركزية في الحكم المحلي والإداري في فلسطين — لنا أبو حجلة
المساءلة المجتمعية — خالد اشتية
الإدارة المبنية على النتائج — علام الأشهب
الحكم المحلي وأساليب الإدارة الحديثة في ظل العولمة — حازم عمر
مديرية حكم محلي جنين وتجربة الدمج — رائد مقبل
الموازنات — وليد استيتي
مراكز خدمات الجمهور خطوة عصرية — أحمد قيسية

التخطيط والتنظيم العمراني ٤٢

حيّ السلام في مدينة طولكرم نموذج للعشوائيات — المهندسة ربا صبح

تجارب ونجاحات ٥٠

جائزة فلسطين للهيئة المحلية الأفضل — محمد سعيد الحميدي
جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي في عامها الثاني — رشا سليمان
عرابة: رابية دوثان والمجد التليد — عدنان موسى
وادي فوكين: آرامية الفوك (الشوك) فولاذية الهمة خضراء الواقع — أحمد سكر
عابود أم المعابد والتسامح — حسين البرغوثي
قرية رافات بين الإنجاز والطموح — سامر طه

النوع الاجتماعي ٦١

نحو مشاركة نسوية فاعلة — دلال سلامة
عهد وصوت الجلجلة... — رأفت دراوشة
الحاجة شكرية امرأة التحدي والصمود — سريا رومانين

قضايا ٦٣

بنيتنا التحتية في ظل الكوارث الطبيعية — المهندس هاني كايد
عرب الرماضين الشمالي والجنوبي — عريب عودة
لماذا نختلف مع البشر ونخفق في تقديم الخدمة؟ — المهندس أسعد سوالمة
الحكم المحلي في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة — أمل الكرمي

من قلب الوطن ٦٧

القدس على مر العصور (العصر العباسي) — د. حسين عبد القادر
بيت الطير: شاهد على الموروث التاريخي والثقافي والجمالي — أماني أسمر

أيها المواطن كن حُراً...

د. هاني الحروب

الوطـن شجـرة طيبة لا تنمو إلاّ في تربـة الانتماء والتضحيات المرويـة بالعرق والدم...، وشعبنـا الفلسطيني صاحب الذاكرة الجمعيـة التـي تتوسد المكان...، يعرف قيمة الحيـاة ويحاول بناءها على أرضه الساعية لنيـل حريتها واستقلالها. والحرية لا يمكـن أن تُعطـى على جرعات، والمرء إمـا أن يكون حراً أو لا يكون...، فهي ذلك التاج الذي يضعـه الإنسان على رأسه ليصبح جديراً بإنسانيته، حيث لا استقلال من دون ديمقراطية ولا ديمقراطية من دون حرية... وكلاهما الطريق نحو التطور والتقدم، فالزعيم جمال عبد الناصر قال: «إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية، ولا يمكن الفصل بينهما، لأنهما جناح الحرية الحقيقية»، وعليه لا توجد سعادة لنا أكثر من حرية وطننا.

والشجاعـة هـي أن يُخلق من اليأس الأمل، لأن اليأس فيه طعم الموت ولأن الشجاعة معنى الحياة... ويا لسعادة الذين يجرؤون على الدفاع عما يحبون، فالحياة الكاملة هي أن تنفق شبابك في الطموح ورجولتك في الكفاح وشيخوختك في التأمل...، حيث قـال بـوذا: «الطمـوح مثل الحب، يحتاج الصبـر أمام المنافسين والتأخر الخـارج عن السيطرة»، إذاً خـذ وقتك في كل شيء، فالتسـرع قد يـؤدي إلى الضياع والمرارة كالسرطان تأكل من يصاب بها والغضب كالنـار يحرق كل شيء، كذلك من يتكلم من دون تواضـع سيجـد صعوبة في جعل كلماته مسموعة وإذا عجز القلب عـن احتواء الصدق عجز اللسان عن قول الحقيقة... ولا يكفـي أن تكـون في النور لكي ترى، بل ينبغي أن يكون في النـور ما تراه، فالامام على بن أبي طالب كرم الله وجهه قال «ما أكثر العبر وأقل الاعتبار».

العقـل هـو النسيج الموجود وجوهـر التاريخ ومضمون الواقـع، فمن صح فكرة أتاه الالهـام، ومن دام اجتهاده أتـاه التوفيق... فالمسألـة ليسـت في أن تعمل ماتريد، بل فـي أن تريد ما تعمل. وكي تنجح يجب أن تكون رغبتـك في النجاح أعظم من خوفك من الفشل، فالفشل هو مجموعة التجارب التي تسبق النجاح...، إن الإيمان والثقة بالنفس هي القوة التي يرقى بها الإنسان من الظـلام إلـى النور، وعليه تعلم كيف تعيش الوقت الذي أُعطي إليك وبطريقة لها معنى، فلن يكون لديك ما تحيا من أجله... إلاّ إذا كنت على استعداد للموت من أجله.

فحب الوطن والمشاركة في بنائه سنة وفرض...، هكذا علمتنا وزارة الحكم المحلي من خلال عملها الدؤوب المبني على خطط علمية وتراكمات تجلت ببعد إنساني حقيقي، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى قفزة نوعية على كافة الأصعدة... والتي ستصب في مجرى تحقيق تنمية محلية... القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة بعد الانعتاق من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال الناجز.

فعاليات

القواسمي: الهيئات المحلية صمام أمان لخدمة الوطن والمواطن....والوزارة تبذل قصارى جهدها للبحث عن الصيغ المناسبة التي تدفع بالعمل قدماً لمصلحة المواطنين

محمد جاد الله
مدير التحرير

زيارات خارجية

افتتاح مركز صحي بمخيم نهر البارد

افتتح وزير الحكم المحلي د.خالد فهد القواسمي مستوصف الشهيد الدكتور فتحي عرفات في مخيم نهر البارد في لبنان بحضور عدد من المسؤولين الفلسطينيين بينهم سفير دولة فلسطين في لبنان أشرف دبور، ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان د.يونس الخطيب، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح آمنة سليمان وأمين سر حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الشمال أبو جهاد فياض وممثلي الفصائل الفلسطينية، واللجان الشعبية، وأطباء وفعاليات من المخيم.

واطلع الوفد على مرافق المستوصف والتجهيزات الجديدة التي تبرعت بها اللجنة الوطنية لدعم أهالي مخيم نهر البارد بتوجيهات من الرئيس محمود عباس. ونقل الوزير القواسمي رئيس اللجنة الوطنية لدعم أهالي مخيم نهر البارد تحيات الرئيس أبو مازن، ثم أشار إلى ما قدمته اللجنة من دعم لأهالي المخيم وذلك بحسم يومي عمل لجميع موظفي السلطة، وقامت بجمع التبرعات من الطلاب والأهالي، ويعني ذلك أن كل الأموال التي أنفقتها الحملة الوطنية لمساعدة أهالي البارد كانت أموالاً فلسطينية، وأيضاً الأموال التي أنفقت لتجهيز هذا المركز الطبي هي أموال فلسطينية جمعت بتوجيهات من الرئيس أبي مازن. وأكد على جهوزيتهم للمساعدة بكل الاحتياجات اللازمة، لأننا جسد واحد في الوطن والشتات، ونحن نتطلع إلى اليوم الذي سيعود فيه كل الفلسطينيين إلى أرض الوطن. وقام القواسمي والحضور بجولة في المخيم اطلعوا خلالها على سير العمل في إعادة الاعمار في المخيم القديم من خلال شروحات قام بها المهندس أحمد واكد.وزار الوفد كذلك مستشفى صفد في مخيم البداوي، حيث جالوا في كافة أرجاء المستشفى، واستمعوا إلى شروحات من الدكتور يوسف الأسعد عن احتياجات المستشفى ومعاناة العاملين وانتقل الوفد إلى مقر حركة فتح في البداوي والتقوا بوفد من أهالي مخيمات سوريا الذين شرحوا معاناتهم وطالبوا بتخفيف المعاناة عنهم. وقد وعد الوزير بنقل معاناتهم للرئيس والتحضير للقيام بمبادرات لتقديم المساعدة.

القواسمي يلتقي إدارة البنك الإسلامي للتنمية في جدة

عقد القواسمي اجتماعاً مع رئيس ومدير البنك الإسلامي للتنمية في جدة خلال زيارة قام بها إلى المملكة العربية السعودية أحمد محمد علي، والمدير التنفيذي للبنك المنصور بن فتى.

وناقش الطرفان أسس وسبل الشراكة والتعاون المشترك، وأهمية انضمام البنك الإسلامي للتنمية في جدة إلى قائمة شركاء وزارة الحكم المحلي، وصندوق تطوير وإقراض البلديات، عن طريق دعمه لهذا الصندوق والهيئات المحلية المستفيدة منه. وقد رافق القواسمي في جولته مريم شيرمان مديرة البنك الدولي في فلسطين، حيث تخلل الاجتماع عرض للخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي ونشاطاتها ومشاريعها، وتم استعراض نشأة وتطور صندوق تطوير وإقراض البلديات، ودوره في دعم البلديات الفلسطينية وتطلعاته المستقبلية، وتم الحديث عن انتخابات الهيئات المحلية التي جرت في أواخر عام (٢٠١٢) ونتائج ما أفرزته من هيئات تسعى للعمل الدؤوب في اطلاق مشاريع محلية تأخذ بالاعتبار البنية التحتية التي تخدم المواطن الفلسطيني بأفضل ما يكون. وعبر القواسمي عن أمله في أن يصبح البنك الإسلامي للتنمية في جدة ممولاً لصندوق تطوير وإقراض البلديات، من أجل فتح الأفق أمام شراكة واسعة في قطاع الحكم المحلي بين كل من دولة فلسطين والمملكة العربية السعودية.

لقاءات دولية

وزير الحكم المحلي يستقبل رئيس بلدية سان ميغال سلفادور حريزي

استقبل وزير الحكم المحلي د. خالد فهد القواسمي رئيس بلدية سان ميغال سلفادور حريزي من دولة البيرو من أجل تبادل الخبرات في مجال عمل البلديات في كل من البيرو وفلسطين.

واستعرض حريزي تجربته كرئيس للبلدية، واصفاً بلديته بإحدى أهم بلديات العاصمة، حيث توجد فيها مجموعة من المعالم السياحية التي تجعلها تستقطب ثلاثة ملايين سائحاً بشكل شهري، كما تحدث حريزي عن أبرز المشاريع التي قام بالمبادرة لإنجازها، وصلاحيات البلدية وعن آليات متابعة

تقديم الخدمات وكيفية التعاون مع جميع المؤسسات الرسمية والأهلية في سبيل تقديم الأفضل، مبيناً صلاحياته كرئيس للبلدية. وشكر القواسمي الضيف على تلبيته لدعوته، واضعاً إياه في تجربة انتخابات الهيئات المحلية وآلية سيرها وأبرز النتائج التي ترتبت على هذا العرس الديمقراطي، كما تطرق إلى الصعوبات التي تعايشها المدن والبلدات الفلسطينية التي تعاني من إجراءات الاحتلال القمعية التي تنغص على الفلسطينيين معيشتهم، مشيراً إلى هجمات المستوطنين على دور العبادة ومنازل المواطنين، حيث لم يسلم لا الشجر ولا الحجر من هجماتهم، ومدللاً على مدينة الخليل كحالة يمكن القياس عليها. وأبدى حريزي امتعاضه من إجراءات التفتيش التي تعرض لها عند محاولته دخول الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل واستنكر قيام الجنود بأعمال استفزازية بحجة التفتيش. وعبر حريزي عن سعادته بزيارة فلسطين مؤكداً على ضرورة تعزيز الروابط من أجل تبادل الخبرات وتعزيز الجوانب التعاونية بين البلدين

لقاءات داخلية

القواسمي يلتقي وفداً من بلديات الداخل الفلسطيني

وزير الحكم المحلي يستقبل عدداً من رؤساء بلديات المدن الفلسطينية المحتلة عام (١٩٤٨) في مكتبه وهم (صبحي عامر، ونادر أبو شكري من بلدية كفر قاسم، وجابر جابر من مجلس محلي جلجولية، ومحمود عاصي، وفؤاد ريان من مجلس محلي كفر برا)، حيث جاءت هذه الزيارة بتنسيق من رئيس بلدية قلقيلية داود عثمان وبحضور الوكيل المساعد

لشؤون المديريات محمد حسن جبارين، ومدير عام التوجيه والرقابة محيي الدين العارضة، وجهاد الشخشير من مؤسسة التعاون الفني الألماني (GIZ). ورحب القواسمي بالوفد الضيف وأعرب عن سعادته بهذا اللقاء والذي اطلع من خلاله على أوضاع المجالس المحلية وطبيعة عملهم، مشيراً إلى ضرورة تنظيم مثل هذه الزيارة التي تعزز العلاقات والجوانب التعاونية بين الوزارة والبلديات، وأطلع القواسمي الوفد الضيف على تجربة الانتخابات والتي عززت ثقة المواطن في الهيئات المحلية المنتخبة، كما شدد على أهمية قيام البلديات بدورها في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، واستعرض القواسمي قانون الهيئات المحلية وما تم عليه من تعديلات وكذلك طبيعة عمل وزارة الحكم المحلي، التي تقوم بالإشراف والرقابة على الهيئات المحلية الفلسطينية. وأعرب رؤساء البلديات الضيوف عن سعادتهم بلقاء الوزير القواسمي والطاقم الموجود وأن هذه ستكون فاتحة للتعاون البناء بين البلديات الفلسطينية في المناطق المحتلة عام (١٩٤٨) ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية الفلسطينية، وكذلك أطلع الوفد القواسمي على المشاكل التي تواجههم كمشكلة السكن والأرض والترخيص والنمط العقائدي الذي لا يتغير، معربين عن سعادتهم بهذه الزيارة، مؤكدين على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية، وتأييد الرئيس في قراره بالتوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على دولة فلسطينية.

يبحث مشاكل مجمعات المركبات العمومية

وبحث القواسمي كذلك موضوع مجمعات المركبات مع وزير النقل والمواصلات د.علي أبو زهري، جاء ذلك خلال استقبال القواسمي ووكيل الوزارة المهندس مازن غنيم في مقر الوزارة الوزير الضيف ووكيل وزارة النقل والمواصلات د.علي شعث.

وتناول الاجتماع ضرورة حث البلديات على إنشاء مجمعات للمركبات، وكذلك التركيز على عمل مجمعات جديدة لكل البلديات خارج مراكز المحافظات وعلى أطراف المدن، وكذلك التأكيد على البلديات بعمل محطات توقف (Bus stop) على المسارات وتأهيل الشوارع لذلك ما أمكن، خاصة وأن ذلك يؤدي في النهاية إلى راحة المواطن الفلسطيني وتقديم الخدمة له على أكمل وجه.

واتفق الطرفان على أهمية هذه الموضوعات والتأكيد على أن الشراكة بين الوزارات والجهات المختصة هي أساس التخطيط، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تفعيل المجلس الأعلى للمرور في كافة المحافظات وتفعيل دور البلديات في لجان السير في المحافظات والعمل على وضع خطة لإدارة المرور في مناطق (ج) التي هي بحاجة فعلية إلى تنظيمها من كافة النواحي.

وزير الحكم المحلي يناقش الموازنة المائية مع مصلحة مياه محافظة القدس

عقد وزير الحكم المحلي الدكتور خالد فهد القواسمي والوكيل المساعد لشؤون المديريات محمد جبارين وعمر شرقية اجتماعاً مع وفد من مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة ممثلة برئيس مجلس إدارتها المهندس موسى حديد ومديرها العام عبد الخالق الكرمي وعضو مجلس الإدارة المحامي عدنان جفال، وبحضور مدير دائرة مياه الضفة الغربية خليل الغبيش.

وأشاد القواسمي بدور المصلحة المهم والحيوي في تقديم خدماتها، مؤكداً على أهمية التوزيع العادل للمياه بحيث لا يكون هناك تفاوت بين منطقة وأخرى. وقدم الغبيش شرحاً عن وضع المياه في الضفة الغربية وأشاد بوضع المياه في منطقة رام الله حيث إدارة التوزيع المميزة والقدرة العالية في التعامل مع مشاكل المياه، ووضح أن هناك مشكلة

فنية في تأهيل شبكة منطقة بني زيد الشرقية وحاجتها إلى خط ناقل جديد. من جانبه قام عبد الخالق الكرمي مدير عام المصلحة بشرح مفصل عن وضع المياه في منطقة امتياز المصلحة، وبين كيف تتعامل المصلحة مع أزمة الصيف، حيث برنامج توزيع المياه على الموقع الإلكتروني للمصلحة، والكفاءة العالية في إدارة التوزيع، وقدم رسماً بيانياً يبين عدالة توزيع المياه في جميع مناطق المصلحة سنة (٢٠١٢)، وتراوحت حصة الفرد بين (٧٧ لتراً – ١١٠ لترات) يومياً، مستعرضاً أهم المشاكل التي تحتاج إلى تعاون وتضافر للجهود من أجل حلها. وفي نهاية الاجتماع أعرب القواسمي عن أمله في أن تجري المتابعة الحثيثة لحل هذه المشاكل والقيام بكافة الإجراءات الكفيلة بتحسين وضع المياه والإدارة العادلة في التوزيع بمهنية وكفاءة عالية وشكر المصلحة على ما تقوم به من جهود مميزة وعلى حسن أدائها في هذا الميدان الهام.

ورش عمل، ندوات، مؤتمرات

د.سلام فياض: الهيئات المحلية تمثل الحلقة الأهم في منظومة الحكم المحلي كونها أكثر قدرة على تلمس احتياجات المواطنين

القواسمي: الهيئات المحلية صمام آمان لخدمة الوطن والمواطن

تحت رعاية رئيس الوزراء د.سلام فياض نظمت وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع مؤسسة التعاون الألماني (GIZ) لقاءً تعارفياً موسعاً لرؤساء الهيئات المحلية المنتخبة، حيث أوضح د.فياض للحضور خلال اللقاء أسباب وتداعيات الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية وسيطرة الحكومة الإسرائيلية على العائدات الضريبية المستحقة، الأمر الذي يؤثر سلباً على دعم الهيئات المحلية في تنفيذ مشاريعها مناشداً الدول العربية بدعم ميزانية السلطة وتفعيل شبكة الأمان العربية بأسرع وقت ممكن، كما دعا إلى محاربة المنتج الإسرائيلي والتوجه نحو المنتج الفلسطيني لمحاربة تلك الإجراءات الإسرائيلية، مشيداً بدعم وصمود أبناء الشعب الفلسطيني في شطري الوطن.

كما أشاد فياض برؤساء الهيئات المحلية المنتخبين لاختيارهم خدمة أبناء الوطن وتفضيل العمل بالهيئات المحلية على أي عمل آخر كونه يمس بشكل مباشر الوطن والمواطن على حد سواء. داعياً إلى تجديد العمل والتعاون بين المواطنين والهيئات المحلية والجهات ذات العلاقة لتجاوز الأزمة واستئناف المسيرة لمساعدة الهيئات المحلية في تنفيذ مشاريعها كما كانت في السابق. وأكد على أهمية دعم منطقة القدس لما تعانيه من تهميش وتهويد من قبل الكيان الإسرائيلي.

من جهته أكد رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة على ضرورة التعاون من أجل وطن نظيف خال من الفساد والمفسدين والتصدي للهجمة الاستعمارية الجديدة ضد أبناء شعبنا وأوضح أن الهيئات المحلية في المرحلة المقبلة يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في تحقيق الرفاهية وتوفير الخدمات الفضلى للمواطنين.

هذا وتطرق وزير الحكم المحلي إلى الثقة التي أولاها أبناء شعبنا إلى الرؤساء المنتخبين مطالباً إياهم بأن يكونوا على قدر تلك الثقة والدفاع عن احتياجاتهم والسير معاً في رحلة بناء الدولة الفلسطينية والخلاص من الاحتلال، لافتاً إلى أن الهيئات المحلية تعد من أهم أدوات العمل لتلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمة البلدية لهم، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد وأشار إلى الإنجازات التي قامت بها الوزارة وأبرز التحديات التي تواجه عملها. كما تطرق إلى المجلس الاستشاري للسياسات القطاعية في الحكم المحلي والذي قامت الوزارة بتفعيله مؤخراً، حيث أن الوزارة تسعى إلى تحسين قدرات الهيئات المحلية، بما يضمن استمرار ادماج مفاهيم الحكم الرشيد، كما تطرق إلى صندوق تطوير وإقراض البلديات والذي أنجز مشاوراته حديثاً مع بلديات في الضفة وقطاع غزة حول خطته الاستراتيجية للأعوام الأربعة القادمة التي شملت ثلاثة محاور وهي تمكين هيئات الحكم المحلي، والمساهمة في تطبيق السياسات الوطنية لقطاع الحكم المحلي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الصندوق المؤسساتية.

كما أوضح أن الوزارة تعمل على تطوير برنامج جديد باسم برنامج تطوير القرى على غرار برنامج تطوير البلديات ويشكل امتداداً لبرنامج تطوير القرى والأحياء الذي يموله البنك الدولي وتديره وزارة الحكم المحلي.

وبين أبرز التحديات التي تواجه قطاع الحكم المحلي وأهمها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة ما يتعلق بمصادرة الأراضي والسيطرة على المصادر الطبيعية وغيرها من المعيقات والسياسات الإسرائيلية الكثيرة والكبيرة جداً والتي كان آخرها سطوة الاحتلال على أموال السلطة.

من جانبه عرض ماجد أبو رمضان رئيس اتحاد الهيئات المحلية الإنجازات والتحديات التي تواجه عمل الاتحاد، لافتاً إلى أن الهيئات المحلية هي التي تسعى إلى خدمة المواطن ورفع مستوى الخدمات المقدمة له، لافتاً إلى ضرورة الشراكة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي من أجل تخفيف الأعباء والعمل على تحديد النظم واللوائح، حيث إن قوة الاتحاد من قوة الهيئات المحلية.

وتم خلال الجلسة عرض مداخلتين من قبل مدير عام صندوق تطوير وإقراض البلديات عبد المغني نوفل ومدير تطوير قطاع الحكم المحلي في مؤسسة (GIZ) الألمانية أولريش نتشكي. وتم فتح باب النقاش والمداخلات من قبل رؤساء الهيئات المحلية والحضور.

وزارة الحكم المحلي تنظم اللقاء الأول لمجلس السياسات القطاعية الخاص بالحكم المحلي

افتتح وزير الحكم المحلي د. خالد القواسمي اللقاء الأول لمجلس السياسات القطاعية الخاص بالحكم المحلي، والذي تم تشكيله بناءً على قرار مجلس الوزراء لعام(٢٠٠٩) المتعلق بهذا الشأن، وذلك بحضور وكيل الوزارة المهندس مازن غنيم، والدكتور عزمي الشعيبي ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني، والوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية عبد الكريم سدر وشخصيات اعتبارية ووطنية من مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية.

ورحب القواسمي بالحضور شاكراً إياهم على قبولهم الدعوة لعضوية المجلس، مبيناً أن قرار مجلس الوزراء بتشكيل المجلس جاء ليؤكد على قناعات الحكومة الفلسطينية بضرورة تعزيز التكاملية والتشاركية بين المؤسسات وكافة مكونات وشرائح المجتمع. وبين القواسمي أن الهدف من تشكيل مثل هذا المجلس تحقيق المشاركة المجتمعية في تطوير السياسات وصناعة القرار وتبادل الخبرات والمعلومات بشكل يوسع آفاق عمل الوزارات والمساهمة في تحقيق أهدافها، وكذلك تمكين الجهات الرسمية من الاطلاع على الاحتياجات والأولويات والاهتمامات للقطاعات المختلفة وصولاً إلى تحقيق وممارسة مبادئ الحكم الرشيد.

وتحدث القواسمي عن أبرز التحديات التي تواجه الوزارة كضعف البنية الاستثمارية وقلة الموارد وغياب السياسات العامة والاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق قيام المشاريع وتحقيق التنمية للهيئات المحلية، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على تحسين

قدرات الهيئات المحلية، وتطوير القرى والمجتمعات المهمشة من أجل إيجاد هيئات محلية قوية قادرة على الاعتماد على ذاتها في كافة المجالات. وأكد الشعيبي في كلمته على ضرورة المشاركة الحقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة الحكم المحلي، من أجل العمل على توسيع المشاركة واشراكها في تحديد الاستراتيجيات والمشاركة في اتخاذ القرارات، مشدداً على أن الشراكة لا تعني الاستغناء عن دور الرقابة المجتمعية والتي هي حق للمؤسسات. بدوره قدم عبد الكريم سدر عرضاً حول الخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي التي تم اعتمادها في العام (٢٠١٠) وتستمر لغاية (٢٠١٤). وطرح سدر رؤية الوزارة والخطة الاستراتيجية عبر القطاعية للحكم المحلي وكذلك الغايات التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها، ومن ثم تم فتح باب النقاش والمداخلات وكذلك تم تشكيل اللجان وتحديد مهام المجلس.

وخرج المجلس بعدة توصيات منها توحيد الجهد الفلسطيني، وربط مهام هذا المجلس في الخطط الوطنية للإصلاح، وكذلك تشكيل العديد من اللجان الخاصة للمتابعة، وتفعيل الاستثمار في مناطق (ج)، والمساهمة وتقديم المشورة في اتخاذ القوانين والأنظمة.

تحت رعاية رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض

عقد اللقاء التشاوري الأول لعضوات مجالس الهيئات المحلية المنتخبات

دعى وزير الحكم المحلي د. خالد القواسمي عضوات مجالس الهيئات المحلية المنتخبة لكي يصبحن صاحبات قرار في شتى شؤون حياتهن، وأن يستثمرن بشكل جيد هذه الفرصة التي يعتبرها ذهبية وأتيحت لهن لكي يمثلن شرائح شعبية في مناطقهن، وأن تكون قراراتهن شاملة لصالح الغير، متمنياً لهن التوفيق في عملهن. وأضاف القواسمي بأن وزارة الحكم المحلي، عملت على تضمين احتياجات النوع الاجتماعي في الخطة الاستراتيجية للوزارة والخطة عبر القطاعية لقطاع الحكم المحلي، وقد انعكس هذا الأمر على المبادرات والمشاريع والأنشطة التي تقوم بها الوزارة، منوهاً إلى أهمية التعاون بين الوزارة والمؤسسات الأخرى والجهات المانحة في تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي وتلبية احتياجاته وتعزيز دور المرأة في إطار العمل على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وإحداث التنمية المستدامة.

جاء ذلك خلال انعقاد اللقاء المركزي الأول لعضوات مجالس الهيئات المحلية المنتخبات والذي نظمته وزارة الحكم المحلي بمشاركة مع وزارة شؤون المرأة وبالتعاون مع مؤسسة التعاون الألماني (GIZ)، والذي أقيم في قاعة متنزه بلدية البيرة برعاية رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، وحضور وزير الحكم المحلي د. خالد القواسمي، ووزيرة شؤون المرأة ربيحة ذياب وممثلة دولة جمهورية المانية الاتحادية بربرا وولف، ومحافظ رام الله والبيرة د. ليلى غنام ووكيل وزارة الحكم المحلي المهندس مازن غنيم ومنى الخليلي أمين سر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ورؤساء وعضوات مجالس الهيئات المحلية المنتخبة. ورحب رئيس بلدية البيرة فوزي العابد بالمشاركين باللقاء، واصفاً إياه بالهام والضروري، خاصة في ظل التجربة الجديدة التي تخوضها عضوات مجالس الهيئات المحلية المنتخبة بعد الانتخابات الأخيرة متمنياً التوفيق للجميع.

وشكر د. فياض وزير الحكم المحلي ووزيرة شؤون المرأة لدورهما في عقد هذا اللقاء الذي وصفه بالهام والمميز، مؤكداً على أهمية دور المرأة في الهيئات المحلية ومشاركتها في صنع القرار، مشيداً بدورها النضالي وضرورة تمكينها لكي تقوم بدورها على أكمل وجه، وأشاد بعدد العضوات المحلية المنتخبات والتي أفرزتها الانتخابات الأخيرة، حيث شكلت النسبة أكثر من الحد الأدنى لنظام الكوتا الذي وصفه بشبكة الأمان لضمان المشاركة الفاعلة في مجالس الهيئات المحلية. من جهتها أكدت ذياب على أهمية هذا اللقاء، ورحبت بعضوات المجالس المحلية المنتخبة، مشددةً على أن المرأة لن تقبل بأن يكون دوروها هامشياً، مشيدةً بعدد من النماذج النسوية التي احتلت مناصب قيادية في مختلف المؤسسات، ومشيرة إلى أن فلسطين ستكون منارة الشرق الأوسط وسباقة في مجال احترام المرأة وتعزيز مشاركتها في صناعة القرارات. بدورها نقلت د. غنام تحيات الرئيس محمودعباس للحضور، مؤكداً على إيمانه بدور المرأة ومكانتها كشريكة في صنع القرار، ووجهت التحية للمرأة الفلسطينية التي هي نصف المجتمع وتساهم في تربية النصف الآخر، معبرةً عن ضرورة مشاركة المرأة بشكل أكبر وأوسع في مجالس الهيئات المحلية، مشددةً على استمرار المرأة في سعيها للوصول إلى المناصب القيادية وأن تحذو حذوها.

من جهتها هنأت وولف عضوات مجالس الهيئات المحلية المنتخبة، مؤكدةً على ضرورة المساواة في الحقوق والفرص، ومشيدةً بالنماذج النسوية وضرورة أن تكون نماذج يحتذى بها، وكذلك أشادت بكون عدد الطالبات في الجامعات الفلسطينية يشكل الأغلبية وهذا مؤشر يدل على نقلة نوعية في مجال تعليم المرأة الأمر الذي يؤهلها لشغل مناصب

قيادية في المستقبل، شاكرة لوزارة الحكم المحلي إيلاءها للمرأة الفلسطينية الأهمية بعقدها مثل هذه اللقاءات. وقال غنيم في كلمته بأن الوزارة تعمل دائماً على الاستفادة من التجارب السابقة على مختلف الأصعدة، وكذلك العمل على توجيه عضوات الهيئات المحلية وتعزيز قدراتهن لكي تستطيع القيام بعملهن على أكمل وجه، مشيراً إلى أن الوزارة قامت بعقد عدة دورات تدريبية لأعضاء مجالس الهيئات المحلية المنتخبة بعد الانتخابات. وقدمت نادرة نائب عرضاً لتجربتها السابقة في مجال الهيئات المحلية كنائب لرئيس بلدية وعن التحديات والصعوبات التي واجهتها، وكذلك تحدثت رئيس بلدية بيت لحم د. فيرا بابون عن تجربتها الحالية كرئيس للبلدية، وأهمية هذه التجربة كونها امرأة وشكرت كل من وقف إلى جانبها ودعمها للوصول لهذا المنصب. وتم خلال اللقاء عرض فيلم يتحدث عن تجارب المرأة في خوض غمار انتخابات الهيئات المحلية، وكذلك تجربة خوض الانتخابات بقائمة نسوية كاملة مثل ما حصل في الخليل. وفي ختام اللقاء استمع أصحاب القرار لمداخلات وأسئلة عضوات مجالس الهيئات المحلية المنتخبة، والردود عليها، حيث تم التأكيد على أهمية عقد مثل هذه اللقاءات بشكل دوري.

وزارة الحكم المحلي تعقد مؤتمراً حول سياسات واستراتيجيات الحكم المحلي

افتتحت وزارة الحكم المحلي ولمدة ثلاثة أيام متواصلة وبالتعاون والتنسيق مع صندوق تطوير وإقراض البلديات، وبتمويل من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية وبمشاركة من(USAID) من خلال مؤسسة (CHF) الدولية، حيث كان ميسر الجلسة د. محمد سعيد حميدي، وبحضور الوكلاء المساعدين والمدراء العامين في وزارة الحكم المحلي والمديريات، ورؤساء بلديات مراكز المحافظات، والشركاء المانحين، وممثلين عن (UNDP)، وطواقم من وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات. وقال القواسمي أثناء افتتاح المؤتمر أن التحديات التي تواجة الوزارة كثيرة وكبيرة وأهمها سياسات الاحتلال والسيطرة على الأراضي وسياسات المستوطنين الإسرائيليين وكذلك مناطق (ج)، وعدم توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع اللازمة للهيئات المحلية، وأشار إلى أنه لا بد من تضافر الجهود والتوافق المجتمعي على أي عملية كانت، وكذلك مراعاة القوانين والأنظمة التي تنظم العمل، وهذا يدفعنا جميعاً إلى فتح حوار مع كافة الجهات التي لها علاقة بالقضايا المعنية مثل عملية الدمج، يشار إلى أنه لا بد من التنسيق بين المانحين في توجيه المشاريع من خلال الوزارة وكذلك للوصول إلى اللامركزية.

من جهته قال مدير عام صندوق تطوير وإقراض البلديات المهندس عبد المغني نوفل أنه تم عمل خطة استراتيجية للصندوق (٢٠١٣-٢٠١٦) والتي بدورها تتزامن مع الانتخابات المحلية والخطط التي تم إعدادها من أجل رفع كفاءة الهيئات المحلية، حيث اعتمد الصندوق في خطته على الخطة الاستراتيجية للوزارة والخطة عبر القطاعية وكذلك الخطة الوطنية الفلسطينية. من جهتهم تحدث ممولو صندوق البلديات، بالإضافة إلى (USAID)، عن أن التنسيق سيبقى مستمراً وكذلك توحيد الجهود لتوحيد المال الموجه للهيئات المحلية، حيث تحدث كل من جاكوس امبرو من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، اوليفييه من (BTC)، وجودت من الاتحاد الاوروبي، وديفيد بيلن من (USAID)، وتوماس بيترسون من الوكالة الدنماركية للتنمية، واورلش نتشكي من مؤسسة التعاون الفني الألماني (GIZ)، ووضاح حمد الله من بنك التنمية الألماني (KFW)، وانطونيو لوركا من التعاون الإيطالي. وأكد جميع المتحدثين على ضرورة التعاون واستمرار الدعم لتقديم المشاريع للهيئات المحلية، لتقديم أفضل خدمات للمواطنين، والتركيز على مناطق (ج) والمناطق المهمشة ودعمهم للتنمية المحلية والمشاركة المجتمعية ودعم عملية الدمج للهيئات المحلية في البلديات الكبرى والحوكمة التشاركية التي تمثلت في المجالس المحلية الشبابية والمشاركة المجتمعية وآلياتها، حيث أن الهدف من دعم الهيئات المحلية هو إقامة هيئات محلية قادرة على تقديم خدمات أفضل للمواطن، والتي بدورها ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وحيوية. كما تمت الإشارة إلى حل المشاكل التي تواجه الفلسطينيين في تنفيذ بعض المشاريع في قطاع غزة وتنقل المواطنين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك تحديث القوانين والأنظمة التي تحكم قطاع الحكم المحلي وتوفير المعدات اللازمة في مجال النفايات الصلبة واستحداث برنامج للتشغيل للتخفيف من حدة الفقر.

وفي نهاية اليوم الأول من المؤتمر تم فتح باب النقاش والأسئلة والتي شارك فيها الحضور وتلخصت

التوصيات التي أجملها الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية عبد الكريم سدر بأن مجموعة الداعمين وهم شركاء الحكم المحلي وبالتسيق مع الوزارة بحاجة إلى لجنة فنية لتنظيم العمل بينهم وتنسيق الجهود التمويلية لتنفيذ الخطة التنفيذية للخطة الاستراتيجية (٢٠١٣ – ٢٠١٤)، وعمل دراسة حول مستوى اللامركزية في قطاع الحكم المحلي ووضع خطة عمل توضح آلية الوصول للامركزية المطلوبة خلال فترة زمنية محددة، وكذلك عمل دراسة لتحديد الاحتياجات المطلوبة للوزارة والهيئات المحلية والمواطنين والمؤسسات الشريكة.

ورشة عمل بعنوان «بناء وتعزيز قدرات رؤوساء البلديات»

عقدت وزارة الحكم المحلي ورشة عمل بعنوان «بناء وتعزيز قدرات رؤوساء البلديات» للمحافظات الوسطى (رام الله، والقدس، وأريحا)، وذلك ضمن سلسلة من الورشات التي تنوي إجراءها في المحافظات الشمالية والجنوبية. وعبر وزير الحكم المحلي د.خالد فهد القواسمي في كلمته عن أهمية الاعتراف الأممي بدولة فلسطين، وأكد على ضرورة تعزيز العمل والاستمرار في بناء الدولة، وبين القواسمي أن عملية التنمية تبدأ من الهيئات المحلية، مشيداً بالقفزات النوعية التي شهدها قطاع الهيئات المحلية ودورها في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، مبيناً أهمية التدريب في تعزيز وبناء القدرات.

وشدد وكيل الوزارة المهندس مازن غنيم على أهمية التدريب ودوره في بناء قدرات رؤساء البلديات ونوابهم في اتخاذ القرارات الإدارية، والمالية، والفنية (التنظيم البنائي).

وتحدث مدير عام صندوق تطوير وإقراض البلديات المهندس عبد المغني نوفل عن دور الصندوق كونه يمثل القناة المفضلة والأساسية للدولة الفلسطينية من أجل تمرير كافة الأموال للهيئات المحلية، وتعزيز قدرات البلديات والتي من أهدافها تحقيق خدمات أفضل للمواطنين.

وبين الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية عبد الكريم سدر أهمية تعريف رؤساء البلديات ونوابهم بأنظمة وقوانين الحكم المحلي من أجل العمل على بناء القدرات وتطويرها من النواحي الإدارية والمالية والفنية، وكذلك التعريف بصندوق تطوير وإقراض البلديات ومهامه، مشيراً إلى أن هذه الورشة تمثل بداية سلسلة من ورش العمل التي ستجرى في المحافظات الشمالية والجنوبية، والتي تستمر على مدار ثلاثة أيام.

جولات

الوزير القواسمي: يؤكد على استمرار نهج العملية الديمقراطية في فلسطين

خلال جولة له لتفقد سير العملية الانتخابية في العديد من الهيئات المحلية التي أجريت فيها انتخابات تكميلية يوم السبت (٢٢-كانون الأول من العام ٢٠١٢) وعددها (٢٤) هيئة محلية، حيث شملت الجولة السموع وخاراس وكذلك بلدية هندازة في بيت لحم وبلدية بيت لحم من أجل توفير الأجواء المريحة للمواطنين لضمان سير العملية الانتخابية بهدوء، وأكد وزير الحكم المحلي د. خالد القواسمي على أن الانتخابات التكميلية هي تأكيد من الوزارة على خيار الانتخابات والديمقراطية، وهنا نعلن أن الانتخابات طالت كافة الهيئات المحلية في كافة محافظات الوطن حيث حصلت بطريقة ديمقراطية ونزيهة، وتمنى التوفيق لكافة القوائم التي تنافست في الانتخابات.

ورافق القواسمي في جولته محافظ محافظة الخليل كامل حميد، ورشيد عوض مدير عام حكم محلي بيت لحم، ووليد أبو حلاوة مستشار الوزير، ومنذر جنيدي مدير العلاقات العامة في مديرية الخليل.

وشكر القواسمي لجنة الانتخابات المركزية على الجهد الذي بذلته طواقمها في التحضير لهذه الانتخابات، وكذلك التأكيد على حق المواطن الفلسطيني في اختيار من يمثله في الهيئة المحلية وبطريقة ديمقراطية وحضارية.

وأشار القواسمي إلى أنه سيتم تسليم الهيئات المحلية إلى مجالس الهيئات المنتخبة خلال الأيام القادمة ومع انتهاء المدة القانونية للتسليم، وكذلك سيتم تدريب المنتخبين وعقد ورش عمل لتعريفهم بطبيعة عمل الهيئة المحلية وكذلك بقانون الانتخابات وغيرها من الأمور التي تخص عمل الهيئة المحلية.

وفي جولته في محافظة بيت لحم

قال القواسمي إننا نعمل للبحث عن الصيغة المناسبة التي تدفع بالعمل قدما لمصلحة المواطنين على مختلف الأصعدة وأن الوزارة تبذل قصارى جهدها للبحث عن الصيغ المناسبة التي تدفع بالعمل قدماً لمصلحة المواطنين سواء أكان ذلك في قضية الدمج أم مختلف المشاريع المقدمة، مؤكداً في الوقت ذاته على أنه لا يهم كم سنقضي من الوقت لإنجاز المشاريع للهيئات المحلية ولكن المهم أن نكون مؤمنين بكل الخطوات التي نتخذها لإنجاحها.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها القواسمي وطاقم من الوزارة إلى محافظة بيت لحم وعلى وجه التحديد للمجالس القروية والمحلية التي تعاني من جدار الضم والفصل العنصري والمهددة أراضيها من المستوطنين الاستعماريين والتي تمثلت في (بيت سكاريا، وجورة الشمعة،والمعصرة، وأم سلمونة، واد رحال، وكيسان، وبيت تعمر، والخضر).وضم الوفد كلاً من الوكيل المساعد لشؤون المديريات محمد حسن جبارين، وسليمان أبو مفرح من مجلس الخدمات المشترك، ومستشاري الوزير للعلاقات الدولية والإعلام وليد أبوالحلاوة وفليتسيا البرغوثي، ومحمد حساسنة من التوجيه والرقابة، ورأفت دراوشة من العلاقات العامة والإعلام. وكان في استقباله المهندس رشيد عوض مدير عام حكم محلي بيت لحم وطاقم المديرية، وخضر حمدان رئيس مجلس الخدمات المشترك لريف شرق بيت لحم، ورؤساء وأعضاء المجالس التي قام الوفد بزيارتها. وأضاف القواسمي أنه كلما كان أداء المجلس أفضل كانت فرصته في الحصول على تمويل بشكل أكبر، مما يساهم في تحسين الخدمات المقدمة من قبل المجالس القروية والمحلية للمواطنين، مشيراً إلى أن ظروف الناس صعبة والوزارة تقدر ذلك ولكن الإيفاء بالالتزامات والديون لصالح المجلس مهم وضروري لاستمرار عمل الهيئات المحلية كافة.

وأكد القواسمي خلال جولته على دور وزارة الحكم المحلي بقوله أنها تمثل السند والشريك والداعمة لهذه الهيئات، مشدداً على أن الوزارة لن تتدخر أي جهد في سبيل انجاح عمل واستمرارية هذه الهيئات، وأنها ستعمل على تقديم كافة المساعدات لاقامة كافة المشاريع التي تحتاجها هذه الهيئات، مشيراً إلى أن هذه التجمعات تستحق كل الدعم الذي يقدم لها. من جهتها قامت مجالس الهيئات المحلية والأهالي الذين كانوا في استقبال الوزير القواسمي بعرض مشاكلهم واحتياجاتهم التي تمحورت حول تراخيص البناء والمخططات الهيكلية والتنظيمية ومشاكل البناءالعشوائي، وكذلك مشاريع البنية التحتية سواء الكهرباء أو المياه أو المجاري والشوارع وتعبيدها، وفتح شوارع زراعية وتعبيد الطرق، وغيرها من الاحتياجات الهامة لهذه المناطق. وتعهد القواسمي بمتابعة كافة المشاكل والصعوبات التي تواجهها المجالس المحلية والقروية، والعمل على تنفيذ مخططات هيكلية للهيئات المحلية، لكي تستطيع أن تتمتع هذه المجالس بصلاحيات أوسع وهذه الصلاحيات موجودة وموثقة في قانون الهيئات المحلية، وتعد هذه الزيارة استكمالاً لسلسلة الزيارات التي سيجريها القواسمي في القرى والبلدات التي تعاني من الجدار والاستيطان الإسرائيلي.

وخلال جولته في محافظة القدس أكد القواسمي

أن وزارة الحكم المحلي هي السند والداعم والشريك للهيئات المحلية في كافة محافظات الوطن، حيث قام بجولة ميدانية في محافظة القدس، زار خلالها العديد من الهيئات المحلية في شمال غرب القدس، حيث شملت الزيارة كلاً من (بدو، وبيت اكسا،

والقبيبة، وخربة ام اللحم، وبيت عنان، والنبي صموئيل)، بهدف الاطلاع على المشاكل والعقبات التي تواجهها هذه الهيئات، وكذلك تهنئة المجالس المنتخبة بفوزها في الانتخابات المحلية التي جرت مؤخراً، خاصة كون هذه الزيارة هي الأولى بعد إجراء الانتخابات. واستهل القواسمي والوفد المرافق جولته، بزيارة مقر المحافظة حيث التقى نائب محافظ محافظة القدس عبد الله صيام وطاقم المحافظة الذين رافقوه في جولته إلى كافة الهيئات المحلية التي قاموا بزيارتها، بالإضافة لرؤساء المجالس المحلية والقروية في المنطقة.

وضم الوفد كلاً من الوكيل المساعد لشؤون المديريات محمد حسن جبارين، والوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية عبد الكريم سدر، ومدير عام المتابعات الميدانية ودعم الصمود في ملف الجدار محمد الياس نزال، ومدير عام الحكم المحلي في القدس المهندس اياد خلف وطاقم من المديرية، ومستشار الوزير للعلاقات الدولية وليد أبو الحلاوة، ومستشارة الوزير للإعلام فليتسيا البرغوثي، ومحمد جاد الله من العلاقات العامة والإعلام.

ورحب صيام بالوزير والوفد المرافق، حيث أكد على أهمية دور وزارة الحكم المحلي والمحافظة في التنسيق والتشاور لدعم صمود هذه الهيئات التي هي بحاجة ماسة إلى تضافر الجهود الرسمية والشعبية من أجل الاستمرار في عملها وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، كما أكد على إصرار سكان هذه المنطقة على البقاء والصمود في وجه الاحتلال ومستوطنيه وجداره رغم كل التضييق الذي تتعرض له هذه الهيئات.

وأكد القواسمي خلال جولته على دور وزارة الحكم المحلي بقوله أنها تمثل السند والشريك والدعامة لهذه الهيئات، مشدداً على أن الوزارة لن تتدخر أي جهد في سبيل انجاح عمل واستمرارية هذه الهيئات، وانها ستعمل على تقديم كافة المساعدات لاقامة كافة المشاريع التي تحتاجها هذه الهيئات، مشيراً إلى أن هذه التجمعات تستحق كل الدعم الذي يقدم لها. وأشار إلى أن القدس هي الرقم الصعب في المعادلة وهي عاصمة دولة فلسطين، وكذلك منها بدأ الصمود والمقاومة، وأخيراً المقاومة الشعبية التي كان من أشكالها الحديثة إنشاء قرى على الأراضي الفلسطينية المهددة بالمصادرة بإنشاء قرى جديدة على هذه الأراضي مثل (الكرامة،

وباب الشمس) في منطقة القدس، (والأسرى، وحيّ المناطير) في محافظات شمال الضفة، مشيداً بهذه المقاومة السلمية التي هزت الاحتلال وأربكته وأحرجته أمام العالم، مما اضطره لمهاجمة هذه القرى وتدميرها بحجة عدم قانونيتها. واختتم القواسمي جولته بزيارة قرية النبي صموئيل، حيث استمع لمجموعة من المشاكل والصعوبات التي يعاني منها أهالي القرية بسبب خصوصية المنطقة التي تقع داخل جدار الضم والفصل العنصري، وفي محيط مدينة القدس، متعهداً بالاستجابة لمعظم مطالب الأهالي خاصة تلك المتعلقة برفع ميزانية المجلس، وبرفدهم بالمحامين الذين سيكلفون بمتابعة اخطارات ترحيل بعض العائلات من القرية والمطالب الأخرى، مشيراً إلى أن الوزارة على استعداد لدعمهم بكافة الوسائل التي تعزز صمودهم وتثبتهم على أرضهم. من جهتهم قام أهالي ومجالس الهيئات المحلية بعرض كافة احتياجاتهم التي تمحورت في مجملها حول التراخيص والمخططات الهيكلية والتنظيمية ومشاكل البناء العشوائي، وكذلك مشاريع البنية التحتية،وفتح شوارع زراعية وتعبيد الطرق، وغيرها من الاحتياجات الهامة لهذه القرى وخاصة أن هذه القرى وهذه المنطقة هي بوابة القدس الشمالية، وخلال الزيارة تفقد القواسمي مركز بيت عنان الطبي مشيداً بالجهود المبذولة والإمكانات المتوافرة فيه.

ويزور محافظة جنين

التقى وزير الحكم المحلي خلال زيارة لمحافظات ومديريات جنين وطوباس وقلقيلية وطولكرم مدراء الحكم المحلي فيها وفعاليات بلدة ميثلون ورافقه فيها محيي الدين العارضة مدير عام التوجيه والرقابة في الوزارة ووليد أبو الحلاوة مستشار الوزير للعلاقات الدولية وجهاد ربايعة مدير دائرة المساحة ونظم المعلومات الجغرافية وكان في استقبالهم مدير عام حكم محلي جنين رائد مقبل وخالد اشتية مدير عام حكم محلي طولكرم وطارق اعمير مدير عام حكم محلي طوباس وأسعد سوالمه مدير عام حكم محلي قلقيلية وطواقم هذه المديريات، حيث بدأ زيارته والوفد المرافق بلقاء محافظ محافظة جنين اللواء طلال دويكات في مقر المحافظة وبحث معه موضوع البلديات المدمجة والبدائل المطروحة فيها للهيئات التي ترفض الدمج حالياً وموضوع حماية البلديات من الإعتداءات وذلك بتعيين حارس للبلدية ونصب كاميرات مراقبة فيها، ثم اجتمع بفعاليات بلدة ميثلون الذين تم النقاش معهم في موضوع الدمج، حيث عبروا عن رفضهم له بعدم مشاركتهم في انتخابات البلدية المتحدة الأخيرة وسبل الوصول لصيغة مشتركة بين الوزارة والمجالس التي رفضت الدمج مع أنها سبق ووافقت عليه، ثم انتقل والوفد المرافق إلى مقر مديرية حكم محلي جنين واجتمع فيها مع طواقم العمل في مديريات حكم محلي جنين، وقلقيلية، وطولكرم، وطوباس، وتمت مناقشة إنجازات الربع الأخير لعام (٢٠١٢) والخطة المتوقعة لعام (٢٠١٣) لكل مديرية على حدة، وفي نهاية اللقاء شكر الوزير مدراء المديريات والموظفين على الجهود التي يبذلونها لإنجاز خطة الوزارة والعمل على إنجاز الخطة الوطنية في كافة محافظات الوطن، هذا وقد قام الوزير والوفد المرافق بزيارة لبلدية يعبد واجتمع بالمجلس البلدي ثم قام بزيارة لقرية زبدة الجديدة وتفقد مشروع الكهرباء الذي ينفذ لخرب عراق الدوار وأم القصور والمنطقة المحيطة بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.

وكيل وزارة الحكم المحلي المهندس مازن غنيم:

الوزارة معنية بالأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الهيئات المحلية لتلاشي العديد من القضايا والأخطاء

سكرتير التحرير
أماني أسمر

الخطط التنموية الاستراتيجية للبلديات نتاج لرؤية الوزارة للوصول إلى حكم محلي رشيد

لم تتوقف جهود وزارة الحكم المحلي عن متابعة عمل وأداء الهيئات المحلية وتطوير قدرات العاملين فيها وفق رؤية واستراتيجية فعالة وشفافة في الوقت الذي تواصل فيه تنفيذ العديد من المشاريع الخدماتية التي تخدم المواطن الفلسطيني في كافة أماكن تواجده إيماناً من الوزارة بأن المواطن هو أغلى ما نملك، ويستحق أن يعيش حياة كريمة، وأن تقدم له الخدمات التي تكفل له مثل هذه الحياة، ولتحقيق هذا الهدف يبذل المسؤولون في الوزارة قصارى جهودهم للوصول إلى الغاية المقصودة دون كلل، ومن هؤلاء المسؤولين المهندس مازن غنيم وكيل الوزارة الذي كان قد افتتح يوم عمل نظمته الوزارة بالتعاون مع صندوق تطوير وإقراض البلديات بمشاركة المؤسسات المانحة حول التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات بحضور رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية وشركات استشارية وعدد من الجهات ذات العلاقة.

وخلال افتتاحه الورشة أشار المهندس غنيم إلى أن الهدف من اللقاء ينقسم إلى جزأين، الأول من أجل إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية للبلديات التي ليس لديها خطة استراتيجية، فيما الجزء الثاني يتعلق بتحديث الخطط الاستراتيجية للبلديات التي لديها خطط من أجل مشاركة الرؤساء الجدد في وضع الملاحظات على تلك الخطط وتعديلها إن لزم الأمر.

أكد غنيم انطلاقاً من رؤية الوزارة على الوصول إلى حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة، برزت أهمية الخطط التنموية الاستراتيجية للبلديات، لافتاً إلى أن ذلك جاء من خلال خطة الوزارة الاستراتيجية، والخطة غير القطاعية، والخطة الاستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة، وأوراق سياسات متعددة، ومجموعة أدلة عمل تعزز عمل قطاع الحكم المحلي، ومن هذا المنطلق قررت الوزارة أن يتم خلال النصف الأول أي الأشهر الستة الأولى من هذا العام (٢٠١٣) إنجاز كافة البلديات لخططها الاستراتيجية، مشيراً إلى أن هناك (٦٦) بلدية أنجزت خططها الاستراتيجية خلال العام المنصرم(٢٠١٢)، وبذلك يكون قد تم الانتهاء من وضع كافة الخطط الاستراتيجية للبلديات بمشاركة مجتمعية فاعلة وتحديد الاحتياجات لكل هذه البلديات، مشدداً على ضرورة أن تكون الخطط التي سيتم وضعها والتي سيتم تحديثها موضوعية، وواقعية، وغير مبالغ فيها حتى تتمكن البلديات من الالتزام بها وتنفيذها، كونها أحد أهم أشكال الرقابة للمواطن والذي له الحق في المشاركة والمساءلة لتلك الهيئات.

كما بين غنيم أن الوزارة تعمل على مأسسة التخطيط التنموي الاستراتيجي من خلال تخصيص لجان تتعلق بهذا الخصوص، وبالتالي فإن الوزارة تقف إلى جانب البلديات للنهوض بواقع الحكم المحلي لتنفيذ مزيد من المشاريع التنموية الحيوية.

ويترأس اجتماعاً للفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة

ناقش الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة برئاسة المهندس مازن غنيم وكيل وزارة الحكم المحلي، وضع منطقة شرق القدس فيما يتعلق بإقامة محطة الترحيل والإشكاليات التي تواجه هذا الموضوع، وذلك خلال الاجتماع الثالث عشر الذي عقده الفريق الوطني في مقر الوزارة بهدف متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، كما ناقش الفريق المنحة المقدمة من البنك الدولي لتغطية جزء من نفقات التخلص من النفايات في جنوب الضفة الغربية، وكذلك مشروع وضع نظام للتعرفة وتحصيل الرسوم في إدارة

النفايات الصلبة والمقدم من المجلس الأعلى للنفايات الصلبة في محافظتي الخليل وبيت لحم، وتم التطرق إلى إقرار استراتيجية النوع الاجتماعي في المجال البيئي والتي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء.

كما ناقش الاجتماع إقرار المشاريع المنفذة من مؤسسة (GIZ) الألمانية، والتي تأتي ضمن الاستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة، حيث تم عرض ما تم إنجازه في مشروع «وضع خطة للتعامل مع النفايات الخطرة» ومشروع «إعداد ونشر لائحة بقائمة وتصنيفات النفايات الخطرة»، وعرض ما تم إنجازه في مشروع «إعداد المعايير والتوجيهات العامة والإجراءات لإغلاق أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية من قبل وزارة الصحة».

ويترأس الجلسة الثانية من اللقاء التعارفي لرؤساء الهيئات المحلية

وخلال لقاء تعارفي موسع نظمته وزارة الحكم المحلي لرؤساء الهيئات المحلية المنتخبة تحت

رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض بالتعاون مع مؤسسة (GIZ) الألمانية ترأس وكيل الوزارة الجلسة الثانية وبين أن هذا اللقاء الأول هو فرصة للتعارف بين البلديات والشركاء، وتم خلاله الاستماع إلى توصيات البلديات، وتعزيز العلاقة مع هيئات الحكم المحلي، على اعتبار أن القطاع المحلي واسع ويشمل كافة مناحي حياة المواطن، كما أكد على أهمية الخطة التنموية الاستراتيجية بالشراكة مع المجتمع المحلي وضمان المتابعة مع الجهات المسؤولة لتنفيذ المشاريع.

كما أكد غنيم على أن مسؤولية الوزارة تنبع من تمكين الهيئات المحلية من العمل الهادف، ورفع كفاءتها وتحقيق مزيد من الشفافية، والديمقراطية، والمساءلة وتعزيزها، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تفقد عملية سير الانتخابات التكميلية في الهيئات المحلية

وبخصوص الانتخابات المحلية أوضح المهندس غنيم أن الجولة التكميلية للانتخابات المحلية هي تأكيد من الوزارة على خيار الانتخابات والديمقراطية، حيث تأتي هذه المرحلة لإكمال الانتخابات المحلية لتصبح في كافة محافظات الوطن وكافة الهيئات المحلية، وأنه جاء إكمال الانتخابات المحلية بطريقة ديمقراطية ونزيهة وشفافة.

جاءت تصريحات الوكيل غنيم خلال جولات قام بها للإطلاع على سير العملية الانتخابية في العديد من الهيئات المحلية، التي جرت فيها انتخابات تكميلية وعددها (٢٤) هيئة محلية وشملت بلدات وقرى (ترمسعيا، ومردة، وحارس، وسنيريا، وكفر قدوم، ودير شرف، وعوريف، وبيتا) وغيرها من الهيئات في مختلف المحافظات.

وأشار غنيم إلى دور لجنة الانتخابات المركزية في عملية التحضير وإجراء هذه الانتخابات، شاكراً اللجنة على جهودها الكبيرة التي بذلتها طواقمها لإنجاح هذه الانتخابات، التي كانت عبارة عن عرس ديمقراطي فلسطيني، وتم خلالها تأكيد حق المواطن في اختيار من يمثله في الهيئة المحلية لأنه يستحق كل الخير وأن تقدم له خدمات جيدة من خلال مجلس الهيئة الذي يتم انتخابه من طرفهم.

ويقدم عرضاً حول الخطة الاستراتيجية للوزارة

وخلال مشاركته فعاليات اللقاء الأول لمجلس السياسات القطاعية الخاص بالحكم المحلي، أكد غنيم على أن تشكيل المجلس يعد بمثابة مد يد التعاون لمؤسسات المجتمع المدني من قبل وزارة الحكم المحلي من أجل العمل سوياً لوضع الخطط الاستراتيجية ورسم السياسات العامة وتعزيز التشاركية مع كافة الشركاء كأفراد أو مؤسسات.

وتطرق غنيم إلى إنجازات الوزارة على مختلف الأصعدة، ومن أبرزها إنجاز انتخابات الهيئات المحلية، والمصادقة على موازنات كافة الهيئات المحلية وبنسبة (١٠٠٪) وعرض أبرز المشاريع التي تم إنجازها، إضافة إلى إنجازات الإدارات

العامة للوزارة على مختلف الأصعدة، شاكراً جميع الدول والمؤسسات المانحة لقطاع الحكم المحلي داعياً إياها لتقديم مزيد من الدعم لهذا القطاع، مشدداً على أهمية التدريب ودوره في بناء قدرات رؤساء البلديات ونوابهم في اتخاذ القرارات الإدارية، والمالية، والفنية (التنظيم والبناء)، وقدم عرضاً حول الخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي والتي تم اعتمادها في العام (٢٠١٠) والتي تستمر لغاية (٢٠١٤).

ويرعى ورشة عمل حول بناء وتعزيز قدرات رؤساء البلديات

ورعى وكيل وزارة الحكم المحلي المهندس مازن غنيم ورشة عمل حول بناء وتعزيز قدرات رؤساء البلديات بالتعاون مع صندوق تطوير وإقراض البلديات، وبحضور الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية عبد الكريم سدر، والمديرين العامين لمحافظات نابلس وقاقيلية وسلفيت وطوباس، وذلك في إطار حرص الوزارة على تطوير أداء الهيئات المحلية من خلال تنمية قدرات العاملين فيها، حيث عقدت هذه الورشة لرؤساء الهيئات المحلية في المحافظات المذكورة.

وفي بداية الورشة رحب غنيم بالحضور وقدم التهاني لرؤساء الهيئات المحلية المشاركة في الورشة على فوزهم بالانتخابات وتسلمهم مهامهم كرؤساء ونواب وأعضاء للهيئات المحلية، وبمناسبة نجاح هذا العرس الديمقراطي بالرغم من كل ما شاب هذه العملية من تشكيك في إمكانية إجراء الانتخابات التي جرت بكل نزاهة وشفافية شاكراً لجنة الانتخابات على ما قدمته من جهد لإنجاح العملية. وفي ذات السياق هنأ الجميع على الإنجاز الفلسطيني بنجاح فلسطين باعتمادها كعضو مراقب في الأمم المتحدة، والذي لا يمكن أن يتحقق إلاّ بالسياسة الحكيمة للرئيس محمود عباس والذي صمد وكان مصراً على الذهاب للأمم المتحدة بالرغم من كل الضغوطات، وكذلك وقوف شعبنا الفلسطيني العظيم خلف القيادة في هذا الحدث الهام.

وأشار غنيم إلى أن هذا اللقاء هو لقاء تعريفي وتوجيهي بالأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الهيئات المحلية، والتي تقوم به الوزارة لتلاشي العديد من القضايا والأخطاء التي قد تقع هنا وهناك، وللوصول إلى مبادئ الحكم الرشيد، مؤكداً على دور الوزارة بالتوجيه والرقابة بما يخدم ويسهل عمل الهيئات المحلية المسؤولة بالدرجة الأولى أمام المواطن والوزارة على حد سواء.

وحرص غنيم على التأكيد على دور الهيئات المحلية، ومطالبتها بضرورة العمل في إطار الأنظمة والقوانين، والعمل بشفافية ونزاهة تامة مشيراً إلى أن التوافق داخل الهيئات المحلية يؤدي إلى إنجاز أكبر.

جولات ميدانية ومتابعة حثيثة

هذا وقام المهندس غنيم بجولة تفقدية لعدد من الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم، ولقاء هذه الهيئات الجديدة المنتخبة والإطلاع على احتياجاتها، حيث استهل زيارته بلقاء محافظ بيت لحم عبد الفتاح حمايل، وكذلك زيارة بلدية بيت لحم، وعدد من المجالس البلدية والقروية في المحافظة، حيث أكد على أهمية التعاون المشترك بين الوزارة والمحافظة في دعم الهيئات المحلية، والتنسيق المتواصل فيما بينها، واتفق الطرفان على ضرورة إعداد تخطيط استراتيجي للمحافظة، وتناول الاجتماع الوضع الاقتصادي الفلسطيني وقضية البطالة والأزمة المالية للسلطة، وكذلك موضوع الاستيطان والمتطلبات الفلسطينية لمواجهته، من جانبه رحب حمايل بزيارة غنيم والوفد المرافق له، مشيراً إلى عمق العلاقة والتنسيق بين المؤسستين لتقديم الدعم والمساندة للهيئات المحلية المنتخبة وخدمة شعبنا.

وخلال الجولة قام غنيم بافتتاح شارع في بلدة تقوع تم تعبيده بتمويل من صندوق تطوير وإقراض البلديات وبكلفة (١١٠) يورو بطول كيلومتر واحد وعرض (٨) أمتار، وزار الوفد كذلك مكب النفايات في المنية والذي يجري تنفيذه على مساحة (٢٥٤) دونماً، حيث قدم المهندس ياسر دويك المدير التنفيذي للمشروع شرحاً حول مراحل عمل المشروع وطبيعة عمله.

كما توجه غنيم والوفد للقاء رؤساء وأعضاء عدد من الهيئات المحلية المنتخبة، حيث طالت كل من (بتير والولجة وهندازة وبريضعة) مباركاً إياهم على إيلاء المواطنين ثقتهم بانتخابهم، مشيراً إلى أن المواطن هو هدف للوزارة والهيئات المحلية حيث يستحق خدمات جيدة تقدمها له هذه الهيئات، واستمع منهم إلى المشاكل والتحديات التي تواجه عملهم وأوضاع هذه الهيئات، ومأسسة عملها. وفي نهاية جولته توجه المهندس غنيم والوفد المرافق إلى بلدة سعير وقاموا بتقديم واجب العزاء بالشهيد عرفات جرادات والذي استشهد داخل سجون الاحتلال.

ويؤكد على ضرورة تنفيذ برنامج حركة فتح الانتخابي

وخلال اجتماع عقد في مدينة البيرة لأعضاء الهيئات المحلية الفائزين من قوائم الاستقلال والتنمية الممثلة لحركة فتح في محافظة رام الله والبيرة، تحدث غنيم عن واقع الهيئات المحلية الفلسطينية وكيفية تطويرها لأدائها، وآليات إيجاد مصادر تمويل لتنفيذ مشاريعها، وأكد غنيم

التقرير الربعي لوزارة الحكم المحلي

للفترة من (١٧ آب – ١٧ تشرين ثان ٢٠١٢)

على ضرورة تنفيذ برنامج الحركة الانتخابي والاستجابة لاحتياجات المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم، مشدداً على ضرورة تطبيق النظام والقانون ومبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة المجتمعية مع المواطنين، وصولاً إلى تحسين الخدمات المقدمة لهم وتطوير هيئاتنا المحلية بنقلة نوعية إلى الأمام.

وفيما يتعلق بالمساءلة المجتمعية للهيئات المحلية أشار المهندس غنيم إلى أن المساءلة المجتمعية تعد من المواضيع المهمة جداً كونها تعني دور المجتمع المحلي في متابعة أعمال الهيئات المحلية من أجل الخروج بخطة قابلة للتنفيذ سواء على صعيد الاحتياجات أو الوضع المالي للهيئة المحلية، حتى يكون المواطن على اطلاع على موازنة الهيئة المحلية، وانطلاقاً من أن هدف السلطة الوطنية بشكل عام ووزارة الحكم المحلي بشكل خاص هو العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن والحفاظ على الهيئات المحلية حتى تقوم بعملها على أكمل وجه، مشيراً إلى أن المواطن كما أن له حقوقاً تترتب عليه واجبات في حال التزم بها فإنه يساهم في تحسين الخدمات المقدمة له.

وأكد غنيم أنه لا بد من وضع الإجراءات الواجب اتباعها لترجمتها على أرض الواقع، ومن هنا جاءت فكرة

تعزيز مبادئ الحكم المحلي الرشيد بناءً على استراتيجية ورؤية الوزارة تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية

فاعلة، ولذلك قامت الوزارة بوضع ورقة سياسات للمشاركة المجتمعية وتطبيقها على الهيئات المحلية باعتبار

تلك المشاركة هي أحد مكونات المساءلة المجتمعية.

أولاً: تابعت الوزارة موضوع إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية، المقرر إجراؤها بتاريخ (٢٠/١٠/٢٠١٢)، من خلال الإجراءات الآتية:

١. تشكيل لجنة داخلية من كوادر الوزارة برئاسة وزير الحكم المحلي تجتمع أسبوعياً، وتطلع على سير الانتخابات، وتقوم بالتنسيق وتزويد لجنة الانتخابات المركزية بكل المعلومات التي تساندها في عملها.

٢. عقد عدة اجتماعات تشاورية على المستوى الرسمي مع لجنة الانتخابات المركزية، تحدد فيها الخطوط العامة للتنسيق والتعاون بين الطرفين.

٣. عقد عدة اجتماعات بين الوزارة ولجنة الانتخابات المركزية على مستوى الطواقم الفنية للتعاون وتسهيل مهمة الجهاز التنفيذي في الانتخابات المركزية للقيام بمهامه بسهولة ويسر.

٤. عقد اجتماع مع ممثلي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، واطلاعهم على فحوى قرار مجلس الوزراء بخصوص الانتخابات، ودور الوزارة في العملية، والرد على جميع استفساراتهم، والاستماع إلى وجهة نظرهم.

ابراهيم الفتياني
مدير عام وحدة مجلس الوزراء

٥. عقد اجتماع مع منظمات المجتمع المدني، لوضعهم في تفاصيل ما يجري، وتقديم شرح مفصل عن الخطوات التي تمت، والخطوات اللاحقة ودور الوزارة فيها، وتوجيه الدعوة لهم للاطلاع بشكل مباشر على الخطوات التي تقوم بها الوزارة بتيسير العملية الانتخابية وضمان الحيادية.

٦. تزويد لجنة الانتخابات المركزية بقوائم الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مفصل، ويحتوي على توزيعها الجغرافي على المحافظات وأعداد سكانها والتجمعات المنضوية تحتها سواء كان ذلك الدمج أم الضم أم بحكم الحدود التنظيمية والإدارية.

٧. تزويد لجنة الانتخابات المركزية بقائمة بعدد مقاعد كل هيئة محلية.

٨. إرسال تعميم إلى جميع الهيئات المحلية يشرح آلية عمل براءة الذمة لكل شخص ينوي الترشح للانتخابات.

٩. اصدار تعميم للهيئات المحلية يتضمن نموذجاً موحداً معداً من قبل لجنة الانتخابات المركزية لتعبئته بخصوص براءة الذمة.

١٠. اصدار تعميم لجميع موظفي وزارة الحكم المحلي بعنوان (حيادية الوزارة وموظفيها في الانتخابات المحلية).

١١. قبول استقالات أعضاء ورؤساء الهيئات، بفحصها والمصادقة عليها وردها بنفس تاريخ المصادقة عليها.

١٢. إعداد قائمة إحصائية بأعضاء الهيئات المحلية المستقيلين، وذلك حسب المركز في الهيئة والجنس والمحافظة وعدد المجالس التي فقدت النصاب أو استقالت جميعها.

١٣. تشكيل لجان تسيير أعمال للهيئات التي فقدت النصاب مع تعيين مراقبين ماليين من الوزارة.

١٤. التعميم على شركات الكهرباء بعدم استخدام مواردها تحت أي ظرف للترويج للانتخابات أو خلافه.

١٥. وفقاً لبيانات مرحلة الترشح لانتخابات مجالس الهيئات المحلية ستجرى انتخابات في (١٠٩) هيئات محلية في (٢٠/١٠/٢٠١٢).

١٦. لن تجرى انتخابات في (١٨١) هيئة محلية، وذلك لاعتماد قوائم وحيدة في تلك الهيئات وبالتالي تفوز هذه القوائم بالتزكية.

١٧. عدد الهيئات المحلية التي لن تجرى فيها انتخابات، بسبب عدم تقدم طلبات ترشح فيها أو بسبب عدم اكتمال هذه القوائم أو رفض البعض منها لأسباب قانونية فيبلغ عددها (٦٣) هيئة محلية.

١٨. التعميم على الهيئات المحلية التي لن تجري فيها الانتخابات يوم (٢٠/١٠/٢٠١٢) والتي استقال أعضاء مجلسها بإمكانية العودة لممارسة مهامهم لحين إجراء الانتخابات التكملة.

١٩. التعميم على الهيئات المحلية ومديريات الحكم المحلي بتسهيل مهمة لجنة الانتخابات المركزية، بتعليق قوائم المرشحين الأولية على الأماكن العامة للاعتراض وتقديم الطعون.

٢٠. اصدار (١٦) قراراً للجان تسيير أعمال للهيئات التي فقدت النصاب القانوني.

٢١. استلام قائمة أولية بالهيئات المحلية التي ستجرى فيها الانتخابات.

٢٢. عقد اجتماع موسع على مستوى الإدارات والدوائر ذات العلاقة لتحديد جدول الإجراءات العملية بعد إعلان نتائج الانتخابات، وقد تحدد ما يأتي:

- إجراءات عملية الاستلام والتسليم ما بين الهيئة القديمة والمنتخبة.
- التقارير الواجب تقديمها للهيئة المنتخبة من قبل الهيئة القديمة.
- إعداد بيان على شكل تعليمات وإجراءات لمديري المديريات في الوزارة الواجب على الهيئات القيام بها بعد إعلان نتائج الانتخابات وتحديد دور المديريات بشكل دقيق. وشكلت لجنة لصياغة التعميم.
- العمل على إعداد خطتين تدريبيتين لمجالس الهيئات المحلية المنتخبة وعلى النحو الآتي:
  - تدريب الرئيس ونائب الرئيس وتزويدهما بمهارات ومعلومات عن الحكم المحلي والإدارة المحلية بشكل عام.
  - تدريب يشمل مفهوم النوع الاجتماعي لفائزين من الجنسين. وقد تم تشكيل لجنة لهذا الغرض.

٢٣. تابعت الوزارة عن كثب الرؤساء والأعضاء المستقيلين لضمان التأكد من عدم ممارستهم لأية أنشطة لها علاقة بوضعهم السابق كرؤساء وأعضاء.

٢٤. تزويد ديوان الرقابة المالية والإدارية بجميع التعاميم الصادرة من الوزارة والتي تخص الانتخابات المحلية وبكشوفات الهيئات المحلية.

٢٥. تزويد هيئة مكافحة الفساد بأعداد وأسماء الهيئات المحلية المقررة فيها الانتخابات مع عدد مقاعد وسكان كل هيئة.

٢٦. صياغة وتعميم دليل إجراءات للاستلام والتسليم للهيئات المحلية بعد الانتخابات، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس للهيئة المنتخبة للعمل بما ورد فيه.

٢٧. عمل زيارات ميدانية لكافة المحافظات، حيث تهدف تلك الزيارات إلى الاجتماع مع رؤساء البلديات والهئيات المحلية، بالإضافة إلى الالتقاء بممثلي الكتل الانتخابية.

٢٨. باشرت الوزارة عبر دوائرها المختصة واستناداً إلى السجل النهائي للقوائم المرشحة للانتخابات بتوثيق أسماء المرشحين في الهيئات المحلية، التي ستجرى فيها الانتخابات بالتزكية على اعتبار أنها نتائج نهائية.

٢٩. قامت لجنة الانتخابات المركزية بتزويد الوزارة بجدول الانتخابات التكميلية، والذي يبدأ فعلياً ابتداء من يوم الثلاثاء (٩/١٠/٢٠١٢) وبالتزامن مع ما تبقى من جدول الانتخابات الرسمية، حيث قامت الوزارة بجميع ما يترتب عليها من إجراءات لتسهيل الانتخابات التكميلية.

٣٠. تحديد جدول عمل الوزارة في يوم الانتخابات والمتمثلة في الآتي:

- جولات ميدانية يقوم بها الوزير والوكيل على الهيئات المحلية التي تجرى فيها الانتخابات.
- متابعة الخدمات اللوجستية التي تقوم بها البلديات من أعمال نظافة وماء وكهرباء لمراكز الاقتراع عبر غرفة عمليات تشكل في كل مديرية.

٣١. اصدار التعاميم لجميع الهيئات المحلية لتخصيص غرفة مناسبة في مقر الهيئة المحلية لجمع نتائج الانتخابات من جميع مراكز ومحطات الاقتراع بالهيئة المحلية.

٣٢. أنهت لجنة الانتخابات المركزية عملية فرز الأصوات التي بدأت مساء السبت (٢٠١٢/١٠/٢٠) فور اغلاق صناديق الاقتراع، وأعقب ذلك عملية توزيع المقاعد طبقاً لطريقة سانت لوجي.

٣٣. أعلنت لجنة الانتخابات المركزية في مؤتمرها الصحفي الذي عقدته في مدينة البيرة مساء الأحد (٢٠١٢/١٠/٢١) النتائج الأولية لجميع مجالس الهيئات المحلية التي جرت فيها انتخابات، حيث:

- وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية إلى (٥٤,٨٪).
- في حين بلغت نسبة الأوراق البيضاء (١,٨٪).
- والأوراق الباطلة (١,٤٪.)

٣٤. أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أسماء الهيئات التي فازت فيها قوائم بالتزكية.

٣٥. تلقت لجنة الانتخابات المركزية خلال يوم الاقتراع عدداً من الشكاوى من هيئات الرقابة وتمت معالجتها أولاً بأول.

٣٦. تابعت الوزارة ما يصدر من نتائج أولية تتعلق بالنسب والاحصاءات، وكنظرة أولية فإن الانتخابات كانت ناجحة جداً، من حيث:

- نسبة التسجيل البالغة (٧٩٪).
- نسبة الاقتراع بلغت (٥٤,٨٪)، وهي نسبة متقاربة مع انتخابات المرحلة الرابعة للهيئات المحلية التي جرت في تاريخ (٢٠٠٥/١٢/١٥).
- قلة التجاوزات أو انعدامها تقريباً.
- شدة المنافسة وزيادة وعي المجتمع المحلي لأهمية الانتخابات وأهمية دور الهيئة المحلية.
- قلة الأثر الذي خلفته مقاطعة حماس للانتخابات ومنعها في غزة.
- حيادية الحكم المحلي بجميع قطاعاته من وزارة وهيئات محلية وشركاء الهيئات المحلية.

٣٧. عقد مؤتمر صحفي في مقر مركز الإعلام الحكومي حول الإعلان عن خطة وزارة الحكم المحلي بشأن الاستلام والتسليم للمجالس البلدية الجديدة.

٣٨. أصدرت لجنة الانتخابات المركزية شهادات فوز بمقاعد الهيئات المحلية.

٣٩. قام وزير الحكم المحلي ووكيل الوزارة بجولات ميدانية لحضور مراسم الاستلام والتسليم للهيئات المحلية المنتخبة في كافة المحافظات الشمالية.

٤٠. أعدت الوزارة مواد التدريب لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية المنتخبين، وتم حشد التمويل اللازم لعملية التدريب.

٤١. إعداد برنامج (مستقل) لتدريب العضوات المنتخبات لمجالس الهيئات المحلية، حيث سيشاركن في هذا البرنامج، بالإضافة إلى البرنامج الوارد سابقاً.

٤٢. المباشرة باعتماد اللجان المالية للمجالس المحلية المنتخبة.

٤٣. مراجعة تقارير «الاستلام والتسليم»، وخاصة التقارير المالية والإدارية.

٤٤. بدأت الوزارة بإعداد قاعدة بيانات محوسبة عن رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية المنتخبة.

٤٥. إعداد مواد ارشادية لرؤساء وأعضاء المجالس المحلية المنتخبين، تمثلت بـ كتيبات إرشادية ومجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بقطاع الحكم المحلي وتوفيرها لجميع الهيئات المحلية.

٤٦. التحضير لعقد لقاء تعارفي لرؤساء «الهيئات المحلية المنتخبة».

٤٧. استمرار المتابعة لإنجاز الانتخابات المحلية التكميلية.

ثانياً: وفي مجال التنظيم والتخطيط العمراني:

١. ترسية عطاء لعمل مخططات هيكلية مشتركة والبدء في إجراءات التصوير الجوي وانطلاق المرحلة الأولى من الدراسات (بتمويل من وزارة المالية)، وقد شمل العطاء (١٥) تجمعاً.

٢. طرح عطاء لعمل مخططات هيكلية منفردة لتجمعات سكانية في المناطق المصنفة (ج)، شملت (٣٠) تجمعاً بتمويل بلجيكي، وإعداد مخطط هيكلي طارئ لتجمع سوسيا-الخليل.

٣. وضع أربعة مخططات هيكلية منفردة موضع التنفيذ.

٤. إنجاز مرحلة مخططات استعمالات الأراضي والتوافق على البدائل التخطيطية لمناطق التخطيط المشترك الممولة من المشروع الدنماركي (LGCBP) عبر صندوق تطوير وإقراض البلديات وهي: (الكفريات/ محافظة طولكرم، والاتحاد /بيتللو، دير عمار، جمالة/ محافظة رام الله والبيرة، ومنطقة جنوب شرق القدس /العيزرية، أبو ديس، السواحرة الشرقية، الزعيم، الشيخ سعد/ محافظة القدس، ومنطقة وسط جنين /قباطية، الزبابدة، الشهداء، تلفيت جنين مسلية، تنين).

٥. مراجعة وتدقيق دليل التخطيط العمراني.

٦. الانتهاء من إعداد مسودة دليل الطرق والمواصلات.

٧. تقييم العروض لترسية عطاء التخطيط الهيكلي الممول من مؤسسة(CHF) الدولية، لكل من (اليامون، وبيرزيت، وبيت ساحور، والرام، وعقربا).

٨. إنجاز (٨) خطط تنموية استراتيجية محلية لكل من (اليامون، وكفر ثلث، وقفين، وسلفيت، وأبو ديس، وتقوع، وبيت جالا، وبيت ساحور)، وطرح عطاء لعمل (٤٣) خطة تنموية استراتيجية بالتعاون مع صندوق تطوير وإقراض البلديات، وإنجاز مسودات الخطط التنموية الاستراتيجية للتجمعات المدمجة جورة الشمعة، والكرمل، وبهذا يكون قد تم استكمال كافة الخطط التنموية الاستراتيجية لجميع البلديات.

٩. المباشرة في عملية تحديث دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي، بناءً على تقييم الخطط التنموية الاستراتيجية المنجزة العام الماضي وعددها (٦١) خطة.

١٠. عقد جلستين للجنة تخصيص الأراضي الحكومية، حيث تمت مناقشة (٣٠) معاملة.

١١. عقد ثلاث جلسات لمجلس التنظيم الأعلى، تم خلالها عرض ومناقشة (٧٥) ملفاً ذات علاقة بشؤون التخطيط والتنظيم العمراني، والمخططات التنظيمية والتعديلية، والترخيص ومخالفات البناء، والاسكان ومشاريع الاستثمار، وتم اتخاذ القرارات بشأنها.

ثالثاً: وفي المجال الإداري والمالي:

١. صادق مجلس الوزراء على الهيكلية الجديدة لوزارة الحكم المحلي.

٢. صرف مبلغ (٤) ملايين دولار لمتعهدين مشاريع قطاع الحكم المحلي.

٣. تجهيز موازنة الوزارة للعام (٢٠١٣) ورفعها لوزارة المالية.

٤. صرف الأثر المالي للهيئات المحلية المنظمة لشركات توزيع الكهرباء عن الأشهر (٢٠١١/١٢)، (٢٠١٢/٢+١) بقيمة (٨١٣,٥٦٠) شيقلاً.

٥. الانتهاء من وضع الجداول النهائية لمنحة أل (BTC) الخاصة باحتياجات مديريات الحكم المحلي.

٦. متابعة إقرار الذمة المالية على الموظفين المعنيين بهذا القرار حسب هيئة مكافحة الفساد.

رابعاً: وفي مجال التوجيه والرقابة:

١. إعداد دليل التوجيه للهيئات المحلية.

٢. تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي متخصص في البرامج المحاسبية لموظفي الرقابة، يساهم في رفع كفاءة العاملين في هذا المجال.

٣. بدء العمل على إعداد برنامج إلكتروني لتنظيم وأرشفة عمل الرقابة.

٤. عقد ثلاث ورش عمل في وسط وشمال وجنوب المحافظات الشمالية، حول تعزيز مشاركة الهيئات المحلية في محاربة الفساد لموظفي الهيئات المحلية، وذلك بالتعاون بين الوزارة وهيئة مكافحة الفساد.

٥. تقييم واقع شركات الكهرباء المملوكة من قبل الهيئات المحلية.

٦. إعداد الخطة التنفيذية للعام (٢٠١٣)، ومراجعة الخطط الفرعية للتوجيه والرقابة في كافة مديريات الحكم المحلي.

٧. عقد ورشة عمل وتقييم داخلية لكافة العاملين في مجال التوجيه والرقابة.

٨. إعداد مسودة مدونة سلوك موظفي الهيئات المحلية.

خامساً: وفي مجال الموازنات:

١. متابعة بلاغ إعداد الموازنة للهيئات المحلية للعام (٢٠١٣).

٢. إنجاز وتوزيع الأنظمة الخاصة بالبلديات ودائرة الموزنات في مجال الموزنات.

٣. متابعة تعديلات الموازنات.

٤. متابعة التقارير المالية في جميع الهيئات المحلية.

سادساً: وفي المجال القانوني:

١. صادق مجلس الوزراء على نظام رواتب رؤساء الهيئات المحلية ومكافآت أعضاء المجلس.

٢. الانتهاء من مناقشة وإقرار التعديلات المقترحة لتحديث أحكام النظام الفلسطيني رقم (٣١) لعام (١٩٩٦).

٣. تطور الزاوية القانونية على صفحة الوزارة الإلكترونية.

٤. إعداد موسوعة تشريعات الهيئات المحلية.

٥. إنجاز المسودة الأولى لمشروع النظام المالي للهيئات المحلية.

سابعاً: مجالس الخدمات المشتركة:

١. متابعة أعمال المجالس، تقييم أداء مجالس الخدمات المشتركة من خلال زيارات متابعة وتقارير تقييم واقتراحات لحل المشكلات التي تواجهها، خاصة فيما يتعلق بمجلسي بيت لحم، وسلفيت، وقد تم البدء بتنفيذ خطة الإصلاح في مجلس إدارة النفايات الصلبة في محافظة بيت لحم، والذي شمل الإفراج عن أموال المشروع الإيطالي وتغيير الإدارة التنفيذية وإقرار إعادة الهيكلة، والذي يشمل إنهاء عقود كافة الموظفين وتوزيع تقديم الخدمة على مراكز جزئية في المحافظة، والتي تهدف إلى تحسين مستوى الخدمة ورفع معدلات الجباية.

متابعة المصادقة على مجموعة من اللجان المالية المؤقتة لتسيير الأعمال المالية لحين إجراء انتخابات في بعض المجالس.

إعداد ملف لكل مجلس مشترك حسب المحافظات.

٢. مشاريع جايكا:

العمل على مشروع تحديث استراتيجية المجالس المشتركة، حيث تمت الموافقة من قبل الجانب الياباني على مقترح المشروع تحديث وتطوير استراتيجية المجالس المشتركة.

متابعة مشاريع (JICS) في أريحا والأغوار مع مديرية أريحا ودائرة المشاريع ووزارة الصحة.

٣. المشروع البلجيكي:

من أجل تنفيذ هذا المشروع تم إنشاء أربعة مجالس خدمات مشتركة لأغراض الدمج، وتم تنفيذ مجموعة من المشاريع الجماعية الهادفة إلى تعزيز الدمج بين الهيئات المحلية، وكذلك توظيف موظفين لكل مجلس من أجل رفع قدرات هذه المجالس.

٤. المشروع الإيطالي:

متابعة تقرير التدقيق الخاص بمشاريع المنحة الإيطالية للهيئات المحلية والمجالس المشتركة.

متابعة تنفيذ هذه المجموعة من المشاريع بمراحلها المختلفة ومن بينها (٦) مراكز مجتمعية في جنوب الضفة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من المشاريع كمشروع بناء القدرات في مجلس إدارة النفايات الصلبة في بيت لحم، خاصة التوعية

البيئية ومشروع وحدة المياه في مجلسي شرق وغرب بيت لحم للتخطيط والتطوير، بالإضافة إلى مشروع إدارة النفايات الطبية في محافظتي بيت لحم والخليل والذي سيخدم (١٨) مؤسسة طبية وهو قيد التنفيذ.

ثامناً: وفي مجال مشاريع البنية التحتية:

١. فتح سبعة عطاءات بقيمة (٢,٣٥٠,٠٠٠) دولار وتشمل مشاريع بنية تحتية في قطاع الطرق والأبنية.

٢. تسليم (٢٩) مشروعاً في مختلف قطاعات البنية التحتية (الطرق، والأبنية، والمياه، والكهرباء)، حيث كانت كالآتي:

القطاع	عدد المشاريع
الطرق	١٥
الأبنية	١١
المياه	١
الكهرباء	٢

٣. العمل في مشاريع المرحلة الثانية والمتعلقة بمشروع تطوير القرى والأحياء (VNDP) والممول من البنك الدولي، حيث تبلغ قيمة المرحلة الثانية (٣,٥) مليون دولار وتغطي جزءاً من قطاع غزة في (١٦) منطقة بقيمة (١,٤) مليون دولار و(٩٣) قرية في الضفة الغربية بقيمة (٢,٨) مليون دولار.

٤. يجري التحضير لمشروع تطوير القرى الفلسطيني بالتنسيق مع البنك الدولي، حيث ستساهم وزارة الحكم المحلي بمبلغ (٢٢) مليون شيقل في هذا المشروع.

تاسعاً: وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي:

١. متابعة أعمال ملتقى النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي.

٢. الانتهاء من وضع استراتيجية النفايات الصلبة من منظور النوع الاجتماعي.

٣. قراءة موازنة الوزارة من منظور النوع الاجتماعي.

٤. تحليل الخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي من منظور النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تطوير التدخلات اللازمة على الخطة الاستراتيجية للوزارة لضمان إدماج النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي.

عاشراً: وفي مجال العلاقات العامة والإعلام:

١. أطلقت الوزارة جائزة الهيئة المحلية الأفضل»، وشكلت لهذا الغرض اللجنة الوطنية للجائزة.

٢. إنجاز دراسة حول الصورة الذهنية للوزارة لدى الهيئات المحلية.

٣. اصدار العدد (١٣) لمجلة الحكم المحلي.

٤. اصدار بروشورات تعريفية للوزارة.

٥. متابعة جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي، وذلك للعام الثاني على التوالي.

٦. عقد عدد من الدورات التدريبية في مجالات العلاقات العامة والإعلام، دورة طريقة التفكير البديل باستخدام القبعات الست، دورة في التحقيق الاستقصائي لطلبة إعلام من الجامعات الفلسطينية وهي مخرج من مخرجات جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي، دورة التواصل الاجتماعي لموظفي العلاقات العامة ومنسقيها في المديريات.

الحادي عشر: وفي مجال الرقابة الداخلية: تنفيذ زيارات ميدانية وجولات على مديريات الحكم المحلي طالت كلاً من محافظات (رام الله والبيرة، ونابلس، والخليل).

الثاني عشر: وفي مجال وحدة الشكاوى:

١. متابعة (٢٥) شكوى وقضية.

٢. زيارات ميدانية لمحافظات بيت لحم والخليل وسلفيت، شملت: (صوريف، وخاراس، وترقوميا، والخضر، والدوحة، وكفر الديك، وبديا، ودير بلوط) لمتابعة شكاوى المواطنين ميدانياً.

٣. تفعيل الخط المجاني للشكاوى، وتنفيذ حملة إعلامية لتفعيل عمل وحدة الشكاوى في الوزارة.

الثالث عشر: وفي مجال النفايات الصلبة:

١. توقيع مذكرة مشروع لتطوير قطاع النفايات الصلبة.

٢. متابعة مشروع توسعة مكب أريحا للنفايات الصلبة مع المجلس والجانب الياباني.

٣. تسليم معدات ضغط النفايات لصالح مجلس الخدمات المشترك لمحافظتي الخليل وبيت لحم وبقيمة (٦٨٣,٥٠٠) يورو.

وعقد الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين اجتماعه «الثاني عشر» وتم البحث في الأمور الآتية:

- محطة إعادة تدوير النفايات الصلبة في نابلس وما وصلت إليه إجراءات هذا المشروع.
- وضع منطقة شرق القدس فيما يتعلق بالتخلص من النفايات الصلبة.
- مشروع وضع نظام للتعرفة وتحصيل الرسوم في إدارة النفايات الصلبة.
- استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاعي المياه.

الرابع عشر: شاركت وزارة الحكم المحلي في المنتدى الحضري السادس المنعقد في نابولي/ إيطاليا، والذي تعقده الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وقد ترأس وفد الوزارة وكيل وزارة الحكم المحلي المهندس مازن غنيم، حيث شملت الزيارة:

لقاء نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية خوان كلاوس، واستقبال وفد مملكة البحرين برئاسة الشيخ حسام بن عيسى الخليفة رئيس ديوان مجلس الوزراء في الجناح الفلسطيني في المعرض التابع للمنتدى، واستقبال وفد من جمهورية جنوب افريقيا برئاسة يونس كريم وكيل وزارة الحكم التعاوني والشؤون التقليدية في جنوب افريقيا، ولقاء مع مارولين ريختر من مجلس الإدارة ومؤسسة التعاون الألماني (GIZ)، وعقد اجتماع مع الأميرة أمثال الأحمد الصباح رئيسة وفد دولة الكويت، واختتم المعرض الفلسطيني في نابولي بنجاح بعد أن زاره نحو (٦٠٠٠) زائر ممن شاركوا في المنتدى الحضري العالمي.

مؤسسة التعاون الألماني (GIZ) رائدة في دعم قطاع الحكم المحلي الفلسطيني

نفذت العديد من المشاريع وخطة لتنفيذ مشاريع مستقبلية

المهندس عبدالمجيد مدينة
الإدارة العامة للمشاريع

تسعى وزارة الحكم المحلي جاهدة إلى تنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها رفع سقف الخدمات المقدمة للمواطن الفلسطيني، سواء بالاعتماد على إمكاناتها وإمكانيات الحكومة الفلسطينية أم من خلال الدول الداعمة والمانحة للشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق تقوم الحكومة الألمانية من خلال برنامج دعم وتطوير قطاع الحكم المحلي بتنفيذ العديد من المشاريع في مختلف المحافظات.

وبناء على الاجتماع الذي عُقد بين دولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض ووزير الخارجية الألماني فرانك ماير الأسبق في العام (٢٠٠٧) تم الاتفاق على أن تقوم الحكومة الألمانية بتقديم عدد من المشاريع لمرة واحدة، ومن خلال العمل المشترك بين الجانبين الألماني والفلسطيني وفي هذا المجال أعرب الجانب الألماني عن رغبته في استمرار تقديم الدعم والنهوض في المشاريع، خاصة ما يتعلق في الخدمات المقدمة للمواطنين سواء على صعيد البنية التحتية أو على صعيد قطاع الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها من المشاريع.

فمنذ عام (٢٠٠٨) قامت الحكومة الألمانية بتقديم منحة (فلسطين نحو المستقبل) وذلك من خلال مؤسسة (GIZ) الألمانية، وبناء على الاتفاقية المالية التي تم توقيعها بتاريخ (٢٠٠٨/١١/٢٣) بين الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) وبالتعاون والتنسيق مع وزارتي الحكم المحلي والمالية، تم الاتفاق على تنفيذ عدد من المشاريع في عدد من المحافظات.

مشاريع تعليمية وصحية في عدد من محافظات الضفة الغربية

محافظة نابلس:

في قرية مجدل بني فاضل: تم تنفيذ مشروع بناء وتشطيب غرف صفية في مدرسة ذكور القرية بقيمة (٩٢،٠٠٠) دولار.

وفي بلدة تلفيت: نفذ مشروع بناء وتشطيب غرف صفية لمدرسة تلفيت الثانوية للبنات بقيمة (٥٩،٢٤١) دولار.

محافظة الخليل:

في منطقة ريف دورا: تم تنفيذ مشروع بناء غرف صفية وتأهيل عدة مدارس في المنطقة بقيمة (٣٣٥،٠٠٠) دولار.

وفي بلدة يطا: بقيمة (٩٠،٠٠٠) دولار تم تنفيذ مشروع بناء وتشطيب الطابق الأول لعيادة يطا الصحية.

محافظة قلقيلية:

في قرية عزون عتمة: تم تنفيذ مشروع بناء روضة أطفال في القرية بقيمة (٢٢٠،٠٠٠) دولار.

وفي بلدة عزون: نفذ مشروع بناء وتشطيب المركز الرياضي الشبابي في البلدة بقيمة (٩٩،٦٠٠) دولار.

وإقامة مبنى ثقافي للجنة الشعبية لشؤون اللاجئين بقيمة (١٦٤،٠٠٠) دولار.

محافظة جنين:

في قرية زبوبا: تم بناء وتشطيب مركز رياضي نسوي بقيمة (٨٢،٢٨٠) دولار.

محافظة رام الله والبيرة:

في بلدة خربثا المصباح: نفذ مشروع بناء غرف صفية في البلدة بقيمة (١٢٢،٠٠٠) دولار.

وفي قرية كفر نعمة: تم تنفيذ مشروع بناء غرف صفية في القرية بقيمة (١٣٦،٠٠٠) دولار.

وفي قرية أبو قش: تم تنفيذ مشروع بناء وتشطيب غرف صفية في مدرسة ذكور القرية بقيمة (٨٢،٢٨٠) دولار.

محافظة بيت لحم:

الجبعة: تنفيذ مشروع بناء وتشطيب غرف صفية بقيمة (١٢٢،٤٠٠) دولار.

برنامج دعم البلديات الفلسطينية (PMSPS)

المهندس وليد حلايقة
مدير عام الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة

تعتبر المشاريع والبرامج التي تمولها الدول المانحة لقطاع الحكم المحلي من أهم المصادر والعوامل الداعمة لعملية التنمية المحلية وتقليل المعاناة للسكان الناتجة عن سياسات الاحتلال وتقسيم الأرض الفلسطينية ونقص البنية التحتية والخدمات في التجمعات السكانية. وفي هذا الإطار يشكل برنامج دعم البلديات الفلسطينية، الذي يأتي في إطار الدعم المتواصل الذي تقدمة الحكومة والشعب الإيطالي الصديق للشعب والسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث خصصت الحكومة الإيطالية مبلغ (٢٥) مليون يورو لدعم الهيئات المحلية الفلسطينية وتحسين الخدمات المقدمة للسكان والتنمية في العديد من القطاعات في الهيئات المحلية. تأتي خصوصية هذا البرنامج في كونه يعمل أيضاً على دعم وتنمية وتطوير العلاقات بين الهيئات المحلية والأقاليم الإيطالية والهيئات المحلية الفلسطينية وخلق شراكات وتوأمة بينها في إطار تمتين الصداقة والتعاون بين الشعبين الصديقين، وكذلك تقدم الهيئات المحلية الإيطالية المساعدات المادية والفنية وخبراتها المتميزة للهيئات المحلية الفلسطينية ضمن آلية شراكة في تنفيذ المشاريع تجمع جميع الأطراف في تخطيط وتنفيذ المشروع. ويشكل دعم الهيئات المحلية الإيطالية (٣٠٪) من قيمة تكلفة المشاريع الممولة من برنامج دعم البلديات الفلسطينية. وبدأ العمل في هذا المشروع في شهر تموز عام (٢٠٠٤) ومن المنتظر أن ينتهي مع نهاية عام (٢٠١٣).

البرنامج يشمل تنفيذ مشاريع في خمسة مجالات هي:

(إدارة النفايات الصلبة، والمياه والصرف الصحي، والمجال الاجتماعي، والتراث الحضاري، والبناء المؤسسي)، حيث يتم تنفيذ البرنامج بالشراكة بين الجانبين الإيطالي ممثلاً بالقنصلية العامة الإيطالية في القدس ووحدة الدعم الفني للمشروع والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة في وزارة الحكم المحلي وبمشاركة كل من وزارة التخطيط ووزارة المالية. كما يشارك اتحاد الهيئات المحلية الإيطالية في دعم البرنامج، حيث يقدم دعماً كبيراً للبرنامج ويمارس متابعة حثيثة لأنشطته وضمان المشاركة من قبل الهيئات المحلية الإيطالية. وتمثل جميع هذه الأطراف في اللجنة التوجيهية للبرنامج ويتم التنسيق بين الأطراف من خلال وحدة الدعم الفني للبرنامج والإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة في وزارة الحكم المحلي.

حتى تاريخه يجري تنفيذ (٦٠) مشروعاً في كافة المجالات الخاضعة للبرنامج، العديد منها تم الانتهاء منها، وذلك في محافظات القدس وبيت لحم والخليل وأريحا ونابلس وطولكرم. وتبلغ مساهمة برنامج دعم البلديات الفلسطينية في هذه المشاريع (١٨،٥٦٦،٢٩٨) يورو ومساهمة الهيئات المحلية الإيطالية (٤،٠٠٠،٠٠٠) يورو ومساهمة الهيئات المحلية الفلسطينية (٢،٦٥٦،٠٠٠) يورو.

أخيراً يشكل هذا البرنامج نموذجاً للدعم المالي والفني والشعبي من الدول الصديقة، الذي يخلق علاقات تعاون وصداقة مستدامة ويحقق نتائج ملموسة من جميع الأطراف والتي يقدرها الشعب الفلسطيني تقديراً عالياً.

وقد نفذ ويتم تنفيذ (٦٠) مشروعاً هاماً في مختلف مناطق الضفة الغربية، خاصة في جنوب الضفة الغربية، وعليه تم الانفاق في المجالات أعلاه حسب النسب الآتية:

- التراث الحضاري (٥،٢٩٩،٦٨٢,٧٥) يورو بنسبة (٢١٪).
- المياه والصرف الصحي (٥،٨٠٩،٥٣٠,٢٢) يورو بنسبة (٢٣٪).
- المجال الاجتماعي (٩،٤٤١،٣٠١,١٠) يورو بنسبة (٣٧٪).
- البناء المؤسسي (١،٧١٦،٢٩٧,٠٠) يورو بنسبة (٧٪).
- إدارة النفايات الصلبة (٢،٩٦٠،٠٣٠,٢٨) يورو بنسبة (١٢٪).

مشاريع تخدم المناطق المهمشة

ومن أجل دعم المناطق المهمشة وتحسين وضع البنية التحتية تم تنفيذ (٣٠) مشروعاً في جميع المحافظات، شملت بناء العديد من الغرف الصفية المدرسية، والعيادات الصحية، ورياض الأطفال، بلغت تكلفتها (٢,٥) مليون يورو، فيما قدمت الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة المالية مساهمة بقيمة (٥٠٠) ألف يورو.

ومن هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر والتي تم الانتهاء من تنفيذها العام المنصرم (٢٠١٢):

١. بناء غرف صفية في قرية شوفة/ طولكرم بقيمة (١١٠) آلاف يورو.
٢. بناء غرف صفية في قرية العركة/ جنين بقية (١١٢) ألف يورو.
٣. بناء عيادة صحية في قرية الجفتلك/ منطقة الأغوار بقيمة (١٨٠) ألف يورو.
٤. بناء غرف صفية في قرية بيرود/ بمحافظة رام الله والبيرة بقيمة (٩٠) ألف يورو.
٥. بناء غرف صفية في وادي الفارعة/ بمنطقة طوباس بقيمة (٩٠) ألف يورو.
٦. بناء غرف صفية في بلدة سعير/ بالخليل بقيمة (١١٢) ألف يورو.

خطة لمشاريع مقبلة بقيمة مليون يورو

وفي العام (٢٠١٣) تم الاتفاق على تنفيذ (٨) مشاريع مع انتهاء العام (٢٠١٥) بقيمة مليون يورو بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي والوزارات الشريكة، وتضم هذه المنحة إنشاء غرف صفية، وعيادات صحية، وتأهيل ملاعب، وغيرها من مشاريع البنى التحتية في المحافظات المختلفة، حيث ان استمرار هذه المبادرة من الحكومة الألمانية دلالة على نجاح الوزارة في اختيار نوعية ومكانة المشاريع وتنفيذها، ورضا المستفيدين عن هذه المشاريع والمنح وهم الهيئات المحلية والمواطنون والمانحون على حد سواء.

تجدر الإشارة إلى مميزات العمل مع الجانب الألماني فيما يتعلق بتلك المشاريع، حيث إن العديد منها يقع في مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية وتتولى الحكومة الألمانية المساعدة في إصدار التراخيص من خلال الضغط على الجانب الإسرائيلي.

المشاركة المجتمعية ضمن مشروع تطوير القرى والأحياء (بلدي)

عثمان عباس
خبير تنمية مجتمعية- مشروع بلدي

مشروع «تطوير القرى والأحياء (بلدي)» هو مشروع ريادي يستمر خمس سنوات و يهدف إلى تعزيز نهج تنمية مجتمعية متناسق ومنسجم مع الواقع الفلسطيني.وبدأ العمل عليه عام (٢٠٠٨) بتمويل مبدئي قدره (١٠) ملايين دولار كمنحة مقدمة من مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، ويستهدف (٩٣) تجمعاً في الضفة الغربية و (١٦) تجمعاً في قطاع غزة اختيرت بناءً على آليات ومعايير محددة، ففي الضفة الغربية تم اعتماد المعايير الآتية:

- تقريباً مجلس خدمات مشترك لكل محافظة.
- جميع المجالس القروية والمحلية (غير بلديات) ضمن مجالس الخدمات المشتركة.
- مجالس الخدمات المشتركة لم تستفد من أنواع دعم مشابهة من المانحين.
- التجمعات ذات المستويات المنخفضة من الخدمات الاجتماعية.
- التجمعات المهمشة نتيجة القيود المفروضة على الحركة (جدار، واغلاقات، وحواجز، ومستعمرات).

أهداف المشروع:

يتمثل الهدف العام للمشروع في تعزيز نهج التنمية المحلي، الذي يقوم على بناء قدرات التجمعات في تخطيط وإدارة الموارد التنموية، وضمن ذلك يهدف المشروع أيضاً إلى تحسين التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد، فمثلاً سوف يساهم المشروع في أحد أهداف خطة الاصلاح من خلال بناء علاقات قوية بين الحكومة والمواطنين، عبر ضمان تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والحصول على اقتصاد أفضل وبناء الرأسمال الاجتماعي، حيث يعتبر تقوية المؤسسات الفلسطينية على المستويين المحلي والوطني حيوياً في الإعداد للدولة المستقبلية. ومما لا شك فيه أن المشروع يهدف إلى وضع أسس بوابة أو نافذة واحدة للتنمية الاجتماعية تصب من خلالها المساعدات للتجمعات الفلسطينية، وتعمل على بناء علاقات أقوى بين الحكومة الفلسطينية والمواطنين.

المشاركة المجتمعية: هي اسهام ومشاركة المواطنين أفراداً وجماعات تطوعاً في الجهود سواءً بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه.

وعمل مشروع تطوير القرى والأحياء على تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية وخصوصاً من قبل النساء والشباب في كافة مراحل المشروع، حيث شاركت هذه الفئات بفاعلية عالية ضمن الأنشطة المنفذة وفي مجموعات الدعم المشكلة تم تخصيص نسبة لا تقل عن (٢٠٪) لتمثيل الشباب والنساء، وكذلك تم الاعتماد على المتطوعين من النساء والشباب في عملية إعداد الخطط التنموية للتجمعات وتحديثها وإدارة التفاوض على المشاريع المشتركة وعمل مقترحات المشاريع ومتابعة تنفيذها.

ويشكل مشروع تطوير القرى والأحياء نموذجاً يحتذى به في مجال المساهمة المجتمعية ولم تقتصر هذه المساهمة على المشاركة في أنشطة المشروع بل امتدت لتشمل المساهمات النقدية والعينية لتمويل المشاريع المتفق عليها وقامت هذه المجموعات وبالتعاون مع المجالس القروية بتوفير كل ما يلزم من تراخيص وموافقات لتنفيذ المشاريع سواء أكانت فرعية أم فردية أم مشتركة.

- امتد نشاط مجموعات الدعم التي شكلت الركيزة الأساسية في المشروع وقامت بتنفيذ العديد من الأنشطة المجتمعية وتنظيم العديد من الدورات الثقافية واستضافة الوفود الطبية وغير ذلك.

أهمية المشاركة المجتمعية

- المساهمة الإيجابية في إنجاح المشروع وتعزيز الفائدة منه.
- المساهمة في إشباع الحاجات وحل المشكلات.
- تحقيق التعاون والتكامل بين وحدات المجتمع المختلفة وتجنب الصراعات السياسية والاجتماعية.
- توفير إحساس قوي بالانتماء.
- تساعد علي تحقيق الجودة في الأداء.
- تنمي لدى الافراد روح العطاء وحب العمل التطوعي.

الإنجازات المجتمعية لمشروع (بلدي)

لقد تمكن مشروع بلدي من تحقيق الكثير من الإنجازات المجتمعية خلال مرحلتيه الأولى والثانية والتى يمكن إيجازها بالآتي:

- إعداد وتطوير (١٢٣) مقترحاً مشروعاً لتنفيذها خلال المرحلة الأولى من المشروع، حيث (١٥٪) من هذه المشاريع تخدم فئة النساء و (٢٢٪) منها تخدم فئة الشباب و(٦٩٪) من هذه المشاريع تخدم ثلاثة تجمعات سكانية. وتسمية (٩٢) مشروعاً سيتم تنفيذها خلال المرحلة الثانية من المشروع.
- تمكين (١٠٩) تجمعات سكانية في تطبيق نهج التنمية المقادة من المجتمع، حيث تم تشكيل نواة من الناشطين المؤهلين في كل مجتمع لقيادة التنمية المجتمعية وليضطلعوا

بمهام حشد التمويل اللازم لاحتياجات مجتمعاتهم التنموية.

- تفعيل دور الفئات المهمشة مجتمعياً مثل النساء، والشباب، والأسر المعوزة، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين باتوا نشطاء فاعلين في مجتمعاتهم، فمثلاً مشاركة المرأة الريفية في أنشطة المشروع بلغت نسبتها (٤٥٪)، حيث تم تشكيل (٨٤) مجموعة نسوية مجتمعية، باشرت خمس مجموعات منها في إجراءات التسجيل كمنظمات غير ربحية أو منظمات مجتمعية.
- باشرت التجمعات المستهدفة بتطبيق نهج (التنمية الذاتية) وذلك بالاعتماد على خطط التنمية المجتمعية والمهارات الجديدة التي اكتسبتها هذه التجمعات من خلال المشروع، وقد نجحت هذه التجمعات في جذب تمويل إضافي يبلغ (٢٩) مليون دولار من مانحين آخرين لتمويل احتياجاتهم التنموية.
- بادر نشطاء من التجمعات المحلية إلى تنفيذ عدد من الأنشطة المجتمعية من ضمنها تنظيم ماراثون للأطفال من (١٥) قرية في محافظة الخليل، وتقديم دروس تقوية لطلبة من أُسر معوزة وذوي تحصيل علمي متدنٍ في فترة ما بعد الدوام المدرسي، وتدريب طلبة المدارس على استخدام الحاسوب، والقاء محاضرات حول الصحة لعدد من الفتيات وأمهاتهن، وتنظيم مهرجان تراثي في ريف الخليل، حيث أظهر الأطفال مواهبهم في الغناء، والرقص، والرياضة، والحرف اليدوية وغيرها.
- تم عقد أكثر من (١٠٠٠) ورشة تدريبية في القرى والتجمعات المستهدفة حول تقييم احتياجات المجتمع، والتخطيط المجتمعي، وتحديد أولويات المشاريع، وتصميم المشاريع وإعداد المقترحات، وإدارة المشاريع، ومراقبة وتقييم المشاريع، وإدارة المشتريات، والإدارة المالية للمشاريع، وشارك في هذه الورش أكثر من (١٢٠٠) ناشط محلي.
- تم افتتاح روضة للأطفال في قرية (جب الذيب) قضاء بيت لحم بجهود ناشطات القرية اللواتي نجحن في تجنيد التمويل اللازم لمشروعهن خلال تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع بلدي.

مشروع إدارة النفايات الصلبة في جنوب الضفة الغربية

المهندس ياسر الدويك
المدير التنفيذي للمجلس المشترك

أنشئ المشروع بمتابعة مجلس خدمات مشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظتي الخليل وبيت لحم بتاريخ (٢٠٠٧/٧/١٢)، ويطلق عليه اسم (المجلس الأعلى)، وهو مؤسسة خدماتية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة. ويعمل في النطاق الإقليمي للهيئات المحلية والتجمعات السكانية في جنوب الضفة الغربية، وفق رؤية تتطلق نحو خلق بيئة أفضل، والمحافظة على عناصر البيئة الطبيعية واستدامتها، والمساهمة في تحسين نوعية الحياة. وذلك من خلال ترجمة رسالته في سعي المجلس المشترك بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وبناء القدرات للمساهمة في التنمية المحلية القاعدة الرئيسة للتنمية المستدامة، ووضع السياسات والخطط الملائمة لتحسين مستوى الخدمات من خلال معالجة مشكلة النفايات الصلبة بشكل علمي يحافظ على نظافة البيئة، وتسهيل الإجراءات لضبط عمليات معالجة النفايات والتخلص منها، وتعزيز الوعي المجتمعي والشراكة للوصول إلى الأهداف.

مشروع إنشاء مكب النفايات الصحي في منطقة المنيا

وصل مقدار التراجع في جودة البيئة في جنوب الضفة الغربية (محافظتي بيت لحم والخليل) إلى مستويات تنذر بالخطر، خاصة بسبب التلوث الذي تسببه مكبات النفايات العشوائية، وهي غير صحية وغير خاضعة للضبط والرقابة، لذا ظهرت حاجة ملحة لتحسين جودة البيئة وبناء نظام إدارة للنفايات الصلبة في منطقة الجنوب، وتطوير البرامج المتعلقة بمعالجة مشكلة النفايات، لذا ظهرت المبادرة لمشروع إدارة النفايات الصلبة الحالي، ويقوم المشروع الممول من البنك الدولي بتوفير خدمة إدارة النفايات لنحو (٨٠٠،٠٠٠) مواطن في محافظتي الخليل وبيت لحم، حيث سيقوم المشروع بـ:

- بناء مكب نفايات صحي يقع على مساحة (٢٥٠) دونماً من الأراضي القريبة من قرية المنيا جنوب بيت لحم.

توقيع اتفاقية المشروع (٢٠٠٩/٧/١٤)

الدكتور سلام فياض يوم (٢٠١١/١٠/١٥)، اعلان اطلاق مشروع إنشاء مكب النفايات الصحي في المنيا

- إغلاق (١٧) مكب نفايات عشوائياً في محافظتي الخليل وبيت لحم غير خاضعة للضبط والرقابة.

- تحسين إدارة النفايات الصلبة والمساهمة في معالجة المشاكل الصحية والبيئية في منطقة جنوب الضفة الغربية.

- تنفيذ برامج التثقيف البيئي والصحي والنشاطات الاجتماعية وحملات التوعية الجماهيرية.

- تطوير قدرات عمال النظافة لنظام فرز النفايات وتوعيتهم لاتخاذ كل سبل الوقاية الصحية اللازمة.

- عمل دراسات للمجموعات المتأثرة سلباً من المشروع وإتاحة الفرصة لهم للتشارك في منافع المشروع.

وبناءً عليه فقد تم توقيع اتفاقية لعمل هذا المشروع بتاريخ (٢٠٠٩/٧/١٤) وقعت الحكومة الفلسطينية ممثلة برئيس الوزراء الدكتور سلام فياض مع ممثلة البنك الدولي.

وقد تمت احالة العطاء لعهدة شركة الطريفي للمقاولات والاعمار، وتمت المباشرة بالعمل بتاريخ (٢٠١١/٩/١٥) ومدة العقد (١٨) شهراً بتكلفة اجمالية قدرها (٨) ملايين دولار، ومن المتوقع أن يكون الأول من أيار المقبل هو بداية تشغيل المكب.

ويتضمن العطاء إنشاء أربع خلايا لطمر النفايات مع بركة للعصارة، إضافة إلى مباني الإدارة والخدمات، وذلك خلال المرحلة الأولى من المشروع على أن يتم استكمال إنشاء أربع خلايا أخرى بعد بدء تشغيل واستعمال المكب. وتم اعتماد آلية التبطين للمكب ضمن المعايير الدولية وشملت طبقات التبطين الآتي:

- طبقة تبطين من الطين (تراب أحمر) سماكة (١٥) سم.
- طبقة حماية من (Geotextile).
- طبقة تبطين من ((Chemosynthetic (Clay Liner (G.C.L).
- طبقة من البولي ايثلين عالي الكثافة (HDPE) سماكة (١,٥) ملم.
- طبقة حماية أخرى من (Geotextile).
- طبقة حماية وفلتر من الحصى سماكة (٤٠) سم.

تعمل طبقات التبطين على منع تسرب عصارة النفايات إلى التربة، ويتم توجيه العصارة من خلال قنوات مصممة موجود داخلها أنابيب خاصة بأرضية المكب تؤدي إلى بركة العصارة المجاورة للمكب.

صورة تبين طبقات التبطين في المكب

صورة لأحد المكبات العشوائية في محافظة الخليل

مكبات النفايات العشوائية في محافظتي الخليل وبيت لحم

منذ انطلاق المشروع سعى المجلس المشترك لاغلاق نحو (١٧) مكب نفايات في محافظتي الخليل وبيت لحم طالت تجمعات كل من: (دورا، والظاهرية، وبني نعيم، وسعير، والشيوخ، وبيت أمر، وإذنا، ونوبا، وبيت أولا، ودار صلاح، وتقوع، والعبيدية، وزعترة، ونحالين، والجبعة، وحوسان، وبتير، والولجة)، بالإضافة إلى المكب الأكبر وهو المكب القريب من يطا.

محطات لترحيل النفايات

ومن أجل تسهيل وتنظيم خدمة إدارة النفايات الصلبة، ومساهمة في التقليل من التكلفة على البلديات والمجالس القروية، يقوم المجلس المشترك بإنشاء محطات لترحيل النفايات وقد تم الانتهاء من إنشاء محطة في منطقة جنوب الخليل ومحطة أخرى في منطقة غرب الخليل في بلدة ترقوميا.

صورة للمكبات العشوائية بعد إتمام عملية الاغلاق

وستخدم هذه المحطات الهيئات المحلية التي تبعد مسافات طويلة عن مكب النفايات في المنيا، ويتم تفريغ النفايات في محطات الترحيل من قبل سيارات نفايات البلديات، ويقوم المجلس المشترك بترحيل هذه النفايات من خلال سيارات شحن كبيرة إلى مكب النفايات، وقد تم اعتماد مبدأ الكبس المغلق وذلك لتقليل الأثر البيئي والتكلفة.

فرز النفايات من المصدر

ويعمل المجلس المشترك على تشجيع وتفعيل نظام فرز النفايات من المصدر، حيث قام بتوزيع حاويات منزلية خاصة لعملية الفرز واحدة باللون الأخضر خاصة بالنفايات العضوية، وأخرى باللون البني

محطة ترحيل النفايات – جنوب مدينة الخليل

خاصة بالنفايات غير العضوية، كما قام المجلس بتوزيع حاويات خاصة (أقفاص) لجمع الكرتون من الأماكن الرئيسة لكسبه وبيعه إلى القطاع الخاص، كما ستتم المباشرة بجمع البلاستيك (PET) بنفس الطريقة، وقد تم إنشاء محطة لفرز النفايات في موقع محطة الترحيل جنوب مدينة الخليل.

الجانب الاجتماعي للمشروع

لقد اعتبر المجلس أن المشروع هو بيئي بشكل أساسي وراعى الجوانب الاجتماعية المتعلقة ببعض الفئات التي قد تكون متأثرة من المشروع، وقام المجلس بوضع إجراءات للتعويض والتخفيف والحد من الأثار السلبية عليهم وهم:

(ملتقطو النفايات، والرعاة، ومالكو أرض المكب الجديد، ومالكو أرض المكبات العشوائية).

مشكلة ملتقطي النفايات في المكب الحالي القريب من يطا:

مكب النفايات القريب من يطا مستخدم منذ عشرين عاماً وهناك مجموعة من المشاكل البيئية والصحية والاجتماعية، حيث أن المكب مفتوح وينتشر فيه عدد كبير من ملتقطي النفايات غالبيتهم من الأطفال وطلاب المدارس، والوضع الصحي في المكب سيء ولا تستخدم فيه أي وسائل وقاية أو تطعيمات أو لباس مناسب لملتقطي النفايات، إضافة إلى أنهم يفتقدون لأي عملية توعية حول الأضرار الصحية الناجمة عن الاستمرار بالعمل في المكب.

وسعى المجلس لحل مشكلة (٨٦) شخصياً يعملون على التقاط النفايات بشكل يومي في المكب الحالي القريب من يطا، وقد عمل المجلس على تنفيذ برامج اجتماعية خاصة بتوعيتهم وتعزيز دمجهم ضمن مجتمعاتهم، ومساعدتهم في توفير فرص عمل بديلة عن عملهم في التقاط النفايات، وقد تم توفير التمويل المناسب لتنفيذ خطة عمل تتضمن تنفيذ مشاريع صغيرة وتوفير فرص عمل بديلة لملتقطي النفايات، وبتمويل من (UNDP)، حيث سيتم الانتهاء من تنفيذ الخطة بمجرد اغلاق المكب والانتقال إلى المكب الجديد في منطقة المنيا.

الرعاة في منطقة المنيا: سعى المجلس إلى تعويض الرعاة عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة انخفاض مساحات الرعي، وسيتم دعمهم بمشاريع صغيرة وتوفير فرص عمل مناسبة لهم وتحسين مستواهم المعيشي.

مالكو أرض المكب الجديد: تم شراء الأرض من المالكين ضمن مجموعة من الإجراءات التي تحفظ حقوقهم، حيث تم بالتوافق معهم تحديد سعر الدونم ودفعت لهم ثمن الأرض بشكل كامل.

مالكو أرض المكبات العشوائية: راعى المشروع إمكانية تأثر المالكين لأراضي المكبات العشوائية والمستأجرة من قبل البلديات، لذلك تم التأكد من العقود الموقعة بين البلديات والمالكين، والتي تم انهاؤها بالطريقة القانونية، حيث أن كل مالك استلم مستحقاته مقابل استئجار قطعة الأرض. وقام المجلس بإغلاق مواقع المكبات وفق آليات تقلل من الأضرار التي قد تكون لحقت بالأرض نتيجة تراكم النفايات فيها لسنوات طويلة.

وظائف وصلاحيات وسلطات مجالس الهيئات المحلية

تعتبر الإدارة المحلية أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري التي تتبعها العديد من الدول في أدائها لوظائفها من أجل تقديم وايصال الخدمات للمواطنين، إذاً بموجب هذا الأسلوب يناط بوحدات الإدارة المحلية (الهيئات المحلية)، ممارسة بعض وظائف السلطة المركزية من أجل تقديم الخدمات لمواطني الأقاليم أو الوحدات المحلية، بعد أن كان أداء الوظائف وتقديم الخدمات حكراً على السلطة المركزية وحدها. فالتطورات الديمقراطية المتسارعة وتشعب الاختصاصات وتوسع الخدمات الملقاة على عاتق السلطة المركزية فرضت عليها واقعاً تنازلت بموجبه عن بعض اختصاصاتها لصالح وحدات الإدارة المحلية المنتخبة لتباشر ما يناط بها من اختصاصات.

إسلام أبو زياد
مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية

وقد سار المشرع الفلسطيني على خطى من سبقه من التشريعات، عندما نصت المادة (٨٥) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة (٢٠٠٣) على تنظيم البلاد في وحدات إدارية محلية منتخبة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتمارس اختصاصاتها بموجب القانون. فالهيئات المحلية وبالرغم من تمتعها بالشخصية الاعتبارية المستقلة، إلاّ أنها محكومة بكافة أعمالها بالتشريعات القانونية الناظمة لتلك الأعمال ولا يجوز للهيئة المحلية أن تمارس أية وظيفة أو عمل خلافاً للصلاحيات المحددة بموجب التشريعات السارية.

وبالعودة إلى أحكام قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة (١٩٩٧) وتعديلاته باعتباره القانون الأساسي لعمل الهيئات المحلية في فلسطين، نجد أنه ومن خلال نص المادة (١٥) قد حدد الوظائف والصلاحيات والسلطات المناطة بمجلس الهيئة المحلية ضمن حدود منطقة الهيئة المحلية، التي من الممكن تصنيفها ضمن خمسة تقسيمات رئيسة هي (التخطيط والتنظيم، والخدمات العامة، وأعمال رقابية، واختصاصات وقائية، ومنح التراخيص وإنشاء الأماكن العامة) وأجاز القانون للمجلس أن يمارس تلك الصلاحيات إما مباشرة من خلال موظفيه ومستخدميه أو أن يعهد بها أو ببعضها إلى متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين أو أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

وانطلاقاً من أن الهيئات المحلية مشكلة بموجب أحكام القانون وتمارس صلاحياتها وواجباتها المحددة بالقانون أيضاً، فقد حدد نفس القانون الإجراءات الواجب اتخاذها في حال اخلال مجلس الهيئة المحلية بالواجبات القانونية المناطة به، ولم يميز قانون الهيئات المحلية في مسؤولية تنفيذ تلك الواجبات والصلاحيات بين رئيس الهيئة المحلية وبين باقي أعضاء المجلس، وإنما ساوى في جميع أحكامه بين كامل أعضاء مجلس الهيئة المحلية باعتبارهم المسؤولين عن تنفيذ تلك الصلاحيات. كما اعتبرت المادة (١٣) من قانون الهيئات المحلية أن قيام أي عضو من أعضاء مجلس الهيئة المحلية بأي عمل أو ترك خلاف للصلاحيات أو المسؤوليات والواجباب المنصوص عليها بقانون الهيئات المحلية، سبباً كافياً لفقدان عضو المجلس لعضويته بحكم القانون ودون الحاجة لاصدار أي قرار إداري بفقدان العضوية.

كما وأجازت المادة (١٢ مكرر) من قانون الهيئات المحلية لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير الحكم المحلي بحل مجلس الهيئة المحلية إذا ما تجاوز المجلس أو أخل بصلاحياته المنصوص عليها بالقانون، حيث تتم الدعوة لإجراء انتخابات جديدة خلال سنة من تاريخ اقالة المجلس لانتخاب مجلس جديد.

وكذلك الحال فيما لو أخل رئيس الهيئة المحلية بالواجبات والمسؤوليات القانونية المناطة به بموجب أحكام القانون، حيث أجازت المادة (١٢ مكرر) من قانون الهيئات المحلية لوزير الحكم المحلي باقالة رئيس المجلس من رئاسة الهيئة المحلية ويصادق مجلس الوزراء على ذلك ويقوم الأعضاء بانتخاب رئيس جديد من بينهم لرئاسة المجلس.

ومن هنا تكمن الأهمية في ضرورة المام رئيس وأعضاء مجالس الهيئات المحلية المنتخبة بكافة التشريعات الناظمة لعمل الهيئات المحلية، والالمام بالصلاحيات والواجبات والمسؤوليات القانونية المناطة بمجلس الهيئة المحلية، وأنه لا يجوز للهيئة المحلية أن تمارس أية صلاحية خلافاً لصلاحياتها القانونية، لأن في ذلك تجاوزاً واخلالاً بالصلاحيات المنصوص عليها بالقانون، الأمر الذي قد يترتب في حال حدوثه اقالة مجلس الهيئة المحلية أو اقالة رئيس الهيئة أو فقدان العضوية.

مجالس سياسات أم مجالس قصص وحكايات

أصدر مجلس الوزراء قراراً بخصوص إنشاء مجالس السياسات القطاعية للوزارات والدوائر الحكومية بهدف تحقيق الشراكة المجتمعية في تطوير السياسات وصناعة القرار.

واللافت للنظر أن الفقرة الثانية من القرار، حددت أن هذه المجالس ذات طابع استشارياً!!!، فهل هي مجالس سياسات أم مجالس قصص وحكايات؟ وهل يعقل أن يكون الشريك استشاري؟ وكيف يمكن للاستشاري أن يكون شريكاً؟.

إن عدم وجود نظام أو قواعد تحكم عمل مجالس السياسات وعدم قيام مجلس الوزراء بتكليف أي جهة لعمل ذلك، بالإضافة إلى قيام مجلس الوزراء بتحديد طابع عمل المجالس بأنه استشاري فهذا يعني أنها مجالس «فشة خلق» وليست مجالس سياسات.

السؤال الذي يطرح نفسه هل أعضاء المجلس (المكون من شخصيات اعتبارية وطبيعية من القطاع العام والأهلي والخاص وخبراء وأكاديميين مختصين في أعمال القطاع) حسب قرار مجلس الوزراء، يقبلون بأن يكونوا أعضاء في مجالس ذات طابع استشاري لا يحكمها نظام ولا قواعد؟

بمعنى هل يقبلون بأن يكونوا أعضاء في مجالس يقولون فيها ما يريدون وفي النهاية تفعل الوزارات والدوائر الحكومية ما تريد؟ إن الذي يحدد قبولهم أو رفضهم لهذه العضوية وبالتالي أن يكون دورهم استشارياً، هو استمرارهم بحضور جلسات المجلس أو عدم الحضور والمشاركة بفاعلية فيه.

- والسؤال الأهم هل عدم الحضور والانسحاب وكيل التهم والانتقادات للحكومة هو التصرف الصحيح والبناء؟.

لقد جاء قرار مجلس الوزراء بإنشاء مجالس السياسات لاستشعاره بخطورة عدم الشراكة المجتمعية. وحاول مجلس الوزراء أن يتعلم من أحداث الربيع العربي ويسبق الشعب، وهذا تفكير سليم مئة بالمئة، لكن على ما يبدو أن مجلس الوزراء تعلم من أحداث الربيع العربي ولكنه لم يستفد منها!! فقام بفتح النافذة على خجل شديد بما لا يسمح بالشراكة المجتمعية، وإنما سمح بالاستخفاف بعقول الشخصيات الاعتبارية والطبيعية من القطاع الخاص والأهلي والأكاديميين.

إذن ما العمل؟؟ هل فات الأوان أم ما زال في الوقت بقية؟؟؟

نعم، دائماً ما زال في الوقت بقية والمطلوب بهذا الخصوص عدد من الإجراءات الجدية، لكي تصبح المجالس مجالس سياسات لا قصص وحكايات.

المطلوب من الحكومة:

- عمل نظام وقواعد تحكم عمل المجلس بجميع تفاصيلها.
- أن يكون طابع المجلس أكثر تقدماً من الاستشاري، ومثال ذلك أن يكون بين الاستشاري والملزم، بمعنى أن لا تقر الوزارات والدوائر الحكومية أي سياسة من دون موافقة مجلس السياسات الخاص بالقطاع.
- مراجعة السياسات المعتمدة وتعديل ما يلزم منها.
- عدم إغراق مجالس السياسات بأمور تنفيذية تفصيلية من قبل الوزارات والدوائر الحكومية.
- حضور الوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية والإدارة العليا في الوزارات والدوائر الحكومية اجتماعات مجالس السياسات ومتابعة تفاصيلها وتقديم المساعدة اللوجستية المطلوبة وتسهيل اجتماعات مجالس السياسات واللجان الفرعية لها.
- استخدام آليات تواصل ميسرة وفاعلة بين جميع الأعضاء مثل البريد الإلكتروني وغيرها.
- أخذ ما يصدر من توصيات عن هذه المجالس مأخذ الجد والعمل على تنفيذه حتى لو لم تكن على انسجام تام مع توجهات الوزارة والدوائر الحكومية.

عبد الكريم سدر
الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية

من جانب آخر لا يقل دور أعضاء مجالس السياسات أهمية عن دور الحكومة في إنجاح هذه المجالس، بل على العكس فإن دور أعضاء مجالس السياسات في إنجاح هذه المجالس أهم من دور الحكومة، والمطلوب من أعضاء المجلس:

- أن لا يكون أمامهم خيار سوى إقناع الحكومة ممثلة بالوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية بأن يتبنوا ما يصدر عن هذه المجالس من توصيات.
- حضور جميع اجتماعات مجالس السياسات واللجان الفرعية والمشاركة بفاعلية وجدية وعدم التغيب والتعامل مع الأمر على أنه بروتوكولي تشريفي وحسب ما يتوافر لدى العضو من فراغ.
- في حالة التغيب القهري لأي من الأعضاء أن يقوم بأقرب وقت بالاتصال بسكرتاريا المجلس والحصول منها على محضر الاجتماع وأي تفاصيل مهمة أخرى.
- قيام أعضاء المجلس بعمل مطالعة على قوانين وأنظمة القطاع التي يخصها، والقراءة المتفحصة لجميع الأوراق والتقارير التي تعرض على المجلس.

وفي النهاية لا يخفى على أحد أن الشراكة المجتمعية ليست قراراً، وإنما هي نهج وثقافة ووعي وإيمان، وتحتاج إلى مبادرات وإلى طلائع وإلى نفس طويل، فالطريق شاق ووعر ولكن في آخره نور.

مدى امتلاك المجالس البلدية الفلسطينية لمقومات إنشاء شراكات ناجحة مع القطاع الخاص

الحلقة الأولى

عبلة سليمان
ديوان الوزارة

يحظى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام متزايد من جانب الحكومات المركزية وهيئات الحكم المحلي (البلديات والمجالس المحلية)، وكذلك من قبل المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة كالبنك والصندوق الدوليين. إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص سواء أكانت على مستوى الحكومات المركزية أم مستوى هيئات الحكم المحلي تعتبر حديثة. وسواء أكان ذلك من حيث المفهوم أم من حيث التطبيق العملي.

من أهم أسباب ودوافع الشراكة مع القطاع الخاص على مستوى الهيئات المحلية تزايد الاحتياجات التنموية من المرافق والمنافع العامة للمواطنين في ظل عجز الموازنة العامة للدولة وعدم قدرتها – لا سيما في البلدان النامية والفقيرة في مواردها – على تلبية الاحتياجات المتزايدة نتيجة النمو السكاني والتوسع العمراني وبالتالي زيادة الطلب على المنافع وخدمات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء وشبكات الطرق والمدارس والمرافق الصحية ... الخ والتي تتطلب موارد كبيرة يمكن أن تكون متوافرة لدى القطاع الخاص، إضافة إلى ما يملكه هذا القطاع من خبرات ومهارات فنية وإدارية لازمة لنجاح المشاريع. كما تزايدت القناعة في قدرة الهيئات المحلية ودورها في الجهود التنموية، وربما تكون أفضل وأقدر على تحديد الأولويات والأهداف وتوفير الموارد وأقدر على إدارة المجتمعات المحلية من الحكومات المركزية. كما تزايد الاعتقاد والقناعات في أن الحكومات وحدها لم تعد قادرة على تقديم جميع الخدمات الأساسية والمنافع العامة، مما يعني أن عملية التنمية باتت بحاجة إلى جميع جهود القطاعات والفعاليات الاقتصادية في المجتمع.

يضاف إلى ما تقدم، أسباب أخرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى هيئات الحكم المحلي، حيث يعتقد أن الشراكة مع القطاع الخاص يمكن أن تحقق لهيئات الحكم المحلي عدداً من المنافع إذا ما استخدمت بطريقة مناسبة، ومن أبرز هذه الفوائد المحتملة: (التوفير في التكاليف، وتحسين جودة الخدمة، وتجنب اللجوء إلى الاقتراض وما ينتج عنه من أعباء ومخاطر مالية، وتحقيق كفاءة أعلى في تنفيذ المشاريع).

ويركز الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي الفلسطينية (٢٠١٠-٢٠١٤) على تأكيد الدور الاستراتيجي لهيئات الحكم المحلي في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز الاستقلال المالي لهذه الهيئات. وهو لا شك توجه استراتيجي سليم وفي الاتجاه الصحيح. وقد جاء هذا التوجه ضمن الركيزة الأولى على النحو الآتي:

١. تمكين الهيئات المحلية من امتلاك قدرات مؤسساتية فاعلة.
٢. تعزيز مفهوم الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين العام والخاص للمساهمة في إحداث تنمية محلية وتعزيز الاستقلال المالي للهيئات المحلية.

كما جاء ضمن التوجيهات الاستراتيجية لقطاع الحكم المحلي الآتي:

- زيادة درجة اللامركزية في الهيئات المحلية.
- تعزيز مأسسة المشاركة المجتمعية.
- تحفيز الهيئات المحلية للشراكة مع القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق تنمية محلية تكون قاعدة أساسية للتنمية المستدامة بعد الانعتاق من الاحتلال.

إن مفهوم الشراكة، متعدد الجوانب، يتطلب لنجاحه مقومات إدارية وتنظيمية وتعاونية واقتصادية واجتماعية وقانونية. بعبارة أخرى إن هيئات الحكم المحلي الفلسطينية وهي تشكل أحد الروافع الأساسية للتنمية المحلية، وتحتاج لنجاح الشراكات مع القطاع الخاص إلى توافر عدد من المقومات أو المتطلبات. من هنا لابد من الإجابة عن التساؤلات الهامة الآتية:

١. التساؤل الرئيس: ما مدى امتلاك المجالس البلدية الفلسطينية لمقومات إقامة شراكات ناجحة مع القطاع الخاص؟.

٢. التساؤلات الفرعية:

- ما مدى امتلاك المجالس البلدية الفلسطينية للقدرات الإدارية- التنظيمية المطلوبة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص؟.
- ما مدى امتلاك المجالس البلدية الفلسطينية للقدرات الفنية والبشرية المطلوبة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص؟.
- ما مدى ملاءمة البيئة القانونية لإقامة شراكات ناجحة بين الهيئات المحلية الفلسطينية و القطاع الخاص؟.
- هل يوجد لدى المجالس البلدية مشاريع شراكة مع القطاع الخاص؟ وما هي الاعتبارات(المبررات) التي تستند إليها المجالس البلدية لإقامة هذه الشراكات؟.

ويستمد هذا الموضوع أهمية كبرى على اعتبار أن الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص هي محل اهتمام الحكومات باعتبارها استراتيجية ملائمة للتنمية المحلية، خاصة في الأراضي الفلسطينية، حيث تحتاج التنمية المحلية إلى تضافر جميع جهود الفعاليات الاقتصادية من أجل تعزيز مقومات الصمود والمقاومة للاحتلال الإسرائيلي. الأمر الذي يساهم في تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية والفنية لهيئات الحكم المحلي في مجال إقامة وإدارة شراكات ناجحة مع القطاع الخاص، إضافة إلى كون تجربة الشراكة وتطبيقاتها، لا تزال أرضاً بكراً، خاصة في الأبحاث والدراسات التي تعتبر محدودة للغاية على المستوى المحلي الفلسطيني بهذا المجال.

مفهوم وأنواع الشراكة

إن الشراكة عقد أو اتفاقية بين الحكومة المركزية أو هيئات الحكم المحلي أو أي مؤسسة عامة من ناحية وشركة من القطاع الخاص من ناحية أخرى، تعهد بموجبها الحكومة أو الجهة الرسمية المعنية إلى هذه الشركة توفير مرافق البنية التحتية والخدمات العامة خلال مدة محددة من الزمن، وذلك على أساس تقاسم العمل المشترك من حيث الاستثمار والمخاطر والمسؤوليات والعوائد.

ومفهوم الشراكة متعدد الجوانب والأبعاد الإدارية والتنظيمية والتعاونية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية هو ذو صلة وثيقة بالحكومة المركزية وهيئات الحكم المحلي أو السلطات المحلية. وهو بصفة عامة يتطلب لنجاحه توافر عدد من المبادئ العامة بين الشركاء، (بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى). وأهم هذه المبادئ الآتي:

١. **الالتزام والتعهد:** يعني أن يتم اختيار وتنفيذ القرارات التنموية وفقاً لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل شريك بالالتزام بالدور المحدد له.

٢. **الاستمرارية:** وتعني أن يؤخذ بالاعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، حيث غالباً ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة، والقطاع الخاص إلى فترات طويلة. وخلال هذه المدة قد تتغير سياسات الدولة، مما قد يؤدي إلى إلغاء مشروعات الشراكة.

٣. **الشفافية:** وتعني وجود رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مع التعامل بوضوح وصدق مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي قد تحدث خلال فترة الشراكة.

أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

توجد أنواع كثيرة من الشراكة المحتملة والتي تختلف فيها أدوار القطاعين العام والخاص.وهنا سوف يتم تناول نوعين من الشراكة، وهما الخدمة عن طريق العقود، والشراكة التضامنية، مما يسّر:

الخدمة عن طريق العقود:

- التشغيل والصيانة

يقوم الشريك الحكومي بالتعاقد مع الشريك الخاص لتشغيل وصيانة مرفق عام مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة وصيانة الطرق. وبموجب عقد التشغيل والصيانة يحتفظ الشريك العام بالملكية والإدارة الشاملة للمرفق العام.

- التصميم –البناء

يقوم فيه الشريك الخاص بتصميم المشروع وبنائه للجهة الحكومية المعنية. وهذا النوع من الشراكة يمكن أن يقلل من الوقت، ويوفر المال، إضافة إلى تقديم الضمانات المتعلقة بالتصميم والبناء وتحمل المخاطر من قبل الشريك الخاص. ويكون مسؤولاً عن التصميم والبناء أمام الجهة الحكومية المالكة وحسب الشروط والمعايير التي يطلبها الشريك الحكومي. وفي هذه الحالة تكون الجهة الحكومية هي المالكة للمشروع، والمسؤولة عن التشغيل والإدارة والصيانة.

- التصميم –البناء-الصيانة

وهو شبيه بأنموذج التصميم –البناء عدا صيانة المرفق التي تكون لفترة من الزمن من مسؤولية الشريك الخاص. والفوائد المكتسبة شبيهة بفوائد أنموذج التصميم والبناء مع توزيع مخاطر الصيانة على الشريك الخاص وتمديد الضمان ليشمل الصيانة. وتعود ملكية الأصول وتشغيلها للقطاع العام.

- الشراكة التضامنية/ التضامن

التضامن هو كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة تكون فيه كل من الجهة الحكومية المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق لهما ربحاً مشتركاً. وبصفة عامة، يسهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر. وبموجب التضامن، تكون الحكومة هي المنظم الأول والأخير، بالإضافة إلى كونها شريكاً نشطاً في الشركة العاملة ما يتيح لها الإبقاء على السيطرة الكاملة لحماية الجمهور وخدمته. ويمكن للحكومة الإسهام في العمل الإداري اليومي للشركة والسيطرة الشاملة. وهذا يعطي موظفي القطاع العام الفرصة لكسب المعرفة والخبرة في تسيير وإدارة خدمة عامة ذات ربحية وإدارتها، وخدمة المصلحة العامة بصورة أفضل في الوقت نفسه.

الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص

واقع وطموح

محيي الدين العارضة
مدير عام الإدارة العامة للتوجيه والرقابة

إن دعم ووقوف القيادة الفلسطينية خلف التوجهات الاستراتيجية له دور كبير في تطور منظومة الحكم المحلي، ويعتبر البحث عن مصادر تمويل مشاريع وبرامج المجالس البلدية والقروية من أهم أولوياتها، وما يميز هذه المرحلة في قضية التمويل هو التركيز على الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص، الأمر الذي يمثل توجهاً استراتيجياً وغاية من غايات وزارة الحكم المحلي، وذلك انطلاقاً من مسؤولياتها القانونية تجاه هذا القطاع الهام، وبالاتجاه الموازي تدرك المجالس المنتخبة كافة المتغيرات الإقليمية والدولية المتمثلة في تراجع التمويل الخارجي، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية، حيث لا يمكننا غض الطرف عما يجري حولنا. وعليه فإن النخبة هم رؤساء وأعضاء المجالس المنتخبة الذين استجابوا إلى هذا المتغير، وذلك من خلال الخطط والمبادرات الهادفة إلى إنشاء شراكات مع القطاع الخاص بهدف تعزيز الموارد المالية للهيئات المحلية، وكذلك استثمار أمثل للإمكانات المتاحة.

وهذه المبادرات والتوجهات تواجه حملة من التحديات، قد تمثل خطراً على المشاريع المنشودة وتتمثل في الآتي:

- القوانين سارية المفعول وفي مقدمتها قانون الشركات رقم (١٢) لسنة (١٩٦٤) والذي ينظم أعمال الشركات بكافة أنواعها ولا يستجيب لتأسيس شركات تملكها أو تساهم فيها هيئات الحكم المحلي التي تتولى إدارة المال العام كل في حدوده الإدارية، وكذلك لا يستجيب القانون المشار إليه لمتطلبات إدارة المال بنفس الأدوات والآليات التي تدار بها أموال الهيئات المحلية.
- خبرة الهيئات المحلية والوزارة محدودة على صعيد إدارة الأعمال والاستثمار في ظل المنافسة العالية والأسواق المفتوحة في كافة المجالات.
- محدودية مصادر التمويل والفرص من جانب الهيئة المحلية، وكذلك حصر فرص الشركاء بعدد محدود منهم، الأمر الذي قد يشكل تخوفاً لدى المجالس والمواطنين على اعتبار أن الشريك المقترح يمثل شكلاً من الاحتكار.
- التجارب القائمة بين بعض الهيئات المحلية والقطاع الخاص ليست بأفضل في أحوالها ونتائجها، حيث لا تشكل حافزاً للآخرين على هذا الصعيد.
- حصر التوجهات الاستثمارية للهيئات المحلية في قطاعي الاستثمار العقاري وبعض المبادرات في مجال السياحة الداخلية، مما سبب قيوداً غير مباشرة على التوجهات البديلة والتي قد تساهم في التنوع وتعدد البدائل، خصوصاً للهيئات المحلية خارج مراكز المدن.

إن هذه العناصر مجتمعة إضافة إلى قضايا أخرى قد تختص بها هيئة دون أخرى، تسبب عائقاً هاماً أمام الاستثمار على هذا الصعيد، لكن الأهم هو تأثير البيئة الاستثمارية.

وعلى المستوى الوطني الفلسطيني فالاحتلال وممارساته وعدم إنجاز مشروع السيادة الكاملة، حيث الحدود والمعابر التجارية وفتح الأسواق الخارجية... الخ هو سبب رئيس في تراجع الاستثمار. ولا نريد هنا أن نتناول تفاصيل لا تخص عموم مواطنينا، فيما هو حال صاحب رأس المال الذي ينتقل طيلة مشواره بين دولة وأخرى بحثاً عن فرص وهروباً من مخاطرها.

وأخيراً فإن التوجهات الاستراتيجية تحتاج إلى عوامل عدة حتى تشكل أساساً وحاضنة لإدارة المال العام على صعيد الهيئات المحلية، وكذلك على أموال المستثمرين والتي تعتبر استراتيجية في بناء الاقتصاد الوطني.

وعليه لا بد من أخذ الآتي بعين الاعتبار:

أولاً: العمل مع الهيئات المحلية ممثلة بمجالسها المنتخبة كشريك استراتيجي مع الوزارة لقيادة هذا التوجه من خلال حوار هادف وهادئ.

ثانياً: مراجعة منظومة القوانين التي توائم بين إدارة المال العام والخاص، وبما يحقق المبادئ الأساسية للشريكين المنشودين، مؤكدين على مبدأ الشراكة والتكامل على مستوى الحكومة والهيئات المحلية واتحادها.

ثالثاً: إجراء عملية تقييم ومراجعة للتجارب القائمة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص كدروس وعبر.

رابعاً: التأسيس الهادئ على صعيد الوزارة والهيئات المحلية من خلال هياكلها التنظيمية وبما يستجيب لمتطلبات هذا التوجه والاستفادة من تجربة الحكومة على صعيد هيئة تشجيع الاستثمار.

واقع تجارب اللامركزية في الحكم المحلي والإداري في فلسطين

لنا أبو حجلة
مدير عام مؤسسة (CHF) الدولية

وبالتأكيد فإن هذا الارث «ومهما كانت أوصافه أو سماته» قد شكل في مجموعة قاعدة مفروضة وموجودة على أرض الواقع لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها من قبل سلطة ناشئة تم إنشاؤها بموجب اتفاقية «أوسلو» لم يكن الجانب الفلسطيني فيها هو الأقوى، أو ذا اليد الأطول فيها.

ولكي نكون أكثر وضوحاً، فإن استعراضاً سريعاً لما مرت به فلسطين ونظم الحكم الإداري والمحلي فيها، سيغني فهمنا ويعزز توجهنا ويساعد في انضاج رؤيتنا نحو الحاضر والمستقبل فيما نريد كمواطنين فلسطينيين وإلى أي نظام نتطلع ونتجه.

ولنبدأ بمرحلة حكم الامبراطورية العثمانية وبالأخص في أواسط القرن التاسع عشر، حيث تعتبر فترة البدء بتأسيس نظام حكم محلي إداري في فلسطين، مما اضطر الامبراطورية العثمانية لتبنيه بهدف تطوير نظام حكمها للأراضي التي تقع تحت سيطرتها.

ورغم اعتماد النظام المتبع جزئياً على التمثيل الانتخابي على مستوى المحافظات، فقد تم تشكيل مجالس عمومية في كل ولاية إضافة لمجالس إدارة «وهي تشكيلات إدارية منتخبة جزئياً والجزء الآخر منها يتم تعيينه مركزياً».

وبعد تشكيل أول مجلس بلدي لمدينة القدس في عام (١٨٥٧)، تم اصدار القوانين العثمانية المتعلقة بالبلديات عام (١٨٧٧)، ومنها انتشرت المجالس البلدية في المدن وبعض القرى الفلسطينية ومع عام (١٩١٧) «نهاية العهد العثماني»وجدت(٨) مجالس في الضفة الغربية وواحد في مدينة غزة.

ورغم تلبية النظام الإداري المتبع لبعض من عناصر اللامركزية في الحكم، خاصة المتعلقة منها بالتمثيل الديمقراطي، إلاّ أن المؤشرات الهامة فيما يتعلق بالتمثيل الشامل والصلاحيات العامة والاستقلالية الاعتبارية والمالية بقيت في يد الحكومة المركزية وبالتالي فإن المصلحة الأساسية المأخوذة بالاعتبار هي مصلحة الدولة المسيطرة، وليس المواطن واحتياجاته وطموحاته وسيطرته بالتالي على مصادره بأشكالها المختلفة.

أما في عهد الانتداب البريطاني فقد كان هناك توجه لتأسيس شكل من أشكال الحكم الذاتي من خلال مجالس محلية منتخبة حسب قانون الانتخابات البلدي الصادر عام (١٩٢٦) والمشتق أساساً من القوانين العثمانية والمعتمد على التمثيل النسبي لعدد المنتخبين من كل تجمع سكاني ذي أغلبية معينة واعتماد نظام المختار المعين أيضاً.

ومع عام (١٩٣٤) واصدار قانون المجالس البلدية بدأت تتضح معالم التشكيلات الإدارية المحلية والقوانين الخاصة بالانتخابات وصلاحيات المجالس المنتخبة مبقية السلطات الأساسية بيد المندوب السامي، ومنها تحديد عضوية المجلس المحلي، من تعيين واقالة لرئيس المجلس البلدي، وسلطة حل المجلس، وبذلك فإنه يضمن السيطرة الشاملة على المجالس المحلية، وخاصة في الجوانب المالية.

ان المتفحص لتاريخ الحكم المحلي والإداري في فلسطين وعلى مدار العقود السابقة، سيجد وبسهولة أن كافة أنواع الحكم غير الفلسطينية قد استخدمت الحكم المحلي والإداري في فلسطين أداة تساند أغراضها ونواياها وتزيد في قوة قبضتها لا على المواطنين فحسب، بل على مصادرهم والأهم من هذا وذاك هو تجميد أي نية للتنمية المحلية أوالذاتية.

وعلى الرغم من التطور الحاصل في النظام الإداري المتبع والتعديلات القانونية والإدارية المطبقة أيام الانتداب البريطاني، إلاّ أن الهدف بقي كما هو، ويتمثل في ابقاء السيطرة المركزية على نظام الحكم وإمكانية التصرف بالمصادر المحلية، وبالتأكيد ليس بما فيه خدمة مصلحة المواطن أو إنماء وتطوير المجتمعات المحلية، ولكن بهدف تأسيس هيئات محلية تعنى فقط بتقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين.

وفي عهد الحكم الأردني في الضفة الغربية، تم اصدار قانون تشكيل المجالس القروية عام (١٩٥٤) وقانون البلديات في عام (١٩٥٥)، ورغم اعتماد القانون الأردني بالأساس على القانون البريطاني لعام (١٩٣٤)، إلاّ أن التوجه جاء محكماً لسيطرة الحكومة المركزية على المجالس المحلية، فكان حق تشكيل وحل المجالس المحلية، والموافقة على ميزانياتها حق من حقوق وزير الداخلية، كما اشتمل القانون على

تشكيل المجالس القروية وتعيين المخاتير بالإضافة إلى عدد من الأعضاء للمجلس الذين يتم انتخابهم مباشرة من سكان القرية (الذكور).

زد على ذلك فإن تحديد عدد أعضاء المجلس لكل قرية كان مناطاً بمحافظ المنطقة المعين من قبل السلطة المركزية، والذي كان له الحق أيضاً في تعيين رئيس المجلس ونائبه. وقد حددت أدوار ومسؤوليات المجالس بإنشاء المدارس والمستوصفات والحدائق العامة، وبناء الطرق وزراعة الأشجار وغيرها من الأدوار المتعلقة بتقديم بعض الخدمات العامة لسكان القرى والبلدات الفلسطينية.

وفي قطاع غزة سمحت الإدارة العسكرية المصرية بتشكيل مجالس محلية وأبقت على حكم المخاتير في المناطق الأخرى والمرتبطة بشكل مباشر مع المحافظة.

ومرة أخرى فإننا نرى بأن حقبة السيطرة الخارجية على الضفة الغربية وقطاع غزة، تجلت فيها احكام السلطة المركزية على التشكيلات الإدارية والمصادر المالية المحلية، معطية صلاحيات محدودة للمجالس البلدية والقروية تسمح لهم فقط بتقديم بعض الخدمات الأساسية المتعلقة باحتياجات المواطنين اليومية وليس بإدارة المصادر وبما يخدم الرؤية التنموية المحلية والشمولية لتصب في مجرى التنمية الوطنية المستقلة.

أما في فترة الاحتلال الإسرائيلي بعد عام (١٩٦٧)، فعلى الرغم من الاستمرار والاعتماد على القوانين الأردنية والمصرية السائدة، وبعض قوانين الانتداب البريطاني والحكم العثماني، إلاّ أن الاحتلال الإسرائيلي أصدر عدداً كبيراً من الأوامر العسكرية، وكان الهدف منها احكام سيطرة الإدارة العسكرية على المجالس البلدية والقروية، حيث أصبح الحاكم العسكري الإسرائيلي لديه كافة السلطات التي كانت لدى المتصرف أو محافظ المنطقة، ووزير الداخلية الأردني، وقد استمر مسلسل الأوامر العسكرية التي تعطي الحكام العسكريين وما أطلق عليه الإدارة المدنية الإسرائيلية لاحقاً صلاحيات كبرى في إدارة الشؤون المحلية وحياة المواطنين.وكان هناك (٣٠) مجلساً بلدياً في الضفة وقطاع غزة و(١٠٩) مجالس قروية قبيل إنشاء السلطة الفلسطينية.

ومع عقد أول انتخابات بلدية في العام (١٩٧٦) كان هناك أمل في أن تشكل هذه المجالس المنتخبة نواة حقيقية لنظام حكم محلي ديمقراطي تأخذ هيئاته المنتخبة دوراً أوسع في إدارة الشؤون المبنية على احتياجات المواطنين الأساسية، وكذلك على طموحاتهم التنموية المحلية والتي لا يمكن عزلها عن آمالهم بالتحرر الوطني والاستقلال السياسي والاقتصادي.

ومع ادراك السلطات العسكرية الإسرائيلية للدور الأساسي الفاعل الذي تقوم به المجالس البلدية المنتخبة، والمبني على التمثيل الحقيقي لمصالح المواطنين محلياً ووطنياً والمتضارب مع توجه الاحتلال باحكام سيطرته على المصادر المحلية بكافة أشكالها وبما يخدم مصالحه فقط، ويبقي على بعض الخدمات الأساسية لتسيير حياة المواطنين، فقد قامت بحل بعض المجالس، واعتقال وابعاد عدد من رؤساء البلديات المنتخبة وبذلك أعادت تحديد أدوار وصلاحيات هذه المجالس والهيئات التي تعنى بتمثيل طموحات المواطنين التنموية والسياسية والوطنية إلى هيئات تعنى فقط بتقديم خدمات أساسية معينة يومية وتسيطر على مصادرها أجهزة الاحتلال.

كما لا ننسى المحاولات المتعددة لقلب التشكيلات الإدارية المتبعة في الضفة الغربية حسب القوانين المختلفة والتي بقيت سارية المفعول، واقحام تشكيلات جديدة كروابط القرى المرتبطة بشكل مباشر بالإدارة العسكرية الإسرائيلية، والتي أعطيت صلاحيات إدارية كبيرة تجبر المواطن الفلسطيني على التعامل معها إن أراد تسيير متطلبات حياته، لكن مقاومة المواطنين ومعارضتهم أدت في النهاية إلى فشل السلطات الإسرائيلية في فرض هذه الروابط، واستمرت السيطرة شبه التامة على كافة مناحي حياة المواطنين من خلال جهاز الإدارة المدنية الإسرائيلية، ومن خلال السيطرة المباشرة على بعض البلديات من تعيين قائمين بأعمال رؤساء البلديات حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام (١٩٩٤).

وعلينا أن لا ننسى الأدوار التنموية والخدماتية التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني، وبالأخص خلال حقبة الاحتلال، حيث قامت بتقديم خدمات تنموية اجتماعية اقتصادية عدة للمواطن الفلسطيني وساهمت في تعزيز صموده.

ومع تشكيل هيئات السلطة الوطنية الفلسطينية ومنها الوزارات المختلفة في أواسط التسعينيات وإنشاء وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، بدأت تتبلور الأهداف الوطنية العامة المطلوب تحقيقها من نظام الحكم المحلي والإداري الفلسطيني، وبالأساس تحقيق طموحات الشعب السياسية المبنية على أسس الديمقراطية ودفع العملية التنموية المحلية والوطنية، وتقوية الهيئات المحلية وتمكينها من تقديم أفضل الخدمات للمواطنيين.

وبالرغم من التوافق الوطني على أهمية دور هيئات الحكم المحلي وضرورة كينونتها كهيئات ذات استقلالية اعتبارية ومالية، ومجالس منتخبة بشكل مباشر تحكمها التشريعات الوطنية المختلفة وما لحقها من تعديلات وأنظمة، إلاّ أن الأساس الأهم لهذا النظام هو دورية الانتخابات المحلية.

وإلى أن تمت الانتخابات المحلية الأولى في العامين (٢٠٠٤/٢٠٠٥) بقيت صلاحية تعيين رؤساء المجالس البلدية والقروية في يد وزير الحكم المحلي، أي مركزية بالكامل بالرغم من اعتماد اسلوب التشاور السياسي مع بعض التشكيلات المجتمعية قبل اعتماد الأسماء المرشحة.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن البعض قد رأى في القرارات التي اتخذت من قبل وزارة الحكم المحلي والسلطة المركزية في تلك الحقبة، من تأسيس لمجالس قروية ومحلية وبلدية جديدة، أو تغيير المسميات والترقيات من مجالس قروية إلى مجالس بلدية، كإنجاز يهدف إلى توسيع دائرة التشكيلات الإدارية المتعلقة بالحكم المحلي لتشمل معظم البلدات والتجمعات السكانية في الضفة وغزة، الهدف منها ضمان توفير أو إدارة بعض الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين أينما وجدوا (ولا أُشير هنا إلى مخيمات اللاجئين ولا إلى القدس لحالتها الخاصة).

ولكـن، فـي المقابل فقد ارتـأى البعض الآخر بـأن هذه الخريطـة الإدارية الجديـدة، والمتضمنة عـدداً كبيراً من الوحدات المحليـة ذات التشكيلات المختلفـة والتـي زاد عددها علـى (٤٠٠) هيئـة محلية شكلـت تضارباً مع الرؤيـة الوطنية التنموية، المبنيـة على التوجه الاستراتيجـي، باتباع نظام حكـم لا مركزي ديمقراطي ، تستجيب فيـه هيئات الحكم المحلي المنتخبة من قبـل المواطنين لاحتياجـات مجتمعاتهم وتطلعاتهـم التنموية وتحافظ علـى حقوقهم وتمثل مصالحهم ضمن إطـار قانوني يضمن تطبيق الهيئات الوطنيـة والمسؤولـة والمواطن الفلسطيني ومؤسساتـه المدنية كل لحقوقه وواجباته ويخضع لحق المساءلة.

وبالتأكيد فإن لهذه الرؤية الوطنية متطلبات عدة لضمان تحقيقها:

- تبدأ بمواءمة القوانين والأنظمة.
- توافر الإرادة السياسية الوطنية والتي تتمثل في التنازل عن بعض صلاحيات الحكومة المركزية لصالح الهيئات المحلية.
- وضـوح واستقـرار الوضـع السياسـي، مـن دون اغفـال لاحكام السيطرة على المصادر المحليـة والوطنية واستخدامها بفعالية وكفاءة عاليتين.
- وجود هيئات محلية قادرة على الأخذ بمسؤولياتها كاملة،وكل هذا بهدف خدمة مصالح المواطنين بشفافية ومسؤولية.
- التأكيـد علـى الوعي الفـردي والمجتمعي والوطني، المـدرك لأهمية الرؤيـة الوطنيـة الفلسطينيـة العامـة، والمبنية على أهميـة التكامل والتوافق والاستخـدام الأفضل للمصادر وعـدم تفتيتها لندرتها وبما يسهـم في ضمان التنمية المحلية غير المجزوءة عن التنمية الوطنية الشاملة وبناءً على أسس العدالة الاجتماعية والتمثيل الديمقراطي.

ومن الأهميـة الإشارة هنا أيضاً، إلى جزئية نظام الحكم الإداري القائم علـى تشكيلة المحافظـات والصلاحيـات المخولة بالنيابـة عن المركز للمحافظيـن المعينيـن، والحاجـة المستمرة لتوضيـح الأدوار، والعلاقة مـع هيئات الحكـم المحلي، وهذا موضوع واسع ينظـر له بشمولية ضمن إطار نظام الحكم الوطني العام المطلوب لفلسطين في المرحلة الحالية والمستقبلية في حقبة الحرية والاستقلال الشاملين إلى الاستقلال التام.

وقـد تزامن التحول في الخريطـة الإدارية في الضفة وغزة وتأسيس هذا العـدد الكبير مـن الهيئات المحلية مـع مبادرات وتوجهـات عدة هدفت إلى تنظيـم عملية التخطيط المحلي والإقليمـي (micro planning regions) وإدارة الخدمـات المحليـة بتوجهـات مشتركـة أي مجالس التخطيط والخدمات المشتركة.

كما هدفت إلى تحقيق بعض متطلبات اللامركزية من إدارة فاعلة للخدمات والمصادر المحلية تتطلب كفاءات وقدرات عالية من قبل الهيئات المحلية.

كمـا بدأت أيضاً وبفترة لاحقة توجهات ومبـادرات للخروج من حالة التفتت فـي تشكيلات وهيئات الحكم المحلي كمبادرات دمج بعض الهيئات المحلية وغيرها ولا زالت مثل هذه المبادرات في مرحلة الاختبار والتقييم، وجميعها تصـب نحو هـدف أعلى واحد نـراه جميعاً فـي كافة أدبيات قطـاع الحكم المحلـي، وخططه، وهـو تحقيق «حكم محلي رشيد قـادر على تحقيق تنمية محلية بمشاركة مجتمعية فاعلـة» ومرتبط بتوجه استراتيجي لقطاع الحكم المحلي والمرتكز على التدرج نحو اللامركزية للهيئات المحلية.

ان مـن المهم هنـا أن نذكر بـأن مرحلة الانتفاضـة الثانية، أعـادت تأكيد أهميـة الهيئـات المحلية والـدور الأساسي الـذي تقوم به، خاصـة القادرة والكبيـرة منها والتي قامت بـدور كبير وهام خلال فتـرة اضعاف وتقويض أجهزة السلطة المركزية ابان فترة الاجتياحات. وبالفعل فقد اضطرت هذه الهيئـات للتصرف كحكومات محلية تستجيب لكافـة احتياجات المواطنين الطارئة بالتكامل مع ما بقي فاعلاً من الأجهزة المركزية.

ان تحقق إجـراء الانتخابات المحلية، وإن لم تكتمـل في عام (٢٠٠٤/٢٠٠٥)، جـاء كأحـد أهم التطورات فـي نظام الحكـم المحلي الفلسطينـي، حيث شكل وجـود مجالـس منتخبة مـن قبـل المواطنين أساساً لإعادة النقاش بضرورة وأهميـة مراجعة الواقع الحالي مـن حيث العلاقة مع السلطـة المركزية ومدى الاستقلاليـة الإداريـة والمالية الموجودة لـدى الهيئات، والدور الـذي تقوم به هـذه الهيئات فـي العملية التنمويـة المحلية والشاملة، وفـي مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتخطيها على المستويين المحلي والوطني.

وللأسف، لم نستكمل الفرصة لاستمرار العملية الديمقراطية، حيث تعطلت الانتخابـات ولم تشمـل كافة المواقـع، وتعطل الجهاز التشريعـي، وتأخرت عمليـة المراجعة للإطار القانونـي الضابط للقطاع، بهـدف تحقيق الرؤية الوطنية والمحلية الشاملـة واضطرت الحكومة المركزية، لأخذ دور مباشر فـي الإدارة المحلية من خلال اقالة وتعيين عدد من المجالس المحلية حتى وصلنا إلى العام المنصرم والعودة إلى العملية الديمقراطية والبدء بإجراء الانتخابـات المحلية «علـى الأقل في الضفة الغربيـة» وعليه أصبحت هناك فرصـة أخرى للعودة إلى طريـق الرؤية العامة للقطاع، رغم استمرار الواقع السياسي المرحلي القائم منذ أواسط التسعينيات والذي يحد من السيطرة علـى كافـة المصـادر الفلسطينيـة والمسؤوليـة الشاملة عـن استخدامها وإدارتها لضمان التنمية الشاملة والدائمة.

وبالاجمال فإننا نجد هذا القطاع في هذه المرحلة لا زال يراوح بين المركزية واللامركزية في جوانب عدة منها القانونية والإدارية والمالية. وبما يستدعي مراجعة وطنية شاملة مبنية على تقييم كافة المراحل السابقة.

ولتكـن هذه المراجعة مبنية أيضاً على التحليل الدقيق لمتطلبات اللامركزية فـي الحكم المحلي، وعلـى التوافق الوطنـي، وعلى ما سيحققـه التوجه نحو اللامركزيـة بشـكل شامـل أو جزئـي، وضمـن إطار زمنـي وكيفيـة تحقيق متطلباتهـا، آخذين بعين الاعتبار الواقـع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي، كما الرؤية الوطنية والاقتصاديـة والاجتماعية المستقبلية والهادف تحقيقها بالتوازي مع التغيرات السياسية الاستراتيجية نحو الاستقلال التام.

المساءلة المجتمعية

خالد اشتية
مدير عام مديرية طولكرم

هل يمكن أن تكون المساءلة المجتمعية أداة لحكم أفضل ولتطبيق جزء من رؤية وزارة الحكم المحلي؟ وهل بالإمكان الاستعانة بها في رفع مستوى الخدمات والرقابة على الإنفاق العام، وتقوية نتائج التنمية المحلية وتعزيزها؟

لأهمية موضوع المساءلة المجتمعية باعتبارها إحدى نتائج عملية التنمية، عمدت وزارة المحلي منذ تأسيسها في العام (١٩٩٤) إلى تمكين الهيئات المحلية القائمة باعتبارها رافعة للتنمية، بالإضافة إلى ما تم استحداثه من هيئات ولجان لدعم المشروع الوطني وتوجهات المستوى الرسمي في التحرير والانعتاق سواء السياسي أو الاقتصادي، وذلك بتقوية المؤسسات ومأسسة الخدمات، ورفع جودتها وتقليل كلفتها. ومن خلال الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بداية العام (١٩٩٦) عملت الوزارة على تعزيز نهج المشاركة المجتمعية من خلال التشاور مع المواطنين بكافة فئاتهم، على رصد وتحديد الاحتياجات التنموية، وشارك المجتمع المحلي في تنفيذ هذه الاحتياجات من خلال المساهمات المجتمعية التي تم تقديمها لتنفيذ مجمل الأنشطة التي شملت كافة التجمعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزه وشرق القدس، حيث بلغ مجموع مساهمات المجتمع المحلي في تنفيذ برامج تطوير المجتمع المحلي (١٥٠) مليون دولار في سنوات التسعينيات، بالإضافة إلى المساهمات في البرامج المجتمعية الأخرى.

وبما أن المساءلة المجتمعية التي يعتبرها البعض أسلوب إدارة، يشارك فيه المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرار وإخضاع المستوى الرسمي للمساءلة عن أفعالها وتحديداً إدارة المال العام والموارد العامة، وهي أداة لزيادة الكفاءة والفاعلية وإعطاء فرصة للمواطنين لتوضيح احتياجاتهم وإشراكهم مشاركة فاعلة في صنع برامج الحكومة.

عن ماذا نتحدث، وما هي مبادئ المساءلة المجتمعية؟

نتحدث هنا عن الركائز الأساسية من حيث الشفافية، والمساءلة، والمشاركة.

وهذه العناصر تحتاج إلى بيئة سياسية وإطار ملائم من السياسات والقوانين وإلى أطراف حكومية تدعم هذا النهج أو التوجهات، بالإضافة إلى قدرات مؤسساتية لدى المجتمع المدني، وهناك قيم يمكن أن تسهم في إرساء وتطبيق سياسات تستجيب للصالح العام، وتخصيص الموارد والخدمات لتلبية احتياجات المواطنين، ورصد عمليات إدارة الموارد والمال العام لضبط الفساد ورقابة نوعية الخدمات وجودتها.

ما هي المساءلة المجتمعية وأهميتها؟

هي أسلوب إدارة يشارك فيه المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام والأطراف الفاعلة غير الحكومية لمحاسبة الحكومة على قراراتها وبرامجها، وهي وسيلة لتحفيز الحكومة للعمل بكفاءة ونزاهة وشفافية، وفتح المجال أمام المواطن للتعبير عن رأيه. والمساءلة المجتمعية في حال توافر البيئة الملائمة أن تقوم الحكومة بفتح المجال أمام حوار مفتوح مع المواطنين لإعادة صياغة سياسات الحكومة، بما يتعلق بالاحتياجات والقضايا المالية والاجتماعية والصحية والتعليمية والخدمة المدنية، والأهم في هذه الركائز هي التزام القائمين على السلطة بالخضوع للمساءلة وتحمل المسؤولية، مثلاً الإفصاح عن البيانات المالية والموازنات، والمهم أيضاً في هذا هو إدراك المواطنين للقوانين وأن لهم حقوقاً كفلها الدستور الأساسي والقوانين المنظمة للعلاقة بين المواطن والمؤسسة الرسمية أو الحكومة، ويأتي هذا الإدراك من المشاركة والتأثير في القرارات والسياسات والبرامج والموازنات الحكومية التي يتأثر بها المواطن سلباً وإيجاباً، وهذا من شأنه تحسين نتائج التنمية ومكوناتها والحد من استغلال السلطة والاحتيال والفساد، ويعزز احترام سيادة القانون والحقوق المدنية والسياسية، كذلك يساعد في تطبيق سياسات حكومية تتسم بالنزاهة والكفاءة والشفافية ويؤكد نهج الحكم الرشيد.

ولحصر الركائز الأساسية للمساءلة المجتمعية والتي تعتبر إتاحة الوصول للمعلومات أمام المواطنين من أهمها وتتدرج تحت الشفافية، وكذلك الحال توضيح القواعد الحكومية واللوائح التنظيمية والقرارات وهي الأساس التي تقوم عليه المشاركة والمساءلة، حيث تتم مساءلة القائمين على السلطة في مسلكهم ومدى امتثالهم للقانون وعدم إساءة استخدام السلطة ومراقبة الأداء من حيث ضرورة قيام المستوى الرسمي بخدمة الصالح العام بأسلوب النزاهة والفعالية وفي المقابل على المواطن التزامات ومسؤوليات، من حيث دفع الالتزامات الخاصة مقابل الخدمات والمشاركة ودعم توجه المؤسسة الرسمية والخدمية باتخاذ الإجراءات التصويبية في مجمل القطاعات، وبالإمكان الاستعانة باستطلاع الرأي حول تقديم الخدمات من حيث النوعية والجودة والتعرفة وتحليل الموازنة ومدى الحاجة إلى لجان إشراف ومتابعة وأية تفصيلات أخرى تلزم.

لماذا الاهتمام بالمساءلة المجتمعية؟

هناك تجارب عالمية ناجحة في هذا المجال، حيث حققت المساءلة المجتمعية سياسات استجابت لمصالح ومطالب المواطنين في عدة دول منها الفلبين وتركيا وأندونيسيا، وضمنت هذه التجارب تقويماً للسياسات والبرامج، مما ساعد في توزيع الموارد والميزانيات وحققت رضى المواطن وبالتالي كفلت استمرارية نتائج التنمية والعدالة الاجتماعية، وأوقفت هدر المال العام وضمنت الصرف في المقاصد المطلوبة، ووفرت الحوافز اللازمة لموظفي الصف الأول ووكالات الخدمات من أجل تحسين الأداء، وضمان أن لا يكون هناك إمكانية للتلاعب بالمساءلة الاجتماعية كي تخدم أهدافاً سياسية قد تأتي بنتائج عكسية، وعليه لابد من الانتباه عند تحديد أساليب المساءلة والترويج لهذا الأسلوب.

في الفلبين مثلاً بدأ المواطنون في أعقاب ثورة قوة

الشعب بمحاسبة المؤسسات الحكومية عن إدارة الشؤون العامة المالية والمشتريات العامة والتعليم والصحة.

وفي أندونيسيا، كان هناك تحول في السياسات بعد إقصاء الرئيس سوهارتو الذي كان يقيد الحقوق المدنية والسياسية تقييداً شديداً، وأدى سن تشريعات جديدة بشأن حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، وخلق الأوضاع المؤاتية لمبادرات المساءلة التي تعتمد على المواطن في مجالات التنمية النابعة من المجتمعات المحلية، وإدارة الموارد والحكم المحلي.

هل نحن جاهزون لهذا الأسلوب؟

تفتقر العديد من بلدان المنطقة إلى أساسيات المشاركة المدنية، مثل تداول المعلومات وحرية الإعلام والشفافية الحكومية، إلا أن عدداً من الدول لجأ إلى بعض التعديلات فمثلاً المغرب العربي عدل بعض المواد في دستور البلاد بحيث كفل الدستور تداول المعلومات، وقامت تونس بوضع تشريع حرية الوصول إلى المعلومات، وقبل الربيع العربي شرعت عدة بلدان عربية في تنفيذ مبادرات تكفل شفافية الموازنة العامة وفي لبنان والضفة الغربية تنشط مؤسسات المجتمع المدني في مجال اصلاح الحكومة وفي المشاركة ومراقبة برامج الحكومة. الأمر الذي يقوض خضوع الحكومة للمساءلة أمام المواطنين، هو عدم كفاية الضوابط والتوازنات والرقابة وصلاحيات السلطة التنفيذية وحجم المديونية من رسوم الخدمات والضرائب، لهذا لجأت بعض البلديات إلى الخطط الاستراتيجية التنموية التي تشرك المجتمعات المحلية في وضعها وبلورتها بما يخدم مصالح العامة ويلبي احتياجات المواطن، وضمنت إلى حد ما ادراج الاحتياجات التنموية في صلب خطط وبرامج البلديات، والتي قام صندوق تطوير وإقراض البلديات بتمويلها وتنفيذها من خلال المكاتب الاستشارية التي تشرف على إعدادها، والتي غطت حالياً (٦٦) خطة في بلديات الضفة الغربية.

وأخيراً لإيجاد بيئة مؤاتية، يلزم اصلاحات تشريعية ذات صلة بالمساءلة وتطوير البنية القانونية وتحديث الأنظمة الخاصة بالمشتريات والتوريد والأشغال ومأسسة الشراكة مع المجتمع المدني والتأكيد على المبادرات الخاصة بالموضوع، وتمكين المجتمع المدني في الرقابة والرقابة الشعبية للحد من البطالة والفقر بإيجاد شراكات مع القطاعات المختلفة، لذا يلزم مجموعة من الإجراءات والإصلاحات وفتح حوار عام ليؤسس لنظام ديمقراطي قوي.

الإدارة المبنية على النتائج

Result Based Management (RBM)

تعتبر الإدارة المبنية على النتائج (RBM) من أهم الأدوات المستخدمة في مجال الإدارة العامة (Public Administration)، حيث يجري تطبيقها في العديد من دول العالم المتقدمة ومن قبل العديد من المؤسسات الدولية المانحة لقياس النتائج وتوجيه المساعدات للحصول على نتائج ذات كفاءة وفاعلية.

علام الأشهب
مدير التخطيط والتطوير – بلدية الخليل

الإدارة المبنية على النتائج

تركز الإدارة المبنية على النتائج على قياس وتحليل ما تم إنجازه بشكل ملموس على أرض الواقع، وتقيس مدى استفادة أصحاب المصلحة من الانفاق أو الاستثمار، أي تؤكد على قياس القيمة الاقتصادية المتحققة من الأموال التي يتم انفاقها في القطاع العام، خصوصاً كون المجتمع بقطاعيه العام والخاص يتطلع إلى خدمات أفضل في مجالات البنية التحتية والمؤسسات العاملة في القطاع العام وإلى استغلال مواردها المحدودة بفعالية كبيرة لتقديم خدمات ذات كفاءة وجودة عالية.

فالإدارة المبنية على النتائج تجيب عن العديد من الأسئلة حول الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام والقطاعات التي تخدمها، وما هو مطلوب منها من إنجاز على أرض الواقع لخدمة المجتمع بشكل عام. ومن التوجهات الحديثة في الإدارة المبنية على النتائج استخدام المؤشرات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات والنتائج (Input- Output – Outcome)، ومسوحات قياس رضى الجمهور والعاملين، وكذلك نموذج بطاقات الأداء المتوازن (Balanced Scored Card) لقياس ما تم تحقيقه على الأرض بناءً على مؤشرات محددة (KPIS) مسبقاً.

المفاهيم المتعلقة بالمدخلات والمخرجات والنتائج:

في أي مشروع تنموي تطويري أو حتى تدريبي نكون بحاجة إلى مدخلات أساسية، تتم ترجمتها إلى نشاطات لاستخدامها في عملية الحصول على المخرجات، وعندما نتحدث عن المدخلات الأساسية نتحدث بشكل رئيس عن العناصر المطلوبة للانتاج بشكل عام من مصادر بشرية ورأس مال وتكنولوجيا وأصول يتم تحويلها إلى مخرجات ونتائج.

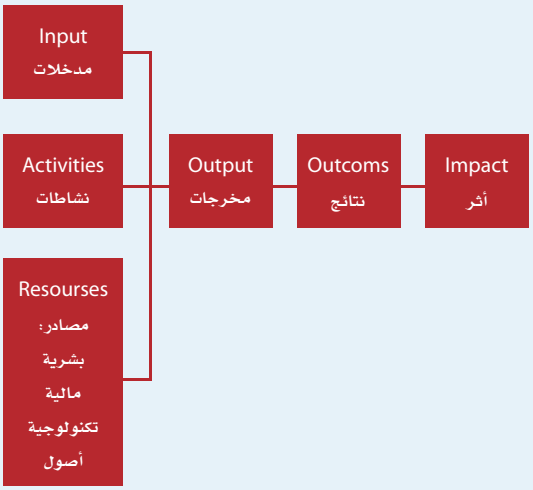

وعند الحديث عن المخرجات والنتائج والفرق بينهما، فإن المخرجات عادة تكون ذات إنجازات متحققة على الأرض بشكل ملموس ومتحكم بها من المؤسسة، أما النتائج العامة أو الأثر فهي مرتبطة بما تحققه المخرجات من منفعة وأثر بشكل عام، وعادة ما تكون خارج إطار المؤسسة وتكون ذات تحكم ضئيل من قبل المؤسسة.

أما من حيث المؤشرات المتعلقة بقياس هذه المفاهيم، فهي مرتبطة بشكل أساسي بمؤشرات الكفاءة والفعالية والمساواة والاستدامة. فالكفاءة تقيس نسبة المدخلات إلى المخرجات، والفعالية تقيس نسبة المدخلات إلى النتائج، والمساواة تقيس نسبة سهولة الوصول للخدمة، والاستدامة متعلقة بالحفاظ على العمليات المالية والإدارية.

المصادر وبناء القدرات

تتطلب عملية الإدارة المبنية على النتائج تحسيناً مستمراً في الأداء. والمعلومات المتعلقة بالأداء تعتبر حاجة أساسية إذا ما تحدثنا عن بناء القدرات، ووضع المؤشرات المتعلقة بالأداء واذا لم يتوافر لدينا الإطار العام للإدارة المبنية على النتائج، حيث تصبح عملية بناء القدرات بلا جدوى. فالموارد المتاحة تعتبر المقوم الأساسي للمؤسسة، وإذا لم يتم استغلال هذه الموارد بكفاءة وفعالية لتحقيق أعلى نسبة من المخرجات والنتائج يصبح لدينا هدر لتلك الموارد.

ويرتبط الاستغلال الأمثل للموارد واستراتيجيات بناء القدرات، بالأمور المتعلقة بالموارد البشرية والتدريب والحوسبة والميزانيات المتعلقة بالتشغيل والصيانة.

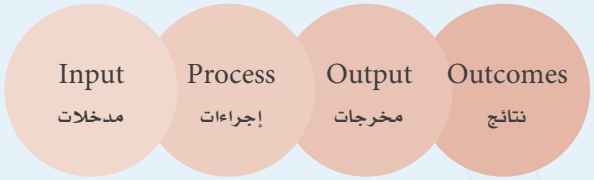

البنية التحتية الإدارية المبنية على النتائج

ما تحتاجه الإدارة المبنية على النتائج من بنية تحتية إدارية، هي العناصر الأساسية والبديهية في علم الإدارة العامة، ألا وهي المتعلقة بالإجراءات والسياسات المرتبطة بالنظام والهيكل العام والاستراتيجية، وتعتبر العنصر الأساسي في الإدارة المبنية على النتائج.

وأنظمة الإجراءات هنا متعددة في التخطيط واتخاذ القرار وطبيعة تقديم الخدمة والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية والأنظمة المحوسبة وأنظمة المتابعة والتقييم وغيرها من العلوم الإدارية.

الرؤية والقيادة في عملية الإدارة المبنية على النتائج

هي من أهم العناصر والمبادئ التي تقوم عليها الإدارة المبنية على النتائج، حيث تحدد أين نحن وإلى ماذا نريد الوصول إليه؟ وهي عملياً المرشد الأساسي للمؤسسة في وضع الأوليات ورسم السياسات والتوجهات في العمل، فالقيادة هي التي تضع نمط الإدارة الذي يجب اتباعه لتحقيق النتائج على الأرض.

الحكم المحلي وأساليب الإدارة الحديثة في ظل العولمة

حازم عبد اللطيف عمر
رئيس قسم العلاقات العامة/بلدية دير الغصون

اختلف الكثيرون من الكتاب حول العولمة ومفهومها، وقد انقسموا في تحديد المفهوم حسب الموقف منها، وفي الغالب بقي المفهوم غامضاً، وان كانت معظم المفاهيم انطلقت من وصف مظاهرها المتنوعة، ولقد لعبت العولمة دوراً كبيراً في تغيير كثير من المفاهيم المختلفة ومنها مفهوم الإدارة العامة، وأدت إلى اتخاذ أساليب حديثة لمواجهة الانفتاح الكبير الذي فرضته

لقد جعلت العولمة من العالم قرية صغيرة قلصت معه الحدود وتجاوزت سيادة الدول، وأصبح التنافس فيها حراً، واخترقت الأفكار والثقافات البيوت، ولم تعد سياسة التوجيه والمراقبة حكراً بيد الحكومات.

إن الحكم المحلي تعتبر من وزارات الإدارة العامة، التي تتصل مباشرة مع الجماهير عبر الهيئات المحلية، ولسنا هنا لتحديد دور الحكم المحلي أو صلاحياته، لكن كيف يمكن الاستفادة من الأساليب الجديدة التي فرضتها العولمة في صياغة حكم محلي ناجح، يعمل على تغيير أساليب الإدارة ومدى فاعليتها بما يحقق الهدف منها، ألا وهو في النهاية خدمة الجمهور ورضاه.

سمات الإدارة في عصر العولمة

إن القاعدة الأساسية للإدارة العامة الحديثة ترتكز على تبني نظام السوق كإطار للعلاقة بين الإدارة والسياسة، وعليه اتسمت الإدارة العامة الحديثة بالعديد من السمات التي ميزتها عن الإدارة العامة التقليدية، ومن هذه السمات:

- تبني أساليب القطاع الخاص في الإدارة، واطلاق حرية المديرين للإدارة.
- وضع معايير واضحة لقياس الأداء.
- التركيز على رقابة الأداء.
- تشجيع المنافسة بين الإدارات المختلفة.
- تجزئة فعاليات القطاع العام وتحويلها إلى هيئات عامة.
- التأكيد على مزيد من الانضباط في استغلال الموارد.

لقد كانت هذه السمات نتاج التحديات الجديدة التي تواجهها الإدارات العامة، حتى تستطيع أن تواجه المنافسة والانفتاح العالمي، وقد أدى ذلك إلى سيادة بعض القيم والمعتقدات والتي أصبحت مدخلاً هاماً لإدارة معلومة تواكب العصر.

القيم والمعتقدات الحديثة في الإدارة

إن اعتماد وتعميم مدخل الإدارة العامة الحديثة، خلق مسوغات فكرية وعملية للإدارة العامة الحديثة، نشأت من خلال الاتجاه الجديد للخدمة العامة، التي تأثرت بشكل واضح بالإطار المعياري للخدمة العامة، حيث التركيز على قيم الكفاءة والفاعلية، ومن هذه القيم:

- الخدمة بدل إدارة الدفة، فالموظفون العموميون لابد أن يقدموا الخدمة للمواطنين ويحققوا مطالبهم بدلاً من محاولة التحكم وإدارة المجتمع.
- جعل الخدمة العامة الهدف النهائي، حيث يسهم المديرون العموميون في بناء وحدة تعاونية مشتركة لخدمة المصلحة العامة، والتي يمكن أن تساهم في بناء مصالح ومسؤوليات مشتركة.
- التفكير بأسلوب استراتيجي، فالبرامج والأهداف التي تسعى لتحقيق احتياجات المواطنين يمكن تحقيقها وبطريقة مبتكرة تتميز بالفاعلية من خلال جهد جماعي تعاوني.
- خدمة المواطنين وليس العملاء، فعلى الموظفين العموميين ليس فقط الاهتمام والاستجابة لمطالب العملاء، ولكن الاهتمام ببناء علاقة يسودها الثقة والتعاون مع المواطنين.
- المساءلة، فالمساءلة ليست مسألة بسيطة، حيث الموظفين العموميين لا يجب مساءلتهم فقط وفقاً لنظام السوق، ولكن لا بد أن تتم مساءلتهم طبقاً للأنظمة والقوانين وقيم المجتمع والمعايير المهنية.
- إعطاء الاهتمام للأفراد وتقديرهم وعدم التركيز فقط على الإنتاجية، فالمنظمات العامة يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها إذا قامت بإدارة مشاريعها من خلال الأسلوب التعاوني والقيادة المشتركة المعتمدة على أسلوب المشاركة واحترام وتقدير الأفراد.

نتعـرف هنا على بعض الأساليب الحديثة، والتي حملت مصطلحات جديدة والتـي نحن بأشد حاجة إليها في الحكم المحلـي لمواجهة ثورة المعلومات المتسارعـة، واللحاق بركب التحديث في سبيل تقديم خدمة تنافسية وذات سرعة وجودة.

الحكمانية[1] (Governance)

إعادة النظر في دور الدولة وتعزيز الشراكة بين قطاعاتها الرئيسة المختلفة، وعلـى ما يبـدو أن ذلك أفرز ما يسمى «الحكمانيـة» (Governance)، التـي تركـز فـي تطبيقهـا على ضـرورة إحـراز الشراكـة بيـن القطاعين العـام والخاص ومؤسسـات المجتمع المدنـي. وقد أسهمت هـذه الحركة (الحكمانيـة) بظهـور بعض القيـم المعاصـرة فـي الإدارة الحكومية بما يسمـى (Good Governance)، والتي تتمتـع بسمات وصفات معينة مثل: المشاركة، والشراكة، والمساواة، والشفافية، والاستجابة. الحكمانية فكـرة واصطلاحاً شاع استخدامها بشكل واسع مـع بداية تسعينيات القرن الماضي من قبل المنظمات الدولية كمنهجية تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة قصور الإدارات الحكومية لهذه الدول من تحقيق ذلك بفاعلية وكفاية، إلاّ أن «الحكمانية» فكرة ومنهجاً أصبحت ذات أهمية كبرى في الدول المتقدمة والنامية معاً، لكن كان على الدول النامية (كونها الدول المقصـودة مـن «الإصـلاح الإداري») أن تهتـم أكثر بهـذا المفهوم نتيجة التحديـات العالمية والإقليمية، (العولمة –حرية التجارة العالمي–الأسواق المفتوحة –انتشار المعلومات–) والتحديات المحلية (التنافسية –تشجيع الاستثمـارات في الداخـل والخارج–ظاهـرة الفقـر والبطالة...الخ)، لذا أصبـح التزام الدول النامية بمنهجية الحكمانية الجيـدة أمراً ملحاً لأجل تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني خـلال المشاركة والتشارك لإعـادة رسم الأدوار لكل منهـا، بهدف تحقيق التنميـة الشاملـة بفاعليـة واستجابة لحاجـات المواطنيـن وطموحاتهم، فالحكمانيـة الجيدة تعكـس الشفافيـة والمساءلة والتشاركيـة والمشاركة ورسـم السياسـات وتعزيـز دور دولة القانـون واللامركزيـة لتقريب صنع القرار مـن المواطنين[2]. وهي عبارة عن مصطلح يتزايد استخدامه بشكل أوسع في الفترة الأخيرة من قبل خبراء الإدارة وتحديداً من قبل المنظمات الدوليـة مثل (البنك الدولي ومشروع الأمم المتحـدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية والمحلية).

«الهندرة»[3] (Reengineering)

والتي تعني إعادة التصحيح الجذري الشامل للعمليات الإدارية في الحكومة، والتركيز على التحسينات المستمرة من خلال العلامات المرجعية، وقياس الأداء المؤسسي والإداري.

ويبـدو مصطلـح «الهنـدرة» (Reengineering) غريبًـا علـى أسماع البعض ولا غرابة في ذلك فهي كلمة عربية مركبة من كلمتي هندسة وإدارة وهي تمثل الترجمة العربية لكلمتـي (Business Reengineering)، وتعنـي إعادة هندسة الإدارة، وقد ظهر هـذا المفهوم في بداية التسعينيات وبالتحديـد فـي عـام (١٩٩٢)، عندما أطلـق الكاتبان الأمريكيـان «مايكل هامـر» و«جيمس شامبي» مصطلح الهندرة عنواناً لكتابهما الشهير (هندرة المنظمـات)، ومنـذ ذلك الحيـن أحدثت الهنـدرة ثورة حقيقيـة في عالم الإدارة الحديثـة بما تحمله من أفكار غير تقليدية ودعوة صريحة إلى إعادة النظر وبشكل جذري في كافة الأنشطـة والإجراءات والاستراتيجيات، التي قامت عليهـا الكثير من المنظمات والشركات العاملـة في عالمنا اليوم.... وهـي كما عرفهـا هامر وشامبي (إعادة التفكير بصـورة أساسية في كيفية تنفيـذ العمـل وإعـادة التصميم الجـذري للعمليـات الرئيسـة بالمنظمات لتحقيـق نتائـج تحسين هائلـة في مقاييـس الأداء العصرية مثـل: الخدمة والجـودة والتكلفـة وسرعة إنجـاز العمل)، وتعنـي ببساطة إعـادة هندسة العمـل الإداري باختيار الأسلوب الأمثـل لتنفيذه بما يحقق أهدافه بالسرعة والجـودة المطلوبة، وإعادة التنظيمات الهيكلية والعمليات الإدارية بما يتيح تحقيق هذه الغاية. فالرغبة في التطوير لبلوغ الجودة كانت الدافع الحقيقي والمحـرك الرئيس لمشاريع الهنـدرة في العالم أجمع، وقـد أظهرت نتائج عمليـة مسح احصائـي شملت عـدداً كبيراً مـن التنفيذيين فـي الشركات العالمية خلال التسعينيـات، أن الهندرة كانت على رأس قائمة الجهود التي بذلتهـا الشـركات والمنظمـات المختلفة لتحقيـق الجودة فـي المخرجات ولمواجهـة المتغيرات التـي تجتاح السـوق العالمية، وقد أثبتـت الدراسات التي تناولت موضوع الهندرة أن مجموع ما صرفته الشركات الأمريكية فقط لمشاريع الهندرة خلال هذا العقد قد تجاوز الخمسين مليار دولار أمريكي، وهـو استثمار كبير أقدمت عليه الشركات لقناعتها بأن العائد من الاستثمار بالهنـدرة سيكون مجزيًا علـى كل المستويات، وهنا يبـدو الفرق بين الدول التي تؤمن بالاستثمار وبالتطوير، وبين الدول المتمسكة بالأساليب والأدوات التقليدية التي اعتادت عليها وإن حققت نجاحًا لبعض الوقت[4].

وتقـوم الهنـدرة علـى مجموعـة مـن العناصـر لعـل مـن أبرزهـا: إعادة التفكيـر فـي الأساسيات، وإعـادة التصميـم الجذري للعمليـات، وتحقيق تحسينـات متميزة، والطموح والتطوير المستمـر، واعتماد معايير الجودة، وتجـاوز التقليديات الموروثة والمعتادة، الاستخـدام الابتكاري لتكنولوجيا المعلومـات. وتفضـي الهندرة عادة إلى مجموعة تغييـرات في أسس العمل ومبادئه وفي ثقافة العاملين وأبرزها:

- تغيير وحدات العمل من الأقسام إلى الفرق العملية.
- تغيير الأعمال من المهام البسيطة إلى الأعمال ذات الأبعاد المتعددة.
- تغيير دور الفرد من المراقب إلى الداعم.
- تغيير العمل من التدريب إلى الثقافة.

تركز مقاييس الأداء من النشاط إلى النتائج.

---

١ زهير الكايد، الحكمانية Governance، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص(٦٧).

٢ زهيـر الكايد، الحكمانيـة Governance، المنظمة العربية للتنمية الإداريـة، القاهرة، (٢٠٠٣)، ص (٧-١٠). http://vb١.html.alwazer.com/t٤١٥٢٥

٣ saudalzahrani.com/index.php?option=com_content&task=view&id=٢١٦http://dr=ltemid&٧٩٥=-مرجع سبق ذكره.

٤ saudalzahrani.com/index.php?option=com_content&task=view&i -٢١٦http://dr=ltemid&٧٩٥=d-

- تغيير معيار التقدم من الأداء إلى القدرة.

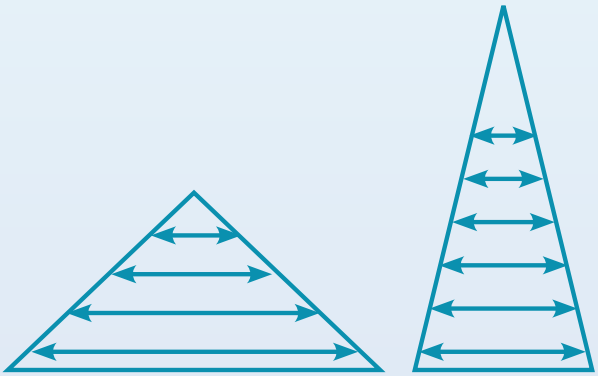

- تغيير المدراء من مشرفين إلى مدربين.
- تغيير الهيكل التنظيمي من هرمي متدرج إلى أفقي مستوي.

مقارنة بين الهيكل المنبسط والعمودي (مقترح للاطلاع):

هل يمكن تطبيق النقاط السابقة في الهيئات المحلية؟ ما المانع؟ علينا أن نستفيد من كل جديد لتطوير أساليبنا في الإدارة العامة، لقد خطت الوزارة بعض الخطوات الناجحة في سبيل تحقيق هذه المبادئ وان كانت بحاجة للكثير في مجال إشاعة ثقافة الانتماء وإعادة التأهيل والتدريب للانسجام مع هذه الأفكار الجديدة.

إعادة اختراع الحكومة:

تعاني المؤسسات الحكومية من بيروقراطية زائدة تتمثل في زيادة الموظفين وترهل بعضهم، وقد يكون للسياسات الحكومية القائمة على محاربة البطالة سبب في ذلك، اذ تضطر الحكومة إلى توظيف أعداد كبيرة أكثر من الحاجة لذلك، أما هذه المشكلة وضعف الأداء وترهله، كان لا بد من علاج لتستطيع الإدارة الحديثة السير بالركب، لذلك ظهر مصطلح ما يسمى (اختراع الحكومة) والقائم على الاستفادة من الثروة البشرية الموجودة في المكاتب والوزارات، ويكمن تنفيذ ذلك بإعادة الهيكليات ورسمها من جديد، وكذلك الاستفادة من الخبرات الحقيقية الموجودة في الوظيفة العمومية باتجاه الاستفادة منها، ولتوضيح هذه النقطة أكثر نقول: إن هناك الكثير من الموظفين في مختلف التخصصات وجدوا في أماكن ليست من تخصصهم، بينما قد يبدعون في أماكن أخرى هي بأمس الحاجة إليهم، فلا بأس من إجراء هذه التنقلات للاستفادة من تخصصاتهم وخبراتهم، وبالتالي تحقيق الفاعلية وتقليص التكاليف.

هناك أمر هام يمكن للوزارة بالتعاون مع البلديات العمل بها، وهو استثمار الكم الزائد عن الحاجة في البلديات، والمؤهلين منهم، وفي نقلهم للمجالس القروية التي تعاني من غياب المؤسساتية، والعمل الحديث، بالتالي استغلال هذه الكفاءات التي لا تجد عملاً في بلدياتها في إعادة تنظيم هذه المجالس ووضعها على الطريق الصحيح، دون الحاجة إلى جيش جديد من الموظفين يرهق موازنات البلديات والمجالس القروية الضعيفة.

إن تشجيع العاملين على التفكير بسلوكيات الإدارة الحديثة عبر الدورات التدريبية والتفكير بعقلية القطاع الخاص، أحد أهم أساليب إعادة اختراع الحكومة، والتي تنتج موظفين ذوي فاعلية كبرى. وذلك من خلال اتباع سياسة التحفيز وتقيم الأداء القائم على القياس الكمي، والقادر على تقييم الموظفين عبر أساليب تتميز بالشفافية، ولا تقوم على العلاقة الشخصية، وتنمية ثقافة الانتماء للمؤسسة. وتطوير دوائر خدمة الجمهور والتواصل والعلاقات العامة، بما يسمح بالحصول على تغذية راجعة تكون تقييماً دقيقاً للأداء، وتحسيناً مستمراً ومراجعة للأخطاء وتطويراً للعمل.

إن عملية التقاعد المبكر، هي وسيلة حديثة بدأت تلجأ إليها بعض الحكومات، من أجل التخلص من الكم الزائد من العمالة، بما يسمح للبعض من التوجه للقطاع الخاص، ويسمح بفتح باب التنافس لمن بقي.

وإن التخطيط الاستراتيجي والفيزيائي وإعداد الموازنات المبني على المشاركة وإقامة مراكز خدمة الجمهور، ونشر المعلومات أمام الجماهير، وإقامة أقسام العلاقات العامة، ما هي إلاّ خطوات على الطريق الصحيح بهذا الاتجاه، وهي بحاجة إلى تعزيز السير بها قدماً. كل ذلك بحاجة لإرادة إدارية كبيرة، تقوم على اعتماد هذه الأساليب الحديثة، وهذا لا يجب أن يشعر أي مدير أنها انتقاص من القدر أو الصلاحيات، علينا أن نفكر بالخدمة وكيف تصل إلى مستحقيها بكفاءة، علينا أن نعيد رسم الأدوار بما يحقق الأهداف التي نريدها والسياسات التي نرسمها، فما المانع أن يستقبل موظف الهيئة العامة المواطن ببسمة كما يعامله موظف شركة جوال مثلاً.

تُستخدم التكنولوجيا في كل من الهيئات المحلية وكذا الشركات الخاصة، ويتساءل المواطن لماذا تكون أجهزة الإدارات العامة لرفاهية الموظف وألعابه الإلكترونية؟، بينما تكون في الشركات الخاصة تقدم كل الإمكانات في خدمة الأفراد والزبائن، لماذا يتغير أداء الموظف هناك؟.

إن الحكم المحلي وهيئاته تتوافر لديها الطواقم والإمكانات لتطبيق هذه الوسائل، وهم بحاجة إلى تمكين الفكر الإداري الحديث لجعل هذه الهيئات مراكز ناجحة تحقق رضى الزبائن وفي الوقت نفسه تحقق أهداف المؤسسات.

إننا اليوم نعيش في عصر متسارع، لا مكان فيه للواقفين، فلا بد من أن تكون عنصراً متحركاً، ولا بد لإدارتنا إن تلحق بالركب إن أردنا أن ننجح في إدارتها، وحتى نستطيع من تحقيق التنمية المنشودة، والأهداف المرسومة والتي تحددها السياسات العامة وتحاكمنا الجماهير بناءً عليها، في ظل مجتمع ديمقراطي ومنفتح تنساب المعلومة لديه ولا يوجد أي حاجز يمنعها من التداول.

نستطيع أن نفعل الكثير، ولكن لا بد من الإرادة الحقيقية لعملية تغيير شاملة تبدأ من الجذور ولا تنتهي إلاّ بصياغة أنظمة قادرة على مواجهة التحديث، وإلاّ فلنكن في بيوتنا أفضل للوطن ومن عرقلة تقدمه وتطوره.

قال تعالى «كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون»

مديرية حكم محلي جنين وتجربة الدمج

رائد مقبل
مدير عام حكم محلي جنين

عملاً بسياسات وقرارات الحكومة... واستجابة لتوجهات وتطلعات وزارة الحكم المحلي في تسريع وتيرة التنمية وتوفير خدمات أفضل للمواطنين، فقد قامت الوزارة على تحقيق إختراقاً غير نمطياً في تفعيل مجالات قطاع الحكم المحلي، وذلك وفق مسؤولياتها وإشرافها... ومنها على سبيل الذكر لا الحصر، تعزيز وتركيز مأسسة صندوق تطوير وإقراض البلديات، وبناء الخطط التنموية الاستراتيجية لعدد كبير في الهيئات المحلية، وتحسين بيئة العمل وبناء القدرات للوزارة وأذرعها، واصدار وتطوير مجموعة من القوانين والأنظمة المتعلقة باختصاص عملها...، إضافة إلى أهم خطوة التي تمثلت في هدف تقليل عدد الهيئات المحلية في الوطن، بهدف تجميع وتقوية الموارد المادية والبشرية للهيئات المحلية عن طريق ضمها إلى بعضها البعض أو دمجها أو تجميعها معاً تحت إدارة واحدة، في خطوة تعني فيها ما سبق ذكره، خاصة وأن العديد من هذه الهيئات المحلية لا تقوى على تعيين موظف لإدارة حساباتها، فالعملية هي تجميع الموارد وإدارتها، بشكل موحد لأكثر من تجمع سكاني أو لأكثر من قرية... دون قصد أو استهداف محو عنوان أو تاريخ أو هوية هذا التجمع أو تلك القرية.

وتحملت وزارة الحكم المحلي مسؤولياتها في تنفيذ قرارات الحكومة، حيث طالت عملية الدمج والضم في محافظة جنين (٣٦) تجمعاً سكانياً على اختلاف عدد سكانها وتصنيفاتها الإدارية.

وخلال ذلك تم استحداث بلديتين جديدتين في المحافظة، إحداهما البلدية المتحدة والأخرى بلدية مرج ابن عامر، حيث سبق ذلك تمهيداً وحراكاً طال نخبة من المجتمعات المحلية والمجالس القروية التي كانت قائمة في تلك الفترة والمؤسسات والتجمعات الأهلية في تلك المواقع... وتم توفير مبالغ مالية معقولة تتناسب مع الإمكانات والقدرات المتوافرة لدى الحكومة والوزارة. وبدأت الحالة الجديدة بالعمل والحراك ضمن المهمة المكلفة فيها... ونفذت العديد من أولوياتها في مشاريع البنية التحتية...، واستمر ذلك حتى اصدار الحكومة قراراً يحدد موعد إجراء انتخابات الهيئات المحلية في أواخر العام المنصرم.

وادراكاً من الوزارة... بأهمية الخطوة وضرورة استكمال جوانب هامة فيها، قدمت نظاماً للدمج إلى مجلس الوزراء الذي لم يصادق عليه حتى الآن، بسبب تعطل الحالة التشريعية للظروف القائمة في الوطن...، كما عملت على تقديم مقترحاً يضمن تمثيل كافة قرى البلدية أو مناطقها في المجلس البلدي الجديد المنتخب، لكن لم يتم إقراره أو الأخذ به من جهات الصلاحية... وبقي أمام الوزارة خياراً واحداً والانتخابات يقترب موعدها، أن قدمت طلباً في تأجيل الانتخابات المحلية في مناطق البلديات المندمجة... إلاّ أن هذا الخيار تم تجاوزه، وجرت الانتخابات المحلية والتكميلية.

ولأسباب عديدة ومنها عدم نضوج الاستعداد اللازم لعملية الدمج من النواحي الإدارية والتمثيلية... كانت نسبة المشاركة متدنية في قرية ميثلون التابعة للبلدية المتحدة قياساً مع النسبة العامة. وامتنعت ستة مواقع من نطاق إشراف بلدية مرج ابن عامر من أصل عشرة مواقع عن المشاركة كلياً في هذه الدورة من الانتخابات المحلية.

لم تتفاجئ وزارة الحكم المحلي من نتائج الحدث، لأنها فُشلت في ثلاث محاولات تعتبرها محورية وأساسية، لتضميد هذه العملية الجديدة على ثقافة المجتمع من جانب ومن جانب آخر واكبها تجميد التمويل الخارجي، الذي كانت ترتكز عليه الوزارة في دعم عملية الدمج على أرض الواقع...، خاصة وأن أصل هذه العملية في الواقع يحتاج إلى وقت طويل للحكم عليه، رغم أن المواطن في الغالب تتعلق قناعته بوجود خدمات جديدة ودائمة وعلى طول وعرض بصره لا مسمعه.

بعد نتائج الانتخابات المحلية، وعدم مشاركة مواقع سكانية كاملة من مناطق الدمج لا ترشيحاً ولا تصويتاً، وقُدمت مطالب من هذه المواقع بالعودة إلى ما كانت عليه قبل عملية الدمج وتجاوب بعض مستويات القيادة معها.

وقد تابعت وزارة الحكم المحلي الحدث بشكل مكثف لإيجاد حل لها وتوفير أكبر رضى ممكن للمواطن، حيث كان واضحاً وأمام متغيرات عديدة أن المشكلة ليست بالدمج لأنها وسيلة وليست هدفاً، وإنما قد يكون في الطريقة والإعداد والآليات التي أُتبعت...

وأن العملية تحتاج إلى إعادة نظر وتعزيز جوانب القوة... وتطويق جوانب الضعف وإيجاد الحلول لها ونقلها إلى مربع القوة.

وتقييماً للواقع والمواجهة اليومية معه، فإن الأمر يحتاج إلى خطوة صغيرة إلى الوراء يتزامن معها أخذ الاستعدادات، ثم الانطلاق إلى الأمام استمراراً في عملية منظمة تهدف إلى تسريع وتيرة التنمية، ألا وهي تجميع موارد المواطنين على اختلاف أشكالها.

ومن عمق فهمنا بتوجيهات قيادة الوزارة، قمنا عقب الانتخابات المحلية مباشرة بالتفاعل السريع والمكثف مع خمسة مواقع سكانية، أي بين ممثليها ومجلس بلدي مرج ابن عامر المنتخب وفاعليات أخرى شاركتنا الهم والجهد.

وانطاقاً من الحاجة الماسة للمحافظة على السلم الأهلي والنسيج المجتمعي وقطعاً للطريق على اللاعبين الكثر في هذا المربع ولأسباب ومصالح مختلفة ومتعددة، وضمن مسؤولية عالية من كل الأطراف... فقد توصلنا إلى اتفاق مبدئي يعطي إدارة شبه ذاتية لهذه المواقع مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام فرصة التفكير لها بالعودة إلى البلدية الأم، وذلك نزعاً لفتيل التوتر الحاصل، في حين يتم إبقاء أعمال التنظيم والتخطيط والترخيص في كافة المواقع من

صلاحيات البلدية وارجاع عدد من الموظفين في البلدية إلى المواقع الخمسة وهي (دير أبو ضعيف، ودير غزالة، والجلمة، وعابا الشرقية، وفقوعة) واعطاء الصلاحيات الإدارية والمالية والخدماتية داخل هذه المواقع للجان المجالس التي كانت قائمة، لكن تبقى المشاريع والأملاك التي أنشئت من قبل بلدية مرج ابن عامر تحت تصرفها وصلاحيتها...، إضافة إلى عدة تفصيلات يتم الحديث فيها والاتفاق عليها بين البلدية ولجان هذه المواقع...، وفي حالة استدعى الأمر تدخل الوزارة وتقييمها، فإنه يتم ذلك حسب القانون والتوجيهات. كما تم الاتفاق مع بلدية مرج ابن عامر على تمثيل عربونة في البلدية.

هذا الأمر وما تم التوقيع عليه لا يحل التحدي البارز جذرياً، وإنما حوصلته لبعض الوقت، وذلك بسبب جزئية الخطوة وعدم عموميتها وعدم وضوح بعض بنودها وافتقارها إلى الحالة القانونية اللازمة وعدم دعمها من كافة المستويات وترك المجال مفتوح لتدخلات كثيرة.

وعليه فإن عملية الدمج تحتاج للآتي:

- إعادة نظر شاملة من قبل الوزارة ونقل المواقع (ضم أو دمج).
- التراجع خطوة صغيرة حالياً.
- إنجاز القضايا المفصلية التي تحتاجها العملية من النواحي الإدارية والفنية.
- تخصيصها كأولوية في التمويل والتركيز على توافر الإمكانات مسبقاً.

اشراك حقيقي وشامل للمواطنين ضمن برنامج، وتقديم ذلك ضمن استفتاء لكل موقع، وعدم ارتكازها على مجالس الهيئات المحلية التي تتغير مصالحهم ويتلاعبون في توجهات المواطنين إثر تغير هذه المصالح.

إيجاد شكل إداري يعطي خصوصية وقدرة تحرك ذاتية للتجمعات السكانية المندمجة نسبياً مع الحفاظ على قوة جسم البلدية الأكبر وتنظيم ذلك.

وختاماً، أستطيع القول جازماً أن التوحيد والدمج بمضمونه إجراء خلاق، ومواطننا بحاجة ماسة له وعلينا استكمال وإنجاز نواقصه وأن لا نجعله أو نبقيه رهينة لكل مواطن عندما نشاركه فيه، وعدم السماح للبعض الذين يستخدمون الشكل لا المضمون من تمرير فهمهم وأهدافهم...

الموازنات

الموازنة هي عبارة عن خطة مالية لتحديد حجم الإيرادات والمصروفات خلال سنة مالية كاملة.

والموازنة التقديرية عبارة عن الحركات المالية والأنشطة التي تقوم بها الهيئة المحلية خلال فترة زمنية محددة.

وليد استيتي
مدير الموازنات – مديرية جنين

وتعتبر هذه الموازنة رسمية ودليل عمل للهيئة بعد مناقشتها مع الهيئة المحلية، وتصديقها من الوزير، وتعتبر خطة استراتيجية وسياسة للهيئة المحلية.

وتعد الموازنة بناء على:

١. الإيراد الفعلي المتحقق عن السنوات السابقة.
٢. الإيرادات المتوافرة للهيئة المحلية (مشاريع).
٣. التنبؤات المستقبلية لتنفيذ مشاريع ذاتية أو بتمويل خارجي.

وبناء عليه تم تقسيم الموازنة إلى ثلاثة أقسام:

- الموازنة التشغيلية.
- الموازنة الربحية.
- الموازنة الإنمائية.

وهناك ضرورة لأن تكون الموازنة الربحية (رابحة) ويمكن التحويل من هذه الموازنة لتغطية العجز في الموازنة التشغيلية والإنمائية.

ومن هنا تنبع أهمية إعداد الموازنة لسببين:

الموازنة التقديرية تعتبر أداة رقابة داخلية للهيئات المحلية.

الموازنة التقديرية هي أداة تخطيط وعمل للهيئات.

وهذا يؤدي إلى ضرورة توضيح أهمية إعداد الموازنة للهيئات المحلية، سواء من حيث الفهم الحقيقي للموازنة وأهمية الموازنات ومدى ضرورة التزام الهيئات بالسير بتنفيذ أعمالها من خلال الموازنات المصادقة.

ولأهمية إعداد الموازنات للهيئات المحلية، يتم تقديم بلاغ إعداد الموازنة للهيئات المحلية في الربع الأخير من السنة الحالية، بناء على تعليمات الوزير للبدء في إعداد الموازنات للسنة القادمة وفق هذا البلاغ، الذي يوضح طريقة إعداد الموازنات على أسس علمية ومهنية، علماً بأنه أيضاً تم اصدار نظام موظفي الهيئات المحلية رقم (٠٧) لعام (٢٠٠٩) من أجل الالتزام به في عملية تسكين موظفي هذه الهيئات، الذي كان سابقاً إحدى المشاكل التي تواجه إعداد الموازنات ألا وهو الكادر الوظيفي لهذه الهيئات.

مراكز خدمات الجمهور

خطوة عصرية في مشوار الحكم المحلي

أحمد قيسية
مدير مركز خدمات الجمهور – بلدية الظاهرية

إن الناظر إلى قطاع الحكم المحلي، يلحظ كثيراً من التقدم في عدة مجالات ويجد أن كثيراً من الصور التي علقت في أذهان المواطنين عن البيروقراطية في التعامل وعن التواصل ومشاركة المجتمع المحلي في التخطيط قد تغيرت بفعل تغير العقلية والمنهجية في إدارة قطاع الحكم المحلي

حيث طرأ تطور على كثير من الأنظمة والقوانين المتعلقة بتنظيم هذا القطاع والتي لم يطالها التحديث لسنوات طويلة وبقيت تحمل عناوين وتواريخ صدور لحقب زمنية تجاوزها الشعب الفلسطيني، طرأ عليها الكثير من التدخلات والتحديث بمشاركة فاعلة من مؤسسات وهيئات مجتمعية وكان لأصحاب العلاقة الدور الأكبر في هذا التحديث. وفي هذا الاطار جاءت مشاريع مراكز خدمات الجمهور كخطوة أخرى على نفس الطريق وهي مشاريع رائدة وعصرية تعكس وجهاً مشرفاً للهيئات المحلية سواءً من حيث الشكل والتصميم والتجهيزات والتقنيات المستخدمة من جهة والمضمون وهو الأهم من جهة أخرى. والحقيقة في هذا المجال يصبح الشكل جزءاً مهماً كالمضمون، هذا المضمون الذي انطوى على ادخال مبادئ وأساليب إدارية حديثة تعتمد على آليات عمل تهدف إلى تحسين الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات وتكرس مبادئ الشفافية والرقابة واحترام الخصوصية لكل مواطن واعطائه الوقت الكافي للحصول على الخدمة. وعليه أصبح المواطن في الهيئة التي تمكنت من إنشاء مراكز خدمات يستطيع الحصول على الخدمة في مكان واحد ودون عناء التنقل بين الدوائر والأقسام ويقوم المركز بضبط سير المعاملات لدى الدوائر والأقسام باستخدام برامج محوسبة متقدمة على رأسها برنامج إدارة وأرشفة الوثائق إلكترونياً المعروف ب (EDRMS)، هذا البرنامج الذي يضمن توحيد جهة استقبال الطلبات لكافة معاملات الهيئة المحلية وتسهيل وتبسيط عملية تقديمها مع متابعة سير المعاملة بشكل إلكتروني، بما يمنع فقدانها ويضمن أيضاً تحقيق مبدأ الرقابة في ضبط سير المعاملة ومتابعة مستمرة لإنهائها ضمن الفترة المحددة. وفي نفس الإطار عكفت بعض البلديات على طباعة دليل لخدمات الجمهور على شكل كتيب أو مطوية يبين الخدمات التي تقدمها البلدية وكيفية التقدم للحصول عليها وتوضيح ما يلزم من وثائق ضرورية لاستكمال طلب الحصول على الخدمة، كما يبين الدليل الفترة الزمنية اللازمة لإتمام الخدمة، بالإضافة إلى مسار سير العمل داخل الهيئة المحلية وبعض الصور المتعلقة بالخدمات والسند القانوني لهذه الإجراءات.

لا شك أن مراكز خدمات الجمهور بطواقمها أصبحت تتحمل جزءاً كبيراً من الأعباء الملقاة على عاتق البلديات بما أنها الواجهة الأمامية في حقل الخدمات، لكنها في الوقت نفسه تسببت في نقلة نوعية في مدى رضى المواطنين عن البلديات وشكلت بأنظمتها نواة للوصول إلى البلديات الإلكترونية، بالإضافة إلى اتاحة مساحات زمنية أكبر لباقي دوائر البلديات للاهتمام في أمور التخطيط وإعداد المشاريع بالعوض عن المراجعات التي كانت تحصل من قبل المواطنين.

حيّ السلام في

الحلقة السادسة

بناءً على تعريفات المناطق العشوائية في الأراضي الفلسطينية وتصنيفاتها، تعتبر أنماط العشوائية الواقعة سواء داخل التجمعات الريفية أو داخل التجمعات الحضرية ظاهرة محدودة نسبياً داخل الأراضي الفلسطينية، ولكنها تؤثر سلباً وبشكل كبير على الجوانب العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أن خطر تفاقمها ليس ببعيد. لذا لابد من تفصيلها عبر نماذج وأمثلة، لتحليل أسباب تكونها وأهم الآثار الناجمة عنها، وذلك من أجل السيطرة على انتشارها أو التقليل من خطر ظهورها في مناطق أخرى من المدن الفلسطينية.

وعليه تم اختيار حالات مطابقة مع المظاهر العامة للمناطق العشوائية في الأراضي الفلسطينية. فقد تم اختيار حيّ السلام الواقع في مدينة طولكرم نموذجاً للمناطق العشوائية الواقعة خارج حدود المخططات التنظيمية للمدن، كما تم اختيار حيّ إم الشرايط الواقع في مدينة رام الله نموذجاً للمناطق العشوائية الواقعة داخل حدود المخططات التنظيمية للمدن. وفي هذه الحلقة من هذا العدد سيتم عرض النموذج الأول، علماً بأننا سنعرض في العدد الذي يليه نموذج حيّ إم الشرايط.

يقع حيّ السلام إلى الجنوب الشرقي من مدينة طولكرم، بحيث يلامس الشارع الرئيس المؤدي إلى مدينة نابلس شرقاً، ويحده من الشرق مخيم نور شمس ومن الغرب مخيم طولكرم، وقرية اكتابا شمالاً، وتجاوره ضاحية ذنابة إلى الجنوب والجنوب الغربي (شكل رقم ٥-١).

شكل رقم (٥-١): موقع حي السلام في مدينة طولكرم.

مدينة طولكرم

نموذج للمناطق العشوائية في فلسطين

المهندسة ربا صبح
مديرية رام الله والبيرة

نشأ حيّ السلام خارج حدود المخطط الهيكلي لمدينة طولكرم، الذي وضع من قبل الحكومة الأردنية عبر دائرة البلديات في وزارة الداخلية عام (١٩٦١)، وقد تمت المصادقة عليه عام (١٩٦٣) (شكل٥-٢)، وتبلغ مساحته (٣٥٧١) دونماً (صعيدي، ٢٠٠٠). وفي عام (١٩٧٠)، قامت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في بلدية طولكرم بإعداد مخطط هيكلي لكامل المدينة وضواحيها ضمن حدودها التنظيمية، التي أقرت من قبل الحكومة الأردنية ثم الحكم العسكري الإسرائيلي بعد عام (١٩٦٧). وقد تم اعتماد هذا المخطط من قبل اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في بلدية طولكرم، إلاّ أنه لم يتم استكمال إجراءات المصادقة عليه، ولم يعلن للاعتراضات بناءً على الخطوات التي ينص عليها القانون. وقد بلغت مساحة المخطط (١٠٣٧٦) دونماً، وذلك بضم جزء من أراضي قرية ذنابة إلى المخطط، إلاّ أنها لم تشمل الأراضي التي أقيم عليها حيّ السلام فيما بعد. وفي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تطورت مدينة طولكرم ضمن حدودها إلى (١٣٠٠٩) دونمات تقريباً (شكل٥-٢)، وفي تلك الفترة كلفت بلدية طولكرم شركة استشارية خاصة لإعداد مخطط هيكلي جديد للمدينة، لكن لم تتم المصادقة عليه، كما أنه لم يشتمل على حيّ السلام ضمن حدوده أيضاً (صعيدي، ٢٠٠٠).

وبدأت حركة البناء في حيّ السلام في بداية التسعينيات، حيث كانت المنطقة لاتزال خارج حدود المخططات التنظيمية إلى ذلك الحين. وعلى الرغم من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وهدم العديد من المباني الفلسطينية بحجة عدم الترخيص، إلاّ أن الاحتلال الإسرائيلي لم يُعنَ بالأراضي التي نشأ عليها الحيّ، وذلك بسبب بعدها عن المستعمرات الإسرائيلية والطرق الإلتفافية، التي تسعى عادة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإبقاء الأراضي الفلسطينية المحيطة بها خالية من البناء احتياطا للتوسع المستقبلي فيها (الصعيدي، ٢٠٠٩). وقد تفاقمت مشكلة عشوائية البناء في حيّ السلام خلال الفترة الواقعة بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٩)، حيث صنفت الأراضي فيها كأراض تابعة للصلاحيات الفلسطينية (أراضي B) بناءً على معاهدة أوسلو، مما أدى إلى تشجيع حركة شراء الأراضي والبناء فيها (برقاوي، ٢٠٠٩).

مخطط هيكلي طولكرم عام (١٩٦٣). مخطط هيكلي طولكرم عام ١٩٨٨م.

شكل رقم (٥-٢): مخططات هيكلية لمدينة طولكرم.

وفي ظل محدودية الأراضي الواقعة داخل حدود التنظيم، وبسبب التزايد السكاني السريع في المدن الفلسطينية بشكل عام وارتفاع معدل النمو السكاني في مدينة طولكرم بشكل خاص، ازداد الطلب على السكن، فقد بلغ معدل النمو السكاني في طولكرم (٥٪) في العام (١٩٩٧)، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمعدل النمو في الأراضي الفلسطينية (٣،٤٪) في العام ذاته. فلجأت فئة محدودة الدخل إلى البناء في الأراضي الواقعة خارج حدود التنظيم، وذلك باعتبارها المتنفس الوحيد للامتداد العمراني لهم، حيث تبلغ نسبة السكان محدودي الدخل (٥٧٪) من سكان مدينة طولكرم (صباح، ٢٠٠٨).

وبسبب وقوع حيّ السلام بين مخيمي نور شمس وطولكرم، والتزاحم السكاني الكبير فيهما، إذ بلغ عدد السكان في مخيم نورشمس (٦٤٣٠) نسمة في عام (٢٠٠٧)، وفي مخيم طولكرم (١٠٥٦٠) نسمة في العام ذاته (التعداد العام للسكان والمساكن /٢٠٠٧- مدينة طولكرم)، شكل هذا الحيّ الملجأ الوحيد لمجموعة من سكان المخيمين لتحسين ظروف سكنهم والخروج من نطاق المخيم والسكن فيه، خاصة أولئك الذين تحسنت قدرتهم المادية ومكنتهم من شراء قطعة من الأراضي للبناء عليها، وذلك نتيجة العمل في إسرائيل وتحسن الوضع الاقتصادي لهم وزيادة قدرتهم على البناء خلال فترة نشوء حيّ السلام (شكل رقم٥-٣).

شكل رقم (٥-٣): موقع حيّ السلام نسبة إلى مخيمي نورشمس ومخيم طولكرم.

سمات حيّ السلام:

كان انخفاض المستوى المعيشي لسكان حارة السلام ومحدودية الأراضي، أسباباً رئيسة دفعتهم للبناء خارج حدود التنظيم، وذلك هروباً من الالتزام بالقانون وترخيص المباني في الأراضي الواقعة داخل حدود التنظيم، حيث تشكل شروط البناء في القانون بالنسبة لهم انتقاصاً من حقهم في البناء على كامل قطعة الأرض، وذلك من خلال تحديد النسبة المئوية للبناء أو تحديد أعداد الطوابق، أو الارتداد عن الشوارع وغيرها من القوانين التي تنظم البناء في الأراضي الفلسطينية. فقام هؤلاء السكان بالبناء على أراضيهم بالكامل، وذلك حفاظاً على أكبر مساحة يمتلكونها من قطعة الأرض، فتفاقمت مشكلة ازدحام المباني بسبب انعدام التخطيط في المنطقة، وانعدام الرقابة التنظيمية خاصة خلال الفترة الواقعة قبل عام (١٩٩٩)، أي ما قبل تحضير المخطط الهيكلي لمدينة طولكرم، لكون المنطقة خارج حدود التنظيم واعتبارها أرضاً زراعية من حيث التنظيم. كما أن تبعية تراخيص البناء فيها يعد من مسؤولية مديرية الحكم المحلي في طولكرم في ذلك الحين، حيث لم تتمكن هذه المديرية من التعامل معها وفق قانون الأراضي الزراعية، وذلك بسبب تقسيم الأراضي فيها إلى أجزاء صغيرة، وشرائها من قبل الساكنين الجدد (صعيدي،٢٠٠٩)، مما شكل صعوبة في تطبيق النظام في الأراضي المصنفة زراعياً، حيث ينص القانون على إقامة بناء واحد على القطعة الواحدة وبمساحة لا تتجاوز (١٥٠) متراً مربعاً (نظام الأبنية في البلدات والقرى الفلسطينية).

أدى ذلك إلى البناء بشكل رضائي بين السكان ونشوء كتلة من المباني غير المرخصة والمشوهة عمرانياً، ولا تتناسب مع النسيج العمراني للمدينة ككل. كما أن غياب التخطيط للمنطقة أدى إلى نشوء شبكة من الشوارع الضيقة (شكل٥-٤)، حيث عمل السكان على اقتطاع ممرات من أراضيهم لغرض الوصول إليها، وبشكل رضائي بين السكان المتجاورين، فنشأت مجموعة من الشوارع غير المنتظمة، ذات عروض لا تتجاوز أربعة أمتار (برقاوي، ٢٠٠٩).

شبكة الشوارع ضيقة وعدم وضوح مسارات الشوارع.

إخفاء الرؤية والانحناءات المفاجئة في الشوارع.

شكل رقم (٥-٤): شبكة الشوارع غير المنتظمة في حيّ السلام.

وتفتقر شبكة الشوارع لأهم المعايير التصميمية من حيث عرضها، واعتماديتها، حيث ينعدم التواصل بين أجزاء الشبكة، كما أن مسارات الشوارع تنتهي عادة بزوايا قائمة، وبسبب إحاطتها بالمباني الملامسة لحد الشارع دون وجود ارتدادات أمامية، حيث الرؤية تكاد تكون معدومة. كما أن البناء في حرم الشارع وانعدام الارتدادات الأمامية يؤثر سلباً على تكوين الشوارع من حيث نسب ارتفاعات المباني إلى عروض الشوارع، مما يشوه نسب الفضاءات المكونة للشارع والمحيطة به، فتنشأ العلاقة بشكل غير سليم، وتؤثر سلباً على إضاءة الشارع والتهوية (شكل٥-٥).

شكل رقم (٥-٥): البناء في حرم الشارع، القضاء على فضاءات الشوارع وعدم توقع مساراتها.

إن إنشاء شبكة الشوارع بالاعتماد على المباني القائمة، دون وجود فكر تخطيطي، يؤدي إلى حرمان العديد من الأراضي من إمكانية إنشاء شوارع تخدمها في المستقبل، كما أن تقسيمات الأراضي الحالية تحول دون توفير خدمة لكامل القطع المكونة للمنطقة، والحاجة إلى صيانة العديد من الشوارع القائمة (شكل٥-٦).

واعتمد ساكنو حيّ السلام في بناء مساكنهم على قدراتهم المادية، فقد أنشأوا المباني المكونة من غرفة واحدة أو اثنتين إضافة إلى الخدمات الرئيسة فيه، ومن ثم الإضافة إلى المبنى في حال تحسن الوضع الاقتصادي للمالك (برقاوي، ٢٠٠٩). وقد استخدمت مواد البناء المتاحة للمالك، والتي تناسب مستوى دخله عند الإضافة، فيغلب على المباني في حيّ السلام استخدام الطوب والإسمنت

أ) الحاجة إلى صيانة أجزاء من شبكة الشوارع القائمة.

الحاجة إلى إعادة تعبيد الشوارع.

شكل رقم (٥-٦): الحاجة إلى صيانة شبكة الشوارع في حيّ السلام.

كمادة أساسية للبناء، وهناك عدد من المباني التي تختلط فيها مواد البناء من طوب واسمنت وحجر، كما يوجد عدد من المباني التي أنشئت من الحجر، والتي بنيت حديثاً، مما يدل على وجود فئة من السكان ذوي الدخل المتوسط أو المرتفع فيها (شكل٥-٧).

طولكرم). لذا فإن حيّ السلام على الرغم من وقوعه خارج حدود صلاحيات بلدية طولكرم، فإن نسبة تغطية شبكة المياه فيه تبلغ (١٠٠٪) من المساكن، إلاّ أن عشوائية البناء في الحيّ أدت إلى تزويده بخدمات المياه بطريقة غير مدروسة، مما أدى إلى وجود بعض الخطوط القديمة والضغط

الإضافة على المباني طبقا للحالة المادية للمالك.

استخدام مواد بناء مختلفة في المنطقة، واختلاف المستوى المادي للساكنين.

شكل رقم (٥-٧): اختلاف مستوى الدخل لسكان حيّ السلام.

ومن الأسباب الأخرى لنشأة حيّ السلام بشكل ملامس لحدود التنظيم لمدينة طولكرم، هو القرب قدر الإمكان من الخدمات التعليمية والصحية، إضافة إلى توافر المياه والكهرباء، حيث تتميز بلدية طولكرم بتوافر خدمات المياه والكهرباء بنسب مرتفعة تُغطي (٨٩,٥٪) من المساكن من حيث المياه العامة، لأن المدينة تعتمد على الآبار الجوفية التي تمدها بالمياه بشكل دائم ودون انقطاع، وهذا هو حال التغطية من شبكة الكهرباء التي تصل إلى نسبة (٩٩٪) من المساكن (التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠٠٧- محافظة

المتزايد على أجزاء أخرى من الشبكة، بالإضافة إلى أن نسبة تغطية شبكة الكهرباء في حيّ السلام بحال جيدة إذ تبلغ (١٠٠٪)، إلاّ أن المشاكل المرتبطة بالصرف الصحي في مدينة طولكرم ككل لا تزال قائمة، حيث تبلغ نسبة التغطية في المدينة (٣٩,٣٪) من المساكن المربوطة بالشبكة العامة للصرف الصحي، بينما يبلغ عدد المساكن المعتمدة على الحفر الامتصاصية (٦٠٪) منها (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧- محافظة طولكرم). ويمثل حيّ السلام انعكاساً لهذه الظاهرة، حيث تعتمد معظم المباني على الحفر الامتصاصية للصرف الصحي، والتي تؤثر بشكل مباشر على المياه الجوفية في المنطقة وتعمل على تلويثها (حمد، ٢٠٠٩).

إن عشوائية البناء في حيّ السلام وازدحام المباني وحالة الشوارع الضيقة أدى إلى ظهور صعوبات في الوصول إلى جميع أجزاء الحيّ، وخصوصاً عدم قدرة طواقم الإسعاف أو الشرطة أو مكافحة الجريمة من الدخول إليها، إضافة إلى تعذر طاقم جمع النفايات من أداء مهامه على أكمل وجه. فعلى الرغم من وجود عدد من الحاويات في المنطقة، إلاّ أن صعوبة الوصول إليها يؤدي إلى تراكم النفايات فيها (شكل ٥-٨)، كما أن عدم التزام الأفراد بالمحافظة على النظافة العامة أدت إلى مشاكل صحية ناتجة عن سوء استخدام عدد من الأراضي الفارغة، وإلقاء مخلفات البناء والورش في المنطقة، إضافة إلى عدم المحافظة على النظافة العامة في الشوارع (عشاير، ٢٠٠٩).

استخدام الأرض الفارغة لمخلفات البناء

استخدام أراض فارغة كمكبات لمخلفات ورش السيارات.

شكل رقم (٥-٨): المشاكل البيئية في حيّ السلام.

كما يفتقر حي السلام إلى أراض عامة أو مساحات خضراء، إضافة إلى افتقاره إلى المرافق العامة، حيث أنشئت في المنطقة مدرسة ابتدائية تسمى مدرسة القيسي والتي تبرع بها أحد أهالي طولكرم، وقد سميت تيمناً باسمه، كما أنشئ فيه مسجد واحد على أرض تم التبرع بها من مالكها أيضاً

(شكل ٥-٩)، إلاّ أن المباني العامة نشأت بشكل عشوائي ولم تُراعَ فيها القوانين التنظيمية في البناء (برقاوي، ٢٠٠٩).

يتسم حيّ السلام بعدد من السمات الاجتماعية الناتجة عن عشوائية البناء فيه، كفقدان الخصوصية بسبب انعدام الارتدادات القانونية بين المباني ونشوء عدد من الخلافات بين السكان،

مدرسة القيسي في حيّ السلام

المسجد في حيّ السلام

شكل رقم (٥-٩): المرافق العامة في حيّ السلام.

كالنزاع على حدود الأراضي المشتركة بينهم، كما أن ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن مع انخفاض مستوى الدخل، يؤثر سلباً على بنية العلاقات الاجتماعية في الأسرة الواحدة.

مفهوم العشوائية في حيّ السلام وأسباب نشوئها:

في تحليل المفهوم العالمي للمناطق العشوائية، تمت الإشارة إلى تلك المناطق الناتجة عن تجمع فئة معينة من السكان، تشترك في صفة واحدة تجمعها من حيث مستوى الدخل أو طبيعة العمل أو أسباب الهجرة، واستقرار هذه الشريحة من المجتمع في أرض لا تملكها، سواءً كانت أرضاً حكومية أم مشاعاً. في هذا المنظور، فإن حيّ السلام ينطبق مع هذا التعريف من حيث تشابه صفات ساكني الحيّ في مستوى الدخل والأسباب التي دفعتهم للاستقرار فيه، إلاّ أنه يختلف من حيث الأراضي التي قاموا بالبناء عليها، إذ أنها ملكيات خاصة.

وشكل حيّ السلام نموذجاً من الإسكان غير الرسمي (Informal)، الذي نشأ بإرادة كاملة للناس. فنشأ نسيج عمراني غير متجانس، يتكون من مبان غير مرخصة في مناطق لا يوجد فيها مرافق عامة، وخدمات البنية التحتية فيها سيئة، وهي تشابه في هذا مفهوم العشوائيات التي انتشرت على أطراف المدن في بادئ الأمر، ثم تسربت تدريجياً إلى ضواحيها ومن ثم إلى داخلها. فهي عبارة عن تجمعات نشأت في غيبة من التخطيط العام للمدن، وخروجاً عن القوانين المنظمة للعمران وحماية الأراضي الزراعية، وتعدياً على أملاك الدولة والأفراد، ومن الطبيعي أن تكون بالتالي محرومة من المرافق والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى ضيق شبكة الطرق، والآثار السلبية في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (علام وآخرون، ١٩٩٧). وقد أشار الكاتب أحمد سليمان (١٩٩٦) إلى أن الإسكان غير الرسمي (Semi-Informal Housing) يقع في أطراف وخارج الحدود الإدارية للمدينة ويغزو المناطق الزراعية المتاخمة للمدن، وهو غالباً ينشأ نتيجة تقسيم الأراضي الزراعية بطريقة غير قانونية وغير معتمدة من الجهات المسؤولة بالأجهزة الحكومية، ويتبع تخطيطه تقاسيم الأراضي الزراعية.

إن عشوائية البناء المتمثلة في حيّ السلام في مدينة طولكرم نشأت نتيجة عدد من الأسباب التي تطابقت مع العديد من النظريات والفرضيات المتعلقة بنشأة المناطق العشوائية، التي ذكرناها في الحلقة الثانية.

وتعتبر مدينة طولكرم مدينة مركزية للتجمعات المحيطة بها، إلاّ أن الأسر الجديدة الوافدة إلى المدينة لا تستطيع السكن في مركزها بسبب ارتفاع كلفة السكن فيها، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى أطراف المدينة للسكن فيها، وبسبب قرب مدينة طولكرم من الخط الأخضر، فإن فئة كبيرة من العاملين داخل هذا الخط لجأوا للسكن فيها، وبسبب عدم قدرتهم على الاستقرار في مركز المدينة استقروا في أراض تحيط بها كحيّ السلام، حتى يتمكنوا من الحصول على البنية التحتية والخدمات كالمياه والكهرباء. وبهذا أصبحت المدينة مدينة مركزية رئيسة وتمثل انطباقاً لنظرية المدينة المركزية «The Monocentric City Model»، والتي تعتبر فيها المدن الرئيسة مركزاً لتوافر فرص العمل، إضافة إلى احتوائها على المراكز الإدارية، و تركز الخدمات الصحية والتعليمية فيها، فيتم الإعتماد على مركز المدينة في الحصول على الخدمات على اختلاف أنواعها.

وارتبطت العشوائية في حيّ السلام بسياسات التخطيط الإقليمي والحضري بشكل كبير، فلم يشمل حيّ السلام في المخططات الهيكلية لمدينة طولكرم التي وضعت منذ عام (١٩٦٣). ونشأت هذه المخططات دون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للسكن والخدمات، كما أن المخططات التي وضعت في الأعوام (١٩٧٠ و١٩٨٨) لم تستكمل فيها إجراءات المصادقة على المخطط ولم تعلن للاعتراضات، لذا فإنها غير قانونية. حيث اعتمدت المخططات على وجهة نظر المهندس المخطط، أو الجهة المسؤولة المتمثلة بالبلدية في ذلك الحين. ويعتبر عدم وجود سياسات تخطيطية للمدينة من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء حيّ السلام، لأنه كان ضرورة لابد منها بسبب احتياج السكان إلى مناطق للتوسع في المدينة، بما يناسب مستوى دخلهم، وما يبنى عليها من قوانين تنظيمية طبقاً لنوع الاستعمال السكني فيها، مما أدى إلى نشوء العشوائية فيها. وبهذا فهي تمثل انطباقاً لأسباب نشوء المناطق العشوائية في مفهومها العالمي، والمرتبطة بسياسات التخطيط الإقليمي والحضري (Regional and Urban Planning).

وأدى عدم تضمين حيّ السلام ضمن الحدود التنظيمية لمدينة طولكرم، وغياب سلطة البلدية عنها لفترة طويلة، إلى إنشاء المباني فيها بطريقة عشوائية ومتراصة، فنشأت كتلة من المباني غير المرخصة، وشبكة من الطرق الضيقة، فأصبحت كتلة عمرانية عشوائية لا يمكن تجاهلها. وبهذا فهي تمثل انطباقاً لأسباب نشوء المناطق العشوائية في مفهومها العالمي، والمرتبطة بالقوانين التنظيمية وتطبيقها (Regulations System).

وانتشرت المضاربات في أسعار الأراضي بشكل واضح في مدينة طولكرم وكانت سبباً رئيساً في نشوء حيّ السلام، وكما أشار الكاتب جون أوتنسمان (Ottensmann، ١٩٧٧) إلى اعتبار التغيرات في أسعار الأراضي في المدينة الواحدة من أهم العوامل المؤدية إلى ظهور المناطق العشوائية وتفاقمها على أطراف المدن. فارتفاع أسعار الأراضي في مراكز المدن سببه تركز التطور فيها، وانخفاض أسعار الأراضي على أطراف المدن ناتج عن نقص الخدمات والبنية التحتية فيها مقارنة بمركز المدينة، بالإضافة إلى بعدها عن الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية، والتي تكون مرتبطة عادة بمركز المدينة. كما أن فرص الاستثمار في هذه الأراضي تكون ضئيلة، حيث تتواجد عادة بحيث تكون ملامسة للأرياف، ولم تعد تستخدم لغايات الزراعة، وذلك بسبب عزوف مالكيها عن زراعتها، إما لاختلاف نمط حياتهم أو عدم الجدوى المادية من زراعتها. وبذلك تكون هذه الأراضي أكثر عرضة لأن تجزأ إلى مساحات صغيرة، وتباع لغايات السكن وبأسعار منخفضة مقارنة بمركز المدينة. إن انطباق نظرية المضاربات في أسعار الأراضي (Land Values and Prices)، تظهر بشكل جلي في حيّ السلام، فقد قام ساكنوه بشراء مساحات صغيرة من الأراضي، وبأسعار منخفضة مقارنة بالأراضي الواقعة داخل حدود المخطط الهيكلي لمدينة طولكرم، بل يعتبر انخفاض أسعار الأراضي في حيّ السلام من أهم الأسباب التي أدت إلى الامتداد العمراني فيه، لكونها خارج حدود التنظيم في ذلك الحين وصلاحيتها للاستخدام السكني أكثر من كونها أراضي زراعية. لذا تمكن مالكو الأراضي، والذين كان معظمهم من ضاحية ذنابة المجاورة، من تقسيم الأراضي إلى أجزاء صغيرة، وبيعها بأسعار منخفضة تناسب فئة ذوي الدخل المنخفض والمحدود، الذين لم يكن لديهم القدرة على شراء الأراضي ضمن مدينة طولكرم، ولم تكن لهم القدرة على الاستئجار فيها.

تفاقم مشكلة عشوائية البناء في حيّ السلام

وضمت منطقة حيّ السلام إلى مخطط هيكلي طولكرم في العام (١٩٩٩)، والذي تم إعداده من قبل مركز التخطيط الإقليمي والحضري وبلدية طولكرم والإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي، وقد احتلت المباني القائمة معظم أجزاء حوض رقم (٨٤٨٧) من أراضي طولكرم، وصنفت هذه المنطقة في المخطط الهيكلي بصفة الاستعمال سكن/ج (شكل٥-١٠).

شكل رقم (٥-١٠): صفة الاستعمال السكني في حيّ السلام بناءً على المخطط الهيكلي المصادق (١٩٩٩).

وشهدت حركة البناء في الحيّ تراجعاً ملحوظاً في الفترة التي بدأت فيها الإنتفاضة الثانية عام (٢٠٠٠)، بسبب تردي الأوضاع المادية لسكانها، نتيجة اغلاق سوق العمل في إسرائيل، وتوجه السكان للعمالة داخل مدينة طولكرم، أو في الزراعة في منطقة المرج، الذي يقع جنوب حارة السلام، إلاّ أن كتلة المباني القائمة والمشوهة عمرانياً، لا زالت ملجأ للعديد من ذوي الدخل المحدود، كما أن الهجرة من مخيمي نور شمس وطولكرم إلى الحيّ لا زالت مستمرة.

وعلى الرغم من شمول المنطقة إلى المخطط الهيكلي الحديث لمدينة طولكرم والذي تمت المصادقة عليه بشكل نهائي عام (٢٠٠٥)، إلاّ أن المشاكل العمرانية لازالت قائمة في حيّ السلام إلى الوقت الحاضر، حيث استلمت البلدية عبء التنظيم العمراني لمنطقة نشأت وتكاثرت بشكل عشوائي وسريع خلال السنوات التي سبقت ضمها إلى المخطط الهيكلي، وكان لابد لها من التعامل مع الوضع القائم كما هو، والسعي لتخفيف الأضرار الناجمة عن عشوائية البناء قدر الإمكان. فقد عملت البلدية على تشجيع السكان لترخيص مساكنهم طبقاً لشروط استعمال الأراضي كسكن (ج)، مع تخفيض رسوم الترخيص إلى النصف، إلاّ أنها لم تجد استجابة من السكان، ومع ضعف الرقابة والتفتيش من قبل البلدية لازالت المباني غير المرخصة كما هي، بل أن المشكلة لازالت تتفاقم، حيث تواجه البلدية عدداً من التحديات متمثلة في الآتية:

إن المخطط الهيكلي لمدينة طولكرم المعتمد حالياً في البلدية، تم فيه استخدام صورة جوية أخذت في عام (١٩٩٥)، وتعتبر معظم مباني حيّ السلام قد نشأت في الفترة اللاحقة للعام الذي التقطت فيه هذه الصورة، مما يسبب اختلافاً واضحاً في المخطط المنجز والمباني القائمة على أرض الواقع، وقد سعت البلدية إلى تجديد الصورة الجوية من خلال إعداد فريق لعمل مسح ميداني وإنزال المباني القائمة التي لم تظهر في الصورة الجوية، وذلك لرفع كفاءة الصورة الجوية (شكل٥-١١).

عدم القدرة على تنفيذ الشوارع المقترحة في المخطط الهيكلي في حيّ السلام، وذلك بسبب اقتراح شوارع داخل المنطقة بعروض تتراوح من (١٠-١٢) متر، في حين أن الشوارع القائمة حالياً لاتتجاوز عروضها أربعة أمتار بسبب وجود المباني القائمة، وبسبب ارتباط سياسة هدم المباني بوجود

شكل رقم (٥-١١): المباني القائمة التي تم إنشاؤها ما بعد عام (١٩٩٥).

الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وعدم قدرة البلديات على تعويض المباني المهدمة، إضافة إلى عدم تقبل المجتمع لهذه السياسة. لهذه الأسباب كلها فإن إمكانية تنفيذ الشوارع بالعروض المقترحة في المخطط الهيكلي تعتبر مسألة مستحيلة (شكل٥-١٢).

شكل رقم (٥-١٢): الشوارع المقترحة لا يمكن تنفيذها بناءً على المخطط الهيكلي المصادق.

صعوبة تطبيق القوانين التنظيمية على المباني الجديدة والمقترحة في حيّ السلام، وذلك لأن المساحات المتبقية للبناء صغيرة جداً، فإذا اتبعت شروط البناء التي ينص عليها القانون التنظيمي مع مراعاة صفة الاستعمال السكني/ج، من حيث النسبة الطابقية، والارتدادات الأمامية والجانبية فإن الأراضي المتبقية لن تكون صالحة للبناء (شكل٥-١٣).

قطع الأراضي المقسمة بالتراضي بين مالكيها لاتتلائم مع القوانين التنظيمية لصفة الاستعمال السكني/ج.

عدم كفاية المساحات المتبقية من الأراضي الفارغة للبناء عليها.

شكل رقم (٥-١٣): صعوبة تطبيق القوانين التنظيمية على المساحات المتبقية في حيّ السلام.

عدم وجود الوعي لدى السكان بضرورة الالتزام بالقوانين التنظيمية وبالارتداد عن الشوارع القائمة والمباني المجاورة، وذلك بسبب وجود المباني القائمة غير المرخصة، فيسعى المالك للبناء دون ترخيص للحفاظ على كامل أجزاء قطعة الأرض التي يملكها، واستغلال أكبر مساحة ممكنة للبناء بشكل مماثل لما قام به جاره من قبل (شكل٥-١٤).

استمرار المخالفات المتمثلة بعدم الإرتداد عن الشوارع القائمة.

إنشاء المباني دون مراعاة عروض الشوارع المقترحة في المخطط الهيكلي وبالتالي التعدي على حرم الشارع.

شكل رقم (٥-١٤): مواصلة التعدي على الأنظمة والقوانين في حيّ السلام.

ضعف الرقابة والتفتيش، والحاجة إلى الاستعانة بالسلطات الأخرى كالشرطة من أجل تطبيق القانون ومنع البناء في المنطقة، وعدم تقبل سياسة هدم المباني المخالفة والقائمة في حرم الشارع.

عدم قدرة البلدية على امتلاك أراض عامة من أجل التخفيف من كثافة البناء فيها، وذلك لأن ملكيات الأراضي صغيرة وتملك ما نسبته (٣٠٪) من الأرض الخاصة من قبل مؤسسة عامة كالبلدية لايسمح بإبقاء مساحات جيدة لإنشاء المباني العامة فيها أو إبقائها

كمساحات خضراء، كما أن المخطط الهيكلي الحديث لم يحتو على أراض عامة في المنطقة.

إن استمرار العشوائية في حيّ السلام هو احتمال ليس ببعيد، فهي لاتزال المتنفس الوحيد لذوي الدخل المحدود في مدينة طولكرم للبناء فيها. فبالإضافة إلى هجرة سكان مخيمي نورشمس وطولكرم إليها، إلاّ أن هناك مباني أنشئت فيها يملكها أهالي ضاحية ذنابة المجاورة لها، ومن مناطق أخرى من طولكرم. وبسبب ارتفاع الأسعار في مركز مدينة طولكرم وعدم إمكانية التوسع غرباً أو جنوباً فإن الامتداد العمراني سيكون إلى الشرق من المدينة (شكل ٥-١٥).

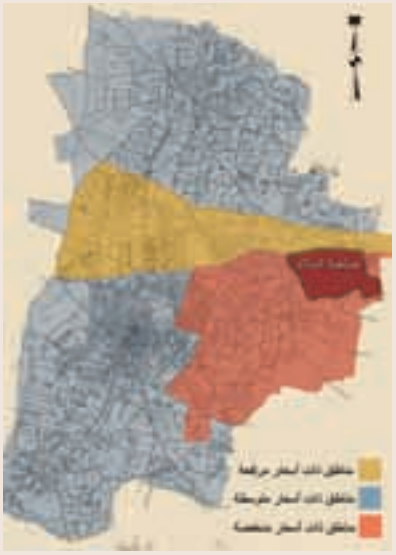

شكل رقم (٥-١٥): أسعار الأراضي في مدينة طولكرم.

كما أن وجود مساحات زراعية فارغة جنوب حيّ السلام، واعتبارها متنفساً وحيداً للتوسع العمراني المستقبلي له، يشكل تخوفاً واضحاً في التعدي على الأراضي الزراعية وانتشار المباني جنوباً نحو منطقة المرج، إضافة إلى تزايد كثافة البناء في المنطقة ذاتها، مما يولد ضغطاً على البنية التحتية والخدمات وتشكيلها عبئاً ثقيلاً على عاتق بلدية طولكرم (شكل٥-١٦).

شكل رقم (٥-١٦): خطر تفاقم العشوائية في حيّ السلام والتعدي على الأراضي الزراعية

ويعتبر تزايد أعداد السكان في مدينة طولكرم وارتفاع أسعار الأراضي فيها، والرغبة بالقرب من مركز المدينة قدر الإمكان للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والحصول على البنية التحتية، تعتبر أسباباً لازالت قائمة قد تؤدي لنشوء العشوائية في مناطق أخرى تحيط بالمخطط الهيكلي لمدينة طولكرم. فقد ظهر عدد من المباني العشوائية في الجزء الغربي من المدينة والتي تصنف كأراضي مناطق (ج) تابعة لصلاحيات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تحيط بحدود التنظيم للمخطط الهيكلي للمدينة، وبسبب عدم وجود سيطرة تنظيمية لبلدية طولكرم على هذه الأراضي، فإن الطبقة المتوسطة من السكان قامت بالبناء فيها، وإذا لم يتم التعامل مع هذه الظاهرة، فإن تفاقمها سيؤدي إلى ظهور أحياء أخرى تشابه حيّ السلام، وستجد البلدية صعوبة في التعامل مع المشكلة في المستقبل القريب (شكل ٥-١٧).

شكل رقم (٥-١٧): البدء بنشوء مناطق عشوائية في الجزء الشمالي الغربي من مدينة طولكرم.

إن السعي لتحسين منطقة حيّ السلام والإرتقاء بها من أهم الخطوات الواجب اتباعها من قبل البلدية. فقد أصبح حيّ السلام أمراً واقعاً لابد منه، ولا يمكن إزالته، لذا فإن السعي لتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية هي مسؤولية الهيئات المحلية، إضافة إلى ضرورة الإبقاء على الأراضي الخضراء والمساحات الفارغة في المنطقة العشوائية، وذلك للحفاظ على التوازن في فضاءات المنطقة، وخلق فراغات طبيعية للمنطقة والسعي لتقليل الكثافة السكانية فيها (شكل ٥-١٨).

شكل رقم (٥-١٨): ضرورة الحفاظ على الأراضي المتبقية كفراغات طبيعية لمعادلة كتلة المباني القائمة.

جائزة فلسطين للهيئة المحلية الأفضل (٢٠١٢)

انطلقت الجائزة تحت شعار تميز في الخدمات... وصولاً إلى تنمية حضرية وبيئية ومجتمعية مستدامة، وبما أن التنافس أحد أسس التطور... حاولت الجائزة خلق حالة من التنافس بين الهيئات المحلية لتقديم الأفضل للوطن والمواطن.

بادر وزير الحكم المحلي د. خالد فهد القواسمي بتاريخ (٢٠١٢/٥/٦)، تكليف لجنة وطنية مستقلة مكونة من (د.سمير أبو زنيد/ رئيساً، ومحمد سعيد الحميدي، ومنى الخليلي، وجمال أبو بكر، وعماد الأصفر، ود.نجاة أبو بكر، و د. جاد اسحق)، وباشرت اللجنة عملها بتاريخ (٢٠١٢/٥/٢٣)، واضعة نصب عينيها تحقيق الأهداف التي حددت لها الجائزة بنزاهة وشفافية عالية وضمن معايير وآليات عمل محددة، حيث كانت المشاركة والترشح للجائزة هو عمل طوعي واختياري بالدرجة الأولى. وذلك وفقاً لاطلاق جائزة فلسطين للهيئة المحلية الأفضل، الممولة من برنامج دعم البلديات الفلسطينية، مشروع دعم قدرات الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة، الممول من الحكومة الإيطالية من أجل خلق تنافس بين الهيئات المحلية لتقديم خدمات أفضل وتجمعات أجمل وأنظف، حيث التنافس أحد أسس التطور الذي يقود للمساهمة في تنمية محلية واستقلال مالي للهيئات المحلية. وعليه تم استهداف كافة البلديات والمجالس القروية في فلسطين ضمن إطار عمل الجائزة، وذلك بتعبئة نموذج الترشح من قبل الهيئة المحلية، وتعبئة استبيان تقييم الهيئة المحلية المعدة من قبل اللجنة الوطنية للجائزة وإرفاقها مع المعززات مثل:

- شريط فيديو عن الهيئة وعملها وإنجازاتها.
- صور فوتوغرافية أو مواقع إلكترونية أو مواد بيانية أخرى موثقة.
- مقالات منشورة في الصحف ومواد إعلامية (إن وجدت) تبرز دور الهيئة في مجالات الجائزة.

وكذلك استطلاع آراء المواطنين والمؤسسات داخل الهيئات المحلية المشاركة في المسابقة بأداء الهيئة من خلال استبيان أخر وضع لهذا الغرض، في حين تمت زيارة تجمعات الهيئات المحلية المرشحة للفوز ميدانياً للإطلاع عن كثب على صحة ما ورد من معلومات.

أهداف الجائزة

- تكريم أفضل الهيئات المحلية ذات الممارسات الأفضل.
- زيادة الوعي لدى الهيئات المحلية بأهمية التنمية الحضرية والبيئية والاجتماعية المستدامة.
- خلق حالة من التنافس الإيجابي بين الهيئات المحلية من أجل تقديم خدمات أفضل والعمل على تحقيق تنمية محلية مستدامة.

كيفية الاختيار

تم تصميم برنامج لتحليل الاستمارات الخاصة بالجائزة والتي تشمل استمارتي الهيئة والمواطن، مع إعطاء كل سؤال فيهما وزناً يتماشى مع أهداف الجائزة، حيث تم التعاون بتحليل البيانات مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى ذلك قامت اللجنة بدراسة المعززات التي قامت

محمد سعيد الحميدي
عضو اللجنة الوطنية للجائزة

الهيئات المختلفة بارسالها للجنة، وتم التأكد من مضامينها بعدد من الزيارات الميدانية للتجمعات المتقدمة للجائزة.

آلية عمل اللجنة

الوصول إلى أكبر عدد من الهيئات المحلية

سعت اللجنة للوصول إلى أكبر عدد من الهيئات المحلية، وذلك من خلال الاتصال المباشر من قبل وزارة الحكم المحلي واللجنة، وبتنسيق متكامل من خلال عدد من الإعلانات في الصحف المحلية ومحطات الإذاعة المحلية وتلفزيون فلسطين ومن خلال مؤتمر صحفي عقد في يوم (٢٠١٢/٨/٢٩) بحضور وكيل وزارة الحكم المحلي المهندس مازن غنيم ورئيس اللجنة د.سمير أبو زنيد تناولا فيه أهداف الجائزة وآليات التقييم المتبع فيها.

وضع آلية عمل محددة

واتخذت اللجنة قراراً بوضع معايير محددة للتقييم، وذلك بناءً على توجيهات وزير الحكم المحلي وكان ذلك من خلال إجراءات محددة كالآتي:

- تقدم الهيئة المحلية بطلب للترشح، بناءً على قرار من المجلس البلدي أو القروي.
- التقدم بمعززات الترشح والتي اشتملت على أفلام تسجيلية ووثائقية وصور ونبذة عن المشاريع والإنجازات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة ومقالات الصحف وأية مواد أخرى قد تعزز الطلب.

- تعبئة الاستمارة الخاصة بذلك والمعدة من قبل اللجنة المحلية.
- قيام اللجنة تعبئة استمارة المواطن حول روايته وتقييمه لعمل الهيئة المحلية.
- القيام بجولة ميدانية في الهيئات المحلية المتقدمة لتبيان تطابق ما ورد في الاستمارة مع المواقع.

تقييم مهني

- عهدت اللجنة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتصميم برنامج خاص باستمارة الهيئة المحلية واستمارة المواطن ومن ثم ادخال البيانات وتحليلها طبقاً لهذا البرنامج.
- قامت اللجنة بمراجعة كافة المعززات التي تقدم بها المشاركون، وقد تم التركيز أثناء المراجعة والتقييم على:

(طبيعة المعززات كماً ونوعاً، ومدى انعكاس الإنجازات التي تحققت، ومدى الجهد المبذول لتوفير هذه المعززات، وتقييم محتويات المعززات مقارنه مع باقي الهيئات المحلية).

- وقد ارتأت اللجنة وضع وزن للآليات أعلاه على النحو الآتي:

(تقييم الهيئة المحلية من خلال استمارة الهيئة ٢٠٪، وتقييم الهيئة المحلية من خلال استمارة المواطن ٤٠٪، وتقييم الهيئة المحلية من خلال الزيارة الميدانية ١٠٪، وتقييم الهيئة المحلية من خلال المعززات ٣٠٪).

وعقدت اللجنة عدة اجتماعات وعلى أكثر من مستوى منها توجيهية مع وزير الحكم المحلي ووكيل الوزارة وخمسة عشر اجتماعاً لأعضاء اللجنة وخمسة اجتماعات لأعضاء لجنة الإعلام، وقد شكلت اللجنة عدداً من اللجان لمتابعة موضوع الجائزة كانت كالآتي:

(اللجنة الإعلامية، ولجنة متابعة الاستمارة وتحليل النتائج، ولجنة خاصة باستدراج عروض الشركات وتحليلها، ولجنة وضع معايير التقييم ودراسة الاستبانة، ولجنة إعداد البروشور الخاص بالجائزة).

التوصيات:

- بعد النجاح الذي حققته اللجنة في خلق روح التنافس بين الهيئات المحلية ومطلب عدد منها بأن يكون هذا تقليداً سنوياً، فإن اللجنة توصي لوزير الحكم المحلي بأن تكون الجائزة تقليداً سنوياً.
- يمكن أن تكون معايير الاختيار محددة أكثر ومدة الترشيح واضحة المعالم، وأن تكون على أجندة الوزارة والهيئات المحلية وتعلن مع بداية العام.
- أن يكون هناك مقر معتمد للجنة كغرفة في الوزارة مثلاً مع ختم وعنوان واضح.
- أن تكون ميزانية عمل اللجنة وآلية الصرف فيها واضحة ومحددة منذ بداية العمل وتشمل المصروفات الإدارية والقرطاسية والتنقل.
- أن يتم اصدار دليل لعمل اللجنة مع توضيح للآلية وتعديل الاستمارة وآلية التقييم.
- أن يتم تحديد رئيس اللجنة من قبل وزير الحكم المحلي، ليقوما معاً باختيار الأعضاء لها.

الهيئات المحلية الفائزة

كانت الهيئات المحلية الفائزة بالجائزة لعام (٢٠١٢) هي:

- فئة البلديات (أ+ب): بلدية الخليل بالمرتبة الأولى ثم بلدية نابلس بالمرتبة الثانية وبلدية سلفيت بالمرتبة الثالثة.
- فئة البلديات فئة (ج+د): بلدية تفوح بالمرتبة الأولى ثم بلدية عتيل بالمرتبة الثانية وبلدية علار بالمرتبة الثالثة.
- مجالس قروية: مجالس قروي دار صلاح بالمرتبة الأولى ثم مجلس قروي العقبة بالمرتبة الثانية ومجلس قروي صرة بالمرتبة الثالثة.

وتم تسليم الجوائز في احتفال مركزي تحت رعاية الرئيس محمود عباس في قصر الثقافة في مدينة رام الله يوم الاثنين الموافق (٢٠١٢/١٢/١٠).

دروس وعبر

خلال فترة العمل التي استمرت سبعة أشهر، كان لا بد من الخروج بدروس وعبر للاستفادة منها مستقبلاً ومنها:

- إن عمل اللجنة ومهما تحققت شروط الشفافية ستواجه ببعض الانتقاد من البعض.
- إن العمل يتطلب بذل جهد ووقت، والأنسب أن يكون عضو اللجنة ممن يتوافر له الوقت لهذا العمل.
- أن يتم إعلام الجهات الفائزة قبل الحفل الختامي، للتأكد من تواجدها يوم الاعلان بشرط الحفاظ على سرية النتائج قدر الإمكان.
- أن يتم التأكد من برنامج الحفل كاملاً مع الوزارة قبل إعلانه.
- أن يتم الانتباه أكثر لمن تعطى له الشهادات والدروع يوم الحفل.
- أن يتم الاتفاق مسبقاً مع الوزارة عن آلية تسليم الشهادات والدروع قبل يوم الحفل.

جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي في عامها الثاني (٢٠١٢)

استمرار ونجاح ومباركة

رشا سليمان
العلاقات العامة والإعلام

إن الإيمان بما تعمل وبنتيجة ما تقدم يقودك في النهاية لأهدافك النبيلة، فبالجهد الصادق والأعمال الدؤوبة تسير بالخط المتصاعد المرسوم باتجاه خططك الاستراتيجية والفرعية، حيث جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي كانت وما زالت تحصد صداقات وعلاقات مثمرة بين قطاع الحكم المحلي من جهة وبين الصحفيين ونقابة الصحفيين من جهة أخرى وبلمسات ألمانية تضفي على المشروع صورة أنقى.

لقد حرصنا في هذه الجائزة على توخي المصداقية والشفافية مع النفس، والتي ستلقي بظلالها على المتنافسين ويشعرون بجدية ونزاهة هذا الحدث المستمر بتكافل جميع الجهات المشاركة.

من جهته تحدث وزير الحكم المحلي المهندس خالد فهد القواسمي عن تجربة الجائزة ومدى تاثيرها الإيجابي على قطاع الحكم المحلي وتغيير في الصورة الذهنية لدى المواطن. كما أشادت السيدة وولف ممثلة جمهورية المانيا لدى فلسطين بالتعاون بين فلسطين والمانيا في جميع المجالات وأن هذه الجائزة المهمة هي نتاج مهم للتواصل وتوضيح أعمال القطاع والمشاريع المنفذة والمعضلات التي يجب التعامل معها في المستقبل.

كما أكد نقيب الصحفيين أن وزارة الحكم المحلي، من أهم الوزارات التي تتعاون مع الإعلاميين ولذا هي الوزارة الأكثر تواجداً في الإعلام الفلسطيني، وذلك لحجم عملها والقطاع الكبير الذي تشرف عليه، والسبب الأهم هو جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي فهي قامت لمدة سنتين على التوالي بتمييز قطاع الحكم المحلي مع الإعلاميين وطبيعة التعاون مع قطاع الإعلام، لذا نشيد بباقي الوزارات بأن تحذو حذو وزارة الحكم المحلي بهذه الجائزة والتجربة الفريدة من نوعها.

وكان ذلك في احتفال الصحفي صديق الحكم المحلي بتاريخ (٢٠١٣/٢/١١) في فندق الموفمبيك في رام الله، تم فيه توزيع جوائز على الإعلاميين عن العام المنصرم (٢٠١٢) في جميع مجالات الإعلام (المكتوب، والمرئي، والمسموع، والتصوير) وكان الاحتفال مزيّناً بحضور ثلة من الصحفيين المرموقين في فلسطين وبحضور مندوبين عن الوكالات والمؤسسات الإعلامية من تلفزيونات وإذاعات وصحف ووكالات أنباء...، كما كان الاحتفال برعاية الوزير القواسمي وبحضور ممثلة جمهورية المانيا الاتحادية لدى فلسطين السيدة بربرا وولف ومؤسسة التعاون الألمانية (GIZ) الداعمة لهذا الاحتفال ونقيب الصحفيين د.عبد الناصر النجار شركاؤنا في الجائزة.

وقامت وزارة الحكم المحلي في هذا الاحتفال بتوزيع شهادات على ثلاث مجموعات من الصحفيين الذين شاركوا في دورات تدريبية في مجال التحقيق الاستقصائي من جميع أنحاء الضفة بمن فيهم طلاب سنة أخيرة إعلام من جميع جامعات الضفة الغربية بواقع (١٥) صحفياً في كل دورة و (٢١) طالباً. وهذا التدريب كان من مخرجات جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي لعام (٢٠١١) واستمراراً للتعاون مع نقابة الصحفيين... وبناءً على ذلك فقد فتحنا المجال للطلاب من تخصص الإعلام للمشاركة في التنافس على هذه الجائزة لعام (٢٠١٢) وللأعوام القادمة، حيث قدمت مؤسسة التعاون الألمانية جائزة إضافية لهم وفاز عنهم الطالب محمد عواودة عن فئة الإعلام المكتوب للطلاب من جامعة بيرزيت.

وهذا يقودنا إلى ذكر أسماء الفائزين لعام (٢٠١٢) من جميع الفئات وهم:

الإعلام المسموع:

فقد فاز عن فئة الإعلام المسموع: الصحفي مصطفى الجوهري – إذاعة صوت فلسطين – جنين- الذي قدم تقريراً حول المواءمة بين القانون والواقع (المواءمة البيئية للمعاقين) بالجائزة الأولى، وجدير بالذكر أن الصحفي الجوهري هو من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وقد عرض عليه نتيجة لذلك المشاركة في مسابقات عالمية.

أما الجائزة الثانية فكانت من نصيب محمد العزموطي - راديو القمر – أريحا - عن تقرير حول مجالس الخدمات المشتركة.

والجائزة الثالثة للإعلامية ريما الجمرة - إذاعة صوت فلسطين - رام الله - عن برنامج أرض وسما (وادي قانا).

الإعلام المرئي:

أمـا بخصوص فئة الإعـلام المرئي فقد تم حجب الجائـزة الأولى من قبل لجنة التحكيـم لعدم استيفاء الشـروط، في حين إن الجائـزة الثانية كانت من نصيب الإعلامي أحمد حبيّة- تلفزيون فلسطين- رام الله- عن تقرير مصور حول المياه العادمـة (قرية الجيب/ شمال القدس)، كما نال الإعلامي حمزة الخطيب وكالة وفـا- الخليل الجائزة الثالثة، حيث قدم تقريـراً مصوراً حول تفكيك وتقسيم ثم حـرق النفايات الصلبـة الإسرائيلية داخل التجمعـات السكانية (إذنا / الخليل) وإعادتها لمواد خام إلى إسرائيل.

الإعلام المكتوب:

وفـي مجـال الإعلام المكتـوب فاز بالجائـزة الأولى الصحفي شـادي عبد الله- صحفـي وإعلامي حر من طولكـرم عن تحقيق صحفي حـول («الحفاصي» تمثل العصـر الحجري في القرن الواحـد والعشرين). وكانت الجائـزة الثانية لبسام أبـو الـرب- من وكالة الأنباء الفلسطينية وفـا– رام الله- حيث قدم تقريراً حول إصابات واستيـاء من تلكؤ البلدية عن تعبيد شارع في البيرة، أما الجائزة الثالثة فذهبـت للصحفي منتصـر حمدان – جريـدة الحياة الجديـدة- رام الله- عن تقريـر (اتفقوا علـى القوائم واختلفـوا على المناصـب – التدقيق فـي التقارير المالية والإدارية للهيئات المحلية السابقة قد يهدد «قوائم التوافق»).

التصوير:

وبالنسبة للتصوير فقد نالت الجائزة الأولى الإعلامية رغدة عدوي من - تلفزيون فلسطيـن-رام الله- عن صورة لقرية بتير غرب بيت لحم، حيث أن الصورة تعبر عـن جدار الضم والفصل العنصري الذي يعمل الاحتلال على إقامته في القرية، والأراضـي التـي يمر منهـا قطار للسكـة الحديديـة والتي هي عبارة عـن أراض للمزارعيـن وتعد مصـدر دخلهم الرئيسي، يذكر أن هـذه هي منطقة المدرجات الزراعية التي سوف تدخل لائحة التراث العالمي». وحول الجائزة الثانية فحصل عليهـا الإعلامـي عصام الريماوي- جريـدة الحياة الجديـدة- رام الله- صورة للانتخابـات. والإعلامي مجدي اشتيه المصـور الفوتوغرافي وكالة (أسوشييتيد برس)- رام الله حاز على الجائزة الثالثة - صورة لتراكم النفايات.

ولقد تم تكريم الحكام الذين كانوا لبنة أساسية في عملنا وهم الآتية أسماؤهم:

حـكام فئة الإعلام المرئـي (الأستاذة نور عودة مديرة مركـز الإعلام الحكومي والناطـق باسم الحكومة الفلسطينية، والمخرج عبـد السلام أبو الندى خبير في تطوير الإعـلام ورئيس جمعيـة المخرجيـن الفلسطينيين للسينمـا والتلفزيون، والأستاذ أسامة عبد الله محاضر في جامعة النجاح الوطنية).

حكام فئة الإعلام المسموع (الأستاذ نبهان خريشة محاضر في جامعة بيرزيت- وعضو في نقابة الصحفيين، والأستاذ وليد نصار مدير شبكة راديو أجيال وأنغام الإذاعية، والأستاذ ايهاب الجريري مدير شبكة راية الإذاعية).

حـكام فئـة المكتـوب (الدكتـورة وداد البرغوثي محاضـر في جامعـة بيرزيت، والأستـاذ أيمن المصري محاضر فـي جامعة النجاح، والأستـاذ صالح مشارقة محاضر في جامعة بيرزيت).

حكام فئة التصوير (الأستاذة رولا حلواني محاضرة في جامعة بيرزيت، والأستاذ جمـال العـاروري مصور صحفي ومحاضر فـي الكلية العصريـة، والأستاذ علاء بدارنة مصور الوكالة الاوروبية).

كمـا تـم تكريم المؤسسـات الإعلامية التـي تعاملت مع قضايـا الحكم المحلي (وكالة معاً ووكالة وفا والصحف المحلية الثلاث وتلفزيون فلسطين وراديو راية وراديو أجيال).

وكان الاحتفال بمثابة ملتقى إعلاميين محترفين واعلاميين قيد التمرس (طلاب إعـلام) منطلقين بفرحة لدخول عالم الصحافـة، وغمرت وزارة الحكم المحلي فرحـة غامرة لنجاح هـذا الجهد والتجمـع الرائع الذي جمعنا فـي ذلك الزمان والمكان والذي نطمح في استمراره للسنوات القادمة.

جديـر بالذكـر أن هـذا العـام (٢٠١٣) يحمـل موضوعاً محـدداً للجائـزة وهو المشاركـة المجتمعيـة والمساءلـة المجتمعيـة التي تسعـى الوزارة مـن خلالها للوصول إلى الصورة الأقرب لخدمة المواطن وتسهيل أمور حياته ومشاركته.

عرابة
رابية دوثان والمجد التليد

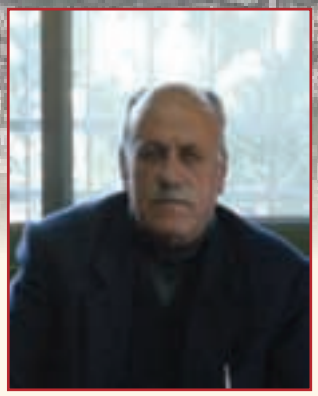

عدنان محمد موسى
رئيس البلدية

تقع عرابة إلى الجنوب من مدينة جنين على بعد ثلاثة عشر كيلومتراً، عرفها الكنعانيون باسم (دوثان) أما بخصوص تسميتها (عرابة)، فاختلفت الأسباب فمنها من يقول أنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى النبي اعرابيل، ومنهم من قال أنها اختصار لـ (على رابية) أي على منطقة مرتفعة ومن أهم المعالم الأثرية فيها: تل دوثان وتل المحفر، والجامع الشمالي، وقصور آل عبد الهادي، وسرايا آل أبو عبيد وهي مواقع تاريخية بنيت في أواخر القرن التاسع.

تقع عرابة على تلة مرتفعة تمتد من الشرق إلى الغرب، وتوسعت البلدة عمرانياً باتجاه أفقي لتشمل الواديين المحاذيين لتلك التلة حتى وصل امتدادها الآن إلى التلال المجاورة وترتفع (٣٤٠) متراً عن سطح البحر، وتبتعد عن بيت المقدس باتجاه الشمال نحو (١٠٠) كيلومتر ويحدها من الشمال قرى كفيرت وكفرقود، ومن الجنوب فحمة وعجة، وشرقاً مركة وقباطية وبرقين، وغرباً النزلة ويعبد. وموقعها وطبيعة الأراضي السهلية يجعلها معتدلة المناخ، ويصل معدّل الأمطار الموسمية (الشتوية) حوالي خمسمائة ملم. وتبلغ مساحة الأراضي السهلية والجبلية في عرابة (٤٥،٠٠٠) دونم، وعدد سكانها في عام (٢٠١٠) (١١،١٤٦) نسمة، ويوجد فيها سبع مدارس (واحدة تابعة لوكالة الغوث)، ويوجد مدرسة ثانوية للبنات عام (٢٠١٢)، أما شبكة الكهرباء فتغطي (٩٩,٥٪) من المباني السكنية، وشبكة المياه تغطي (٩٨,٥ ٪) من المباني السكنية وتتم إنارة (٨٠ ٪) من شوارع البلدة.

الرؤية التنموية لعرابة:

انطلاقاً من تشخيص واقع عرابة الذي قدّم المنطلقات والمقوّمات والمحدّدات المحلّية في البلدة مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الإقليمي والوطني وتطلعات وطموح أهل البلدة في مستقبل أفضل لبلدتهم. تمت صياغة الرؤية التنموية بمشاركة واسعة من ممثلي المؤسسات والجمعيات واللجان المختلفة ومن خلال سلسلة طويلة من ورشات العمل. واتفقوا على رؤية تنموية مشتركة لعرابة:

«عرابة خضراء جذابة ذات طابع سياحي وزراعي واقتصادي متقدم ونهضة تعليمية وثقافية متميزة بمخطط هيكلي متطور وعلاقات اجتماعية مترابطة ومشاركة مجتمعية فاعلة لتبقى شرياناً حيوياً متوسطاً لمدن الشمال».

تأسست بلدية عرابة عام (١٩٦٣)، حيث بدأ الدوام فيها بتاريخ (٢٢ /٩ /١٩٦٣)، وكانت مؤلفة من (١١) عضواً برئاسة متصرف لواء جنين، وكان يقوم مقام رئيس البلدية المرحوم/ محمود عبدالفتاح العارضة، وفي سنة (١٩٦٦) جرت انتخابات مجلس بلدي جديد، وتم تعيين المرحوم / عفيف محمد الحسن رئيساً للبلدية دون خوض الانتخابات.

وفي سنة (١٩٧٢) أجرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أول انتخابات في زمن الاحتلال، وقد تم انتخاب المرحوم / عفيف محمد الحسن رئيساً للبلدية.

وفي سنة (١٩٧٦) جرت انتخابات جديدة لانتخاب مجلس بلدي جديد، وقد تم انتخاب المرحوم / محمود عبدالفتاح العارضة رئيساً للبلدية حتى توفي عام (١٩٨٥) وبعدها أنتخب المرحوم / غالب خليل أبو صلاح رئيساً للبلدية من قبل الأعضاء، وفي سنة (١٩٩٦) أقيل المجلس المنتخب وتم تعيين لجنة بلدية من قبل وزارة الحكم المحلي برئاسة / أنور أحمد عز الدين.

وبتاريخ (١٨ / ١ / ٢٠٠٤) تم تكليف / نصر آدم نعيم، من قبل الحكم المحلي رئيساً للجنة تسيير أعمال البلدية.

وفي تاريخ (٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤) جرت انتخابات المجلس البلدي المؤلف من (١٣) عضواً وتم انتخاب / أديب محمد عبدالفتاح العارضة

رئيساً للبلدية، (وفي ٢٠١٢/١٠/٢٠) جرت انتخابات جديدة للمجلس البلدي المؤلف من (١٣) عضواً وتم انتخاب / عدنان محمد سعيد موسى رئيساً للبلدية.

أهم التحديات التي تواجه بلدية عرابة:

- نقص مياه الشرب خاصة في فصل الصيف.
- عدم وجود شبكة صرف صحي.
- وجود خلل في عدادات الكهرباء مسبقة الدفع (النظام المصري).
- الديون المتراكمة على المواطنين منذ عشرات السنين.
- المناطق المصنفة (ج) والتابعة للاحتلال الإسرائيلي، مما يعيق عملية التوسع العمراني.
- ضعف القدرة الكهربائية وعدم وجود رافعة كهرباء.
- وجود مستعمرة مابو دوثان من الجهة الغربية للبلدة.
- الحاجة إلى تنفيذ الشارع الرئيسي.

أهم الطموحات المرجو تحقيقها:

- حفر بئر ارتوازية للمياه.
- عمل شبكة صرف صحي.
- تغيير عدادات الكهرباء مسبقة الدفع (النظام المصري) إلى عدادات أحدث وأدق.
- رفع القدرة الكهربائية من (١) ميجا إلى (٣) ميجا واط.
- شق وتعبيد الشارع الرئيس.

الإنجازات خلال السنوات السبع الماضية:

- بناء مستوصف صحي.
- بناء مدرسة أساسية للبنات، حيث أصبح عدد المدارس في البلدة ثماني مدارس.
- إضافة غرف صفية ووحدات صحية للمدارس.

- بناء وتشطيب قاعة متعددة الأغراض في المتنزه.
- عمل متنزه بمساحة (١٤) دونماً.
- بناء وتشطيب مبنى نادي شباب عرابة ومبنى نادي الطفل الفلسطيني.
- ترميم قصرين من قصور البلدة القديمة.
- تعبيد شوارع داخلية (عدة مراحل).
- صيانة شبكة الكهرباء وإضافة محولات جديدة وتغيير الشبكة إلى كوابل معزولة.
- إضافة خطوط ناقلة للمياه.
- إنجاز مشروع تصريف مياه الأمطار (جزئي).
- بناء وتشطيب مجمع تجاري ومجمع للسيارات.
- شق العديد من الطرق الزراعية.
- إنجاز مخطط هيكلي جديد.
- بناء جدران استنادية.
- تركيب عدادات الدفع المسبق للكهرباء.
- عمل خطة تنموية استراتيجية.
- بناء طابق جديد لمقر البلدية.
- تجميل مدخل البلدة.

وادي فوكين

آرامية الفوك (الشوك) فولاذية الهمة خضراء الواقع

أحمد سكر
رئيس مجلس قروي وادي فوكين

وادي فوكين قرية فلسطينية تنتشر وتنبسط مبانيها على جانبي الوادي من جهته الشمالية وعلى نهايات المنحدرات الغربية لجبال القدس – الخليل، على بعد (١٣) كيلومتراً إلى الغرب من مدينة بيت لحم، ترتفع عن مستوى سطح البحر (٦٤٠) متراً، وعدد سكانها (١٣٠٠) نسمة وفقاً لأخر احصائية.

وتحد القرية من الشمال بقايا قرية القبو التي هدمت عام (١٩٤٩) ومن الشرق الشمالي قرية حوسان ومن الشرق قرية نحالين ومن الجنوب قرية الجبعة، أما من الغرب فخط الهدنة الذي تم ترسيمه في أيار عام (١٩٤٩) بعد شهر من توقيع اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل في جزيرة رودس في الرابع من نيسان (١٩٤٩)، وهو الخط الذي قسم أراضي وادي فوكين إلى قسمين هما: منطقة (صناصين) التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية، وما تبقى من وادي فوكين الحالي الذي الحق بالمملكة الأردنية في حينه. ووراء خط الهدنة توجد قرى العرقوب التي احتلت عام (١٩٤٨) ومنها على سبيل المثال قرى التنور وبيت عطاب ودير الهوى وعلار وام الروس وبيت نتيف ورأس أبو عمار وديربان وصولاً إلى قريتي بيت جبرين وزكريا غرباً.

وكلمة (فوكين) تعود بأصلها إلى اللغة الآرامية القديمة (فوك) وتعني الشوك وحرفت مع الزمن إلى (فوكين) ليصبح معنى وادي فوكين (وادي الشوك)، وتسمى الواد الأخضر لخضرتها الدائمة عل مدار السنة.

وتبلغ مساحتها قبل عام (١٩٤٨) (١٢٠٠٠) دونم، وبعد النكبة تعرضت للنهب والمصادرة خلال عمليات المصادرة و بناء المستعمرات الجارية منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم، ولم يتبق من أرضها سوى مساحة (٣٥٠٠) دونم، والمخطط الهيكلي للقرية يقف على مساحة (١٩٨) دونماً فقط وباقي المساحة عرضةً للمصادرة.

وقد تعرضت القرية لعملية هدم بشعة نفذتها القوات الإسرائيلية عام (١٩٤٨)، ونجت بعض البيوت فقط من عمليات الهدم تلك، وفي العام (١٩٥٦) عادت القوات الإسرائيلية وشنت هجوماً على القرية وبعد سلسلة من التهديدات والعمليات العسكرية الإسرائيلية على أهالي القرية تم ترحيلهم فسكنوا مخيم الدهيشة للاجئين.

وقد واصل أهالي وادي فوكين السكن في مخيم الدهيشة للاجئين، وفي الصباح من كل يوم يتوجهون إلى قريتهم لتعمير أرضهم الزراعية والعمل فيها حتى ساعات المساء ثم يعودون إلى مخيم الدهيشة.

وفي نهاية شهر آب (١٩٧١)، بدأت اجتماعات متواصلة شارك فيها العديد من أهالي وادي فوكين، وناقش خلالها المزارعون وأهالي القرية اقتراح العودة إلى القرية والشروع في إعادة بناء وادي فوكين من جديد، واتفق المشاركون بعد أن اقتنعوا بالفكرة وتحمسوا لها بأن يتم إقناع الأهالي بالانضمام لحملة العودة السلمية للقرية، والتي تمت بتاريخ (١٩٧٢/٢/١٦)، وبذلك حققت قرية وادي فوكين سابقة في التاريخ الفلسطيني بصفتها أول قرية فلسطينية مهجرة عاد أهلها إليها بعد ما يزيد عن ستة عشر عاماً من اللجوء في مخيم الدهيشة، حيث تتكون القرية من حمولتين هما: المناصرة والحروب ويتفرع من حمولة المناصرة عدة عائلات هي: عطية وسكر ومفرح والأقرع وعساف.

المستعمرات والقرية:

كما يواصل الاحتلال سياسة المصادرة والسيطرة على الأرض فقد أقام المستعمرات الإسرائيلية في الجهة الشرقية من القرية على جزء من أراضيها وهي مستعمرة هدار بيتار والتي أنشئت في العام (١٩٧٨)، ومستعمرة بيتار عيليت والتي بدأ إنشاؤها في العام (١٩٨٥) والتي بدورها تتوسع على حساب أراضي القرى المحيطة نحالين وحوسان، ومستعمرة تسور هداسا من الناحية الغربية من القرية، وأصبحت قرية وادي فوكين محاطة بالمستعمرات الإسرائيلية من جميع الجهات، كما وضعت سلطات الاحتلال المخطط الهيكلي وهو أشبه بسجن للقرية يمنعها من توسعها الطبيعي، مما أدى إلى اكتظاظ البناء فالمساحة المسموح للسكان باستخدامها للبناء فقط (١٩٨) دونماً، والاحتلال الإسرائيلي يمنع توسيع المخطط الهيكلي للقرية، وفي الوقت الحالي تتعرض القرية لهجمة استعمارية شرسة تهدد بابتلاع مساحات واسعة من أراضيها، حيث هناك مخططات لبناء وحدات جديدة في مستعمرات بيتار عيليت وتسور هداسا.

ناهيك عن اعتداءات مستوطني المستعمرات

المستمرة على المزارعين، وخلال العام (٢٠١٢) قامت سلطات الاحتلال بتقديم اخطارات لوضع اليد على (٢٥٠٠) دونم جديدة معرضة للمصادرة لصالح بناء المستعمرات وجدار الضم والفصل العنصري.

ويعمل غالبية الأهالي في الزراعة كحرفة رئيسة، حيث الأراضي الزراعية الخصبة حباها الله بنعمة ينابيع الماء التي تزيد عن سبعة ينابيع، وتمتاز خضراواتها بالجودة العالية ولذة الطعم، لكن ما يحدث من استيطان استعماري ومصادرة الأراضي شوه جمال الطبيعة في القرية وعرض ينابيعها لخطر التلوث وأضعف من استدامتها.

صورة لمستوطنة بيتار عيليت المحاذية للقرية

أهم الآثار الموجودة في القرية:

- خربة تبنة وتقوم على قرية تمنة الكنعانية.
- دير بعل وهو دير بيزنطي يقع على قمة جبل.
- كنيسة تعود للعصر البيزنطي تقع على نبع ماء.
- هناك بعض الخرب وهي: (خربة سربالة، وخربة فراش التي تعود للعصر اليوناني).
- هناك الكثير من الكهوف المنحوتة في الصخر والتي تعود إلى عصور مختلفة وتسمى (النماويس).
- المسجد الحالي أقيم على أنقاض مسجد عمري بني في عهد الخليفة عمر بن الخطاب أيام الفتح الإسلامي.

أهم المشاريع التي نفذها المجلس القروي خلال العام (٢٠١٢):

- مشروع تأهيل الشارع الرئيس الممول من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا بإدارة صندوق الأقصى- البنك الإسلامي للتنمية – جدة، بقيمة بلغت (١٧٠٠٠٠) دولار.

صورة قبل تنفيذ المشروع

صورة بعد تنفيذ المشروع

- مشروع شق طريق البص والخلة: الممول من جمعية التنمية الزراعية من خلال مشروع تحسين مستوى المعيشة، وبقيمة بلغت (٢٢١٩٢) دولاراً، وساهم المجلس القروي بـ (٢٥٪).

صورة قبل شق شارع البص

صورة بعد شق شارع البص

صورة قبل شق شارع الخلة

صورة بعد شق شارع الخلة

- مشروع شق وتوسيع طريق المعلقات:

الممول من جمعية التنمية الزراعية من خلال مشروع تحسين مستوى المعيشة، بقيمة بلغت (٢٦٧٥١) دولاراً، ساهم المجلس القروي بـ (٢٥٪).

زيارة وزير الحكم المحلي ومحافظ بيت لحم إلى القرية بتاريخ (٢٠١٢/٢/٢٣)

المشاريع الحالية:

- مشروع إنارة شوارع القرية

المشروع قيد التنفيذ وسيتم الانتهاء من تنفيذه في الأيام القادمة، وتقوم شركة الكهرباء حالياً بزراعة الأعمدة وتمديد الشبكات، والمجلس القروي قام بشراء وحدات الإنارة وسيتم تركيبها بعد الانتهاء من تمديد الشبكات.

- مشروع إنشاء حديقة عامة:

المشروع قيد التنفيذ حالياً بالتعاون بين المجلس القروي وجمعية مزارعي بيت لحم وجمعية تنمية الشباب، بتمويل من جمعية كنائس البروتستانت في سويسرا، بقيمة (١٤٠٠٠) دولار.

صورة لموقع المشروع

- مشروع تأهيل قنوات المياه الزراعية:

المجلس القروي يقوم بتنفيذ المشروع حالياً بدعم من برنامج خلق فرص العمل في وكالة الغوث. وسيتضمن المشروع إعادة تأهيل لقنوات المياه الزراعية وشق قنوات جديدة، ويهدف إلى تحسين جودة عيون المياه وتعزيز استدامتها، وسيتم تأهيل نحو (١,٥) كيلومتر بشكل جزئي وكلي لبعض المناطق.

أهم احتياجات القرية والمشاريع قيد التصميم تلبية لاحتياجاتها:

يسعى المجلس بالتعاون مع المؤسسات المحلية لتصميم خطة استراتيجية للقرية، تتضمن أهم الاحتياجات والأولويات التي يجب العمل عليها، وبشكل عام فإن القرية بحاجة إلى مجموعة من الاحتياجات أهمها:

- بناء مقر للمجلس القروي.
- مشروع توسيع المخطط الهيكلي للقرية، خاصة وأن المخطط الحالي (١٩٨) دونماً فقط.
- بناء(١٠) غرف صفية لمدارس القرية.
- تأهيل ساحات المدارس وبناء أسوار لمحيطها.
- تعبيد طريق البص طول (٢) كيلومتر.
- تعبيد طريق الواد بطول ثلاثة كيلومترات.
- إعادة تأهيل شوارع القرية الداخلية وتوسيعها وتعبيدها بطول ثلاثة كيلومترات.
- مشروع إنشاء ملعب رياضي خماسي.
- مشروع بناء قاعة ثقافية ورياضية متعددة الأغراض.
- إعادة تأهيل لمباني تراثية قديمة.
- مشروع تأهيل ممر سيل مياه الأمطار السنوية وبناء خزان للمياه.
- مشروع إنشاء خيمة سياحية بيئية على الأراضي الزراعية لتشجيع عملية التسويق للمنتوجات الزراعية.
- تركيب إنارة بالطاقة الشمسية للمزارعين.
- مشاريع لدعم المزارع وتعزيز صموده على أرضه أمام مخططات الاحتلال ومطامعه.

عابود
أم المعابر والتسامح

عابود هذه القرية الوادعة التي ضربت جذورها في عمق التاريخ، قطعة من فسيفساء هذا الوطن، تسكن أهلها ومن عاشرها أينما توجهت بهم سبل الحياة وتعيش فيهم بمواقعها الخلابة... هؤلاء ينتمون لبعضهم بروابط عميقة وعادات وتقاليد وماض وحاضر ومستقبل مشترك. ومشرق. بعد أن هدأت معركة الانتخابات المحلية، تسلمنا مهامنا في إدارة مجلس قروي عابود، وهنا تكشف أمامنا الحمل الذي حملناه أنا وزملائي، وأصبحت نظرتنا إلى قريتنا مختلفة وأكثر مسؤولية وعند استلامي نسختي من مفتاح باب المجلس نظرت إلى مبنى مجلسنا الذي يشكل مبناه المتواضع حالة جمع بين القديم والحديث، بناه الأجداد كعيادة طبية وقاعة أضيفت إليه، إنها عابود التي نعشق ونحب.

يبلغ عدد سكان عابود التي تقع في شمال غرب رام الله وتبعد عنها (٣٠) كيلومتراً (٢٢٠٠) نسمة، وتطل على الساحل الفلسطيني في نهاية سلسلة جبلية، حيث من قمة جبل بربارة يكون أمامك الساحل ومدينة اللد ومطارها لتكون شاهداً على حاضر فلسطين الصعب...

وأُطلق عليها اسم عابود نسبة لتعدد المعابد فيها، كما ورد في ياقوت الحموي (معجم البلدان)، وكذلك في رسالة الماجستير للأستاذ ابراهيم نيروز، التي حملت عنوان المفقود في كنائس عابود، حيث احتوت على تسع كنائس وباق منها ثلاث كنائس حديثة. تتميز بالتسامح وتجسد وحدة الشعب وتعايش الديانتين السماويتين الإسلام والمسيحية منذ القدم. وفيها الكثير من الآثار التاريخية للديانتين ويسود الوفاق والتآلف بين أهلها وتربطهم علاقات متينة تراعي خصوصية كل ديانة.

الإنجازات التي تمت في عهد المجلس السابق وقامت بالإشراف عليها والمساعدة في تنفيذها وزارة الحكم

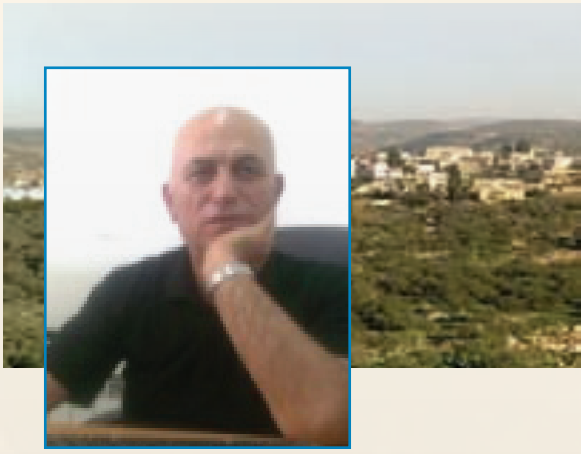

حسين عبد المجيد البرغوثي
نائب رئيس المجلس القروي

المحلي، مدخل عابود الرئيسي وبعض الشوارع الفرعية.

احتياجات القرية

تعاني القرية ما تعانيه بقية القرى الفلسطينية، التي تتلامس مع الخط الأخضر من اقتطاع ومصادرة الأراضي بشكل جائر على يد سلطات الاحتلال لإقامة جدار الضم والفصل العنصري، حيث فقدت عابود ستة الاف دونم من أراضيها وأصبحت خلف الجدار ولا يمكن الوصول إليها.

وهناك طريق التفافي ابتلع الكثير من أراضيها واقتلع أشجار الزيتون، التي كانت تشكل أملاً ومستقبلاً لأصحاب الأرض.

يعاني أهل القرية معاناة كبيرة في الوصول إلى أراضيهم ومنهم من حرم من الاستفادة منها وفقد مصدر رزقه في تلك الأراضي، مما شكل ضائقة اقتصادية لأهل القرية ودفع بالكثير منهم للبحث عن عمل في رام الله وخارج الوطن.

ومن أجل تعزيز صمود أهلنا في أرضهم والمحافظة على وجود القرية والنهوض بها، لابد من تقديم خدمات تلبي متطلبات الاقامة فيها وتوفير الحياة الكريمة لأهلها، وعليه لابد من دعم المؤسسات والجمعيات والوزارات وأجهزة دولتنا العتيدة لتوفير البنية التحتية من شبكات مياه ومجاري وطرق معبدة وأخرى زراعية، والطموح إلى إنشاء مناطق زراعية وصناعية وسياحية، والعمل على استغلال كل شبر من أراضينا للنهوض بالاقتصاد الريفي وتشجيع أبناء القرية الذين اغتربوا بالعودة إليها والاقامة فيها والاستثمار وتشغيل أبنائها.

الاحتلال يقوم بالتدمير ومصادرة حتى الهواء، فهو من قام بنسف وتدمير كنيسة بربارة التاريخية بحجة أمنية، زائفة. كما قام بمنع تقديم الخدمات كما يجب، حيث منع إقامة مكبات النفايات على أرضنا، وكذلك تتكات النضح من القيام بعملها وسلب المياه وأغلق الطريق الرئيس الذي يربطها بالقرى المحيطة، مما شكل افقاراً للقرية وأهلها.

إن قرية عابود قدمت قوافل من الشهداء والأسرى وساهمت في الانتفاضتين والثورة الفلسطينية من أجل اعلاء شأن الوطن وتحريره من براثن الاحتلال. لذا تستحق منا كل جهد مبذول لخدمتها. لذا أتوجه لكل وزارة وكل مؤسسة وكل مسؤول وكل مواطن أن يساعدنا في النهوض بقريتنا وخدمتها، كما أحث على النهوض بالريف الفلسطيني ككل وأخص القرى التي تعاني من جدار الضم والفصل العنصري.

ولايفوتني أن أتقدم بالشكر لوزارة الحكم المحلي ومختلف مديرياتها على جهدها المبذول في رعاية التجمعات السكنية من مدن وقرى وما تقدمه من توجيه ورعاية للمجالس القروية.

وعابود التي اشتهرت بالزجل والموال الشعبي، لابد من أن أُمثلها من هذا المقام وأقول:

جبلنا

يطل على بيوت قريتنا
يحرسها
أصبح لنا عنوان
يحتضنها
يعطيها الأمان
نتسابق إليه وعليه
يلتقينا بذراعيه ويحضننا
يحنو على طفولتنا
يولد لدينا العنفوان
يحملنا إليه
يعلو بنا إلى قمته
نلاعبه يلاعبنا
نلامس الغيم
ونسيمات الصيف تداعب وجوهنا
تجفف عرقنا
تجوب غنيمات سفوحه
يجتمع عليه الرعيان
ناي يصدح في المكان
ويرغول يلهب الأشجان
نسوة تجوبه
تلتقط الزعتر
وفي واديه تأخذ الشومر
ضحكات
أغنيات
إنه جنتنا
قبلتنا
يرقبنا
يبتسم لبسمتنا
يبكي ألما اذا الشوك تسلل لقدمنا
من اللا مكان أتاه ثعبان
سكنه
شن علينا العدوان
بنى جحراً ومغتصبة
هجرت الرعيان
وتفرق الصبيان
هجرت ملاعبنا
سالت دموع جبلنا
يتردد صدى عويله في الوديان
أين أنتم؟
أعيدوا إلى الأمان
عاهدناه
وما زلنا نصارع الثعبان

قرية رافات
بين الإنجاز والطموح

سامر طه
مسؤول المشاريع في المجلس القروي

إلى الشمال من مدينة القدس وعلى بعد (١٢) كيلو متر تقع قرية رافات الكنعانية الأصل والتاريخ وبتعداد سكاني (٢٥٠٠) نسمة. سياسة التهويد والعزل فصلتها عن المدينة المقدسة كحال جاراتها الأخريات وباقي المناطق الفلسطينية. ولعل هذا الموقع الذي تشارك فيه حدود ثلاث بلديات هي (البيرة، ورام الله، وبيتونيا) أكسبها ميزة وخاصية غاية في الأهمية من نواح عدة.

تبلغ مساحة القرية (٤٥٠٠) دونم، تمت مصادرة أكثر من نصف مساحتها بشكل عشوائي وعلى مراحل وفي فترات مختلفة لادعاءات أمنية واهية، فكان ما صودر في بناء جدار الضم والفصل العنصري، ولتوسعة معسكر عوفر، إضافة إلى شق طريق التفافي من الشمال يؤدي إلى معبر بيتونيا.

الآثار الموجودة في البلدة:

تضم القرية العديد من الشواهد والآثار القديمة من أبرزها مجمع البلدة القديمة ومسجدها، والعديد من الكهوف الصخرية المنحوتة والتي تستخدم لغرض السكن وبعضها لدفن الموتى، ومقام قديم لأجداد العائلات الموجودة فيها وهي عائلة (طه، وضيف الله، والشيخ، ومحمد، وأبو حسان، وعلقم، وحمدان، وعمر، وحباس).

تطور الهيئة المحلية:

على ضوء التحول السياسي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية عام (١٩٩٤) عقب توقيع اتفاقية أوسلو وما ترتب على ذلك من إنشاء للمؤسسات، وبالتالي مأسسة العمل في مختلف المجالات، حيث يمكن اعتبار مجالس الهيئات المحلية من أهمها.

ومجلس قروي رافات كغيره من الهيئات الأخرى، أنيطت به مسؤولية التنمية والتطوير وتوفير أكبر قدر من الخدمات للسكان ومن خلال الإتصال والتواصل مع الجهات المعنية المحلية والاوروبية والغربية، وهو عضو في مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لقرى شمال القدس.

يذكر أن هذا المجلس، الذي بدأ عمله بنواة على شكل لجنة مشاريع دون مقر خاص، استطاع في أعقاب بدء التشريعات الخاصة بالهيئات المحلية أن يخرج إلى ما هو عليه الآن.

المشاريع المنجزة في البلدة:

- إنشاء مقر للمجلس مكون من طابقين وعلى مرحلتين.
- توسيع وتأهيل الطريق الرئيس المؤدي إلى رام الله.
- تعبيد الطرق الترابية الفرعية وشق طرق زراعية جديدة وتعبيدها، مما كان له الأثر الواضح في إحياء مناطق بكاملها.
- إنشاء وتجهيز الطابق الثاني من مدرسة رافات الأساسية بعد التوسعتين الأولى والثانية.
- إنشاء مبنى المركز الرياضي مجهز بأفضل وأحدث التجهيزات والمعدات الرياضية الإلكترونية.
- إنشاء ملعب أولمبي بمقاييس دولية بأسوار ومدرجات.
- إعادة تأهيل وتحديث كامل لشبكة المياه في القرية.

وقد تم منذ شهر تشرين الأول من العام (٢٠١٢) الماضي مباشرة العمل بإنشاء مدرسة ثانوية نموذجية وصديقة للبيئة للإناث بتكلفة تتجاوز المليون دولار بتمويل مشترك من أربع دول اوروبية صديقة.

في حين لا يزال الأهالي ومجلسهم ينتظرون الكثير من الاحتياجات، والتي يتصدرها مشروع الصرف الصحي وإعادة تأهيل طريق رافات- رام الله الرئيس، الذي بات يربط ويصل قرى شمال وشمال غرب القدس بمدينة رام الله في أعقاب العزل وتقطيع الأوصال جراء جدار الضم والفصل العنصري، إذ لا يمكن لعجلة التنمية والتطوير أن تبطئ أو تتوقف ما بقي الحق والعمل والأمل والحلم المنشود في بناء الدولة والاستقلال الناجز.

كما يواجه المجلس العديد من المعضلات في عملية التطوير وتوفير خدمات حيوية أخرى، لعل من أهمها قلة ومحدودية الإيرادات، يضاف إلى ذلك وقوع مناطق التوسع والتخطيط وجل مساحة القرية ضمن ما يسمى منطقة(ج) التي لا يشملها المخطط الهيكلي ولا نفوذه.

هذه القرية شامخة بعطائها وتضحياتها، حيث قدمت العديد من الشهداء الذين سقطوا على قربان الحرية ومنهم الشهيد أحمد جبر عام (١٩٣٦) والشهيد عبد الله طه (٢٠٠٧) والشهيد معتز طه في أحداث النفق (١٩٩٦) والشهيد أمين ضيف الله (١٩٦٧)، إنا وإياهم على موعد مع الحرية وبناء دولتنا المستقلة ذات السيادة.

نحو مشاركة نسوية فاعلة.

دلال سلامة
عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

ضمان المشاركة السياسية للمرأة في النظام السياسي الفلسطيني قانونياً وإجرائياً أحد المحطات التي وقفت عندها المرأة الفلسطينية منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام (١٩٩٤)، ومع المجلس التشريعي الفلسطيني الأول منذ عام (١٩٩٦) للضغط باتجاه قوانين تضمن وجودها في مراكز صنع القرار وتعزيز مشاركتها السياسية، وما زال هذا الهدف (تعزيز المشاركة السياسية للمرأة) قائماً وتتناوله كافة مكونات الحالة النسوية الفلسطينية القائمة من أطر ومؤسسات نسوية وفي مقدمتها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وقد كان التطلع لاعتماد مبدأ التمييز الإيجابي في القوانين الانتخابية لصالح المرأة (الكوتا) أحد أهم الآليات التي تجندت لصالحها جهود المرأة الفلسطينية والعديد من القوى الوطنية والمجتمعية. وانطلاقاً من أن التعددية المنشودة لنظامنا السياسي؛ وتوسيع دائرة المشاركة ؛ والعدالة والمساواة والتنمية... تقتضي أنظمة انتخابية ضامنة لهذه المفاهيم وعليه كان اعتماد الكوتا سواءً في قانون الانتخابات العام أم قانون انتخاب الهيئات المحلية. وبمقدار ما كان هذا التوجه ينسجم مع السعي لتمكين النساء من ممارسة حقوقهن والمشاركة برسم السياسات العامة وتمثيل مصالح النساء والمجتمع من منظور آخر، فإنه كان خطوة على طريق مشاركة نسوية فاعلة وواسعة وعريضة وليس نخبوية وبالتحديد عبر بوابة الفعل في الهيئات المحلية، الأمر الذي يؤكد كثيرون على أنه لم يتحقق بعد تقييم تجربة النساء في المجالس المحلية الأولى، وبناءً عليه تم استحضار نقاشات وأسئلة كثيرة عن كيفية استثمار الكوتا في الهيئات المحلية لتكون أداة فاعلة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة !!!. وهذه محطة بحاجة للتوقف عندها، لأن المعطيات العامة والمخرجات لهذا الإجراء الذي ضمن وجود نساء في الهيئات المحلية لم تمكننا من تلمس المشاركة الواسعة والفاعلة !!!! وذلك لأسباب عديدة تناولها العديد من المهتمين والمهتمات أهمها طبيعة الترشيحات للنساء والتي اعتمدت أبعاد تمثيل عشائري؛ واقتصار دور النساء في داخل المجالس على المهام التقليدية وتحديداً على دوائر خاصة بالنساء، مما حافظت في معظمها على الصورة النمطية لدور النساء؛ والإغراق في برامج التدريب والتمكين التي قُدمت للنساء والتي ساهمت بشكل هام في تعزيز القدرات الذاتية، ولكنها لم تنعكس على الفعل المؤسساتي لهذه الهيئات، ولم تتمكن العديد منهن من توظيف هذه الخبرات بالشكل الصحيح...، وذلك لأسباب عديدة منها ما هو موضوعي ارتبط بمجمل مفاهيم عمل المجالس وتوجهاتها وأخرى ذاتية، حيث عزفت بناءً عليها النساء عن خوض معارك التغيير المنشودة والمشاركة الفاعلة ؛ وثالثة ارتبطت بعدم وجود الإطار الجامع الذي يتولى مهمة المتابعة والمشورة والمساندة وفتح الآفاق.

واليوم إذ ننتقل إلى مرحلة جديدة ما بعد انتخابات المجالس المحلية لعام (٢٠١٢)، والتي شهدت نتائج أفضل عن سابقاتها في عامي (٢٠٠٤- ٢٠٠٥)، إذ أن الجهود التي بذلها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وكافة المؤسسات النسوية لتجاوز العديد من الثغرات في مجال ترشيح النساء للبلديات مثل الدفع باتجاه تقديم مرشحات ذات حضور ومؤهلات ؛ الاستفادة من تقييم التجربة السابقة؛ وعددياً العمل مع لجنة الانتخابات المركزية على ضمان عدم تآكل الكوتا المقرة (٢٠٪) نتيجة احتساب الأصوات ؛ وتوقيع وثيقة مع القوى السياسية تضمن ترشح النساء في مواقع متقدمة عدا عن حصتها بالكوتا وزيادة نسبة تواجدهن في القوائم من (٢٠٪ إلى ٣٠٪)... إنها بعض الإجراءات والتوجهات التي ساعدت في تمكين المرأة من الوصول لنسبة تجاوزت (٢٠,٦٪) من مجموع أعضاء المجالس بزيادة ملحوظة عنها في الانتخابات السابقة متضمنة كفاءات وخبرات جديدة.

مجمل هذا الجهد يضعنا أمام مسؤولية البحث لتوظيف هذا الحضور النسوي بشكل أكثر فاعلية، مما يستدعي حالة من التفاعل الإيجابي بين عضوات المجالس أنفسهن؛ وتبادل الخبرات؛ والأهم إطار ناظم للعلاقة مع الحركة النسوية، والذي يمكن لاتحاد المرأة أن يقوم به بالتنسيق مع الحكم المحلي بعيداً عن إغراق عضوات المجالس ببرامج وتدريبات متكررة... وإنما متابعة تستدعي توفير المعرفة للمنشود من دورهن في هذه المواقع ؛ والمساعدة على توظيف هذه المعرفة في نطاق مسؤولياتهن المحلية؛ وثالثاً ترجمة أولويات النساء ومحيطهن الاجتماعي ضمن الخطط الاستراتيجية لهذه المجالس ؛ وإيجاد حالة من التواصل المستمر والمثمر مع جمهور النساء على اختلاف قطاعاتهن...، وبهذا نعمل للانتقال معهن وليس بهن إلى مرحلة أخرى تقود من خلالها عضوات المجالس (النساء) إلى محطة الفعل المؤثر في الواقع المحلي.

نعم... إننا اليوم أمام منعطف هام، يتمثل في أننا بحاجة إلى استثمار وجود هذا العدد من النساء المنتخبات وتوظيف قدراتهن ومعرفتهن بالشكل الصحيح للعمل مع مجتمعاتهن وتعزيز قدراتهن لتنظيم الفعل النسوي في الحيز الجغرافي المحدود... حتى لا نجهض التطلعات المأمولة من اعتماد الكوتا.

وفي حال تحقيق ذلك يمكننا تلمس التغيير المنشود على مستوى المشاركة السياسية، وبما يمكننا من القول أن الكوتا كانت آلية ناجعة ليس فقط لضمان تمثيل النساء في مراكز صنع القرار، بل مساهمتها في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتفعيلها أفقياً.

عهد وصوت الجلجلة...

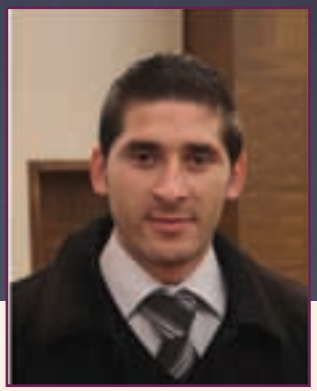

رأفت دراوشة
العلاقات العامة والإعلام

عهد، طفلة فلسطينية لم تبلغ بعد ربيعها الحادي عشر من قرية النبي صالح غرب مدينة رام الله، لفتت أنظار العالم إليها بتحديها لجنود الاحتلال، الذين اعتدوا عليها وعلى والدتها الناشطة ناريمان التميمي وشقيقتها مرح التميمي أثناء مشاركتهن في مسيرة سلمية مناهضة للاستيطان الاستعماري في قرية النبي صالح في آب العام (٢٠١٢)، وذلك من خلال مشهد تناقلته وسائل إعلام عالمية تظهر فيه عهد وهي ترفع قبضتها في وجه الجنود.

فبقبضتها الصغيرة المتحدية وصوتها الذي زلزل المكان تحت أقدام جنود الاحتلال، صرخت «والله غير نأخذ بثأر مصطفى وبثأر جميع الشهداء والأسرى وننتقم منكم جميعكم» هذه الكلمات التي زلزلت بها طفلة فلسطينية لم تتجاوز (١١) عاماً، مجموعةً من الجنود الإسرائيليين الذين تسمّروا أمامها وهي تصرخ بكل قوة في وجوههم وتشير بقبضة يدها إليهم لا تخشى سلاحهم، إنها عهد التميمي.

وصرخت عهد في وجه أحد الجنود قائلة «إذا قلعتوا شجرة بنزرع ألف شجرة بدالها، وإذا مفكر إنك بسلاحك ترهبني أو تخوفني فشرت وفشرت أمك، أنا فلسطينية وما بخاف لا منك ولا من سلاحك».

هذا المشهد الذي سطرته عهد في تحديها للجنود الإسرائيليين، الذين بدوا صاغرين أمام جبروت صوتها المشبع بالحق والتحدي، ورغم محاولتهم اسكاته برمي قنابل الغاز والصوت، إلاّ أن عهد المعتادة على هذه الأمور حالها كحال أطفال فلسطين الذين يرضعون العزة والكرامة منذ صغرهم، كانت في كل مرة ترفع صوتها بعزيمة وتحدٍ أكبر، وتجلجل بصوتها «أن حريتنا سوف ننتزعها منكم وأنتم سترحلون من هنا إلى المكان الذي جئتم منه، وأن بعد كل سجن حرية».

هذه الشجاعة التي أبدتها الطفلة عهد التميمي، تسببت في منحها جائزة «حنظلة» للشجاعة والمقدمة من بلدية «باشك شهير» في العاصمة التركية اسطنبول.

ووجهت عهد أثناء تسلمها للجائزة الشكر للأطفال الأتراك الذين استقبلوها، مشيرةً إلى أن شخصية «حنظلة» تثير فخرها وتمنحها القوة. هذا والتقى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالطفلة عهد ووالدتها، مثنياً على شجاعتها، التي نالت إعجاب جميع طالبي الحرية في العالم.

جدير بالذكر أن قرية النبي صالح تقع شمال غرب مدينة رام الله وتبعد عنها (٢٠) كيلومتراً، وبسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الاستيلاء على أراضي القرية والقرى المجاورة، شرع أهالي القرية بالخروج في مسيرات أسبوعية وفعاليات مستمرة للمطالبة بإزالة المستعمرة الجاثمة فوق أراضيهم وإعادة حقوقهم المسلوبة.

الحاجة شكرية
امرأة التحدي والصمود

تتماثل المرأة والأرض في فلسطين ملتحفة التحدي والصمود، التي تطل من تجاعيد وجه شكرية عبد الهادي محمد العبد، المنتمية بعيونها للزمان والمكان وإلى قرية النبي صموئيل الواقعة إلى الشمال الغربي لمدينة القدس، على قمة جبل يرتفع (٨٨٥) متراً عن سطح البحر، أعلى القمم التي تطل على القدس. تحضنها أرض مساحتها (٢١٥٠) دونماً، حيث قام جيش الاحتلال بعد عدوان (١٩٦٧) بترحيل أهلها، وتدمير منازلها عام (١٩٧١)، وشطب اسمها العربي (النبي صموئيل)، وأطلق عليها اسم (ولفسون) نسبة إلى المؤسسة التي تبرعت بمبالغ كبيرة لبناء المستعمرة المقامة على أراضيها المصادرة.

خلف تجاعيد وجه هذه الثمانينية تختفي حكايات ومرارات تحكي لنا عن الشقاء والألم، وعن المكان الذي يحتله الوجع، لقد ترملت الحاجة شكرية قبل عام (١٩٦٧)، لكنها ورثت عن والدها حب الأرض وتحمل المسؤولية في الدفاع عنها والحفاظ عليها، فكم حرثتها على حمارها رغم مرضها، وكم تحدت وما زالت تلك المحاولات الإسرائيلية المتكررة بالاستيلاء على جميع أرضها.

لقد استطاعت الحاجة شكرية بإرادتها الفولاذية قهر قطعان المستعمرين، والوقوف أمام توسعهم الكولونيالي، الذي سطا على الكثير من أراضي البلدة والبلدات المجاورة. فدافعت عن أرضها ضد الغاصب المحتل، ورفضت كافة عروضه المالية السخية، مقابل التنازل عن بعض الدونمات التي تعود لها.

قصة الحاجة شكرية تجسد معاناة الفلسطيني، الذي يحارب وحده من أجل حماية أرضه أمام آلة الاستعمار

سريا رومانين
منسقة العلاقات العامة والإعلام – مديرية القدس

العنصرية الكاسرة، التي تريد أرضاً خالية من سكانها، وهي قصة كفاح مائتي جندي مجهول يقطنون القرية، ويدافعون عن أرضهم بكل جد وصلابة دون أن يلتفت إليهم أحد، منسيون بين أشجار الصنوبر وزحف الاحتلال الذي يهدد حقول زيتونهم.

ورغم أن الأرض بحاجة إلى سواعد قوية تعمرها، لكن الحاجة شكرية الوحيدة إلاّ من إرادتها وكرامتها تسعى منذ الصباح الباكر إلى أرضها وتقوم بقطف ثمار العنب والتين والصبر وتقوم ببيعها، وفي موسم الزيتون يتحقق سرورها وسعادتها وزيت مقدس هو مصدر رزقها الذي تعتاش منه.

يُحكى أن الحاجة شكرية تزرع وتبني!، وقوات الاحتلال تقلع وتدمر!

اعتادت الحاجة شكرية أن تستيقظ فجر كل صباح لتزرع وتروي أرضها بعرقها وحبها، لتستيقظ في اليوم التالي لترى أرضها خالية إلاّ من جراد الاحتلال، لكن أملها وحبها وحلم شعبها يدفعها دوماً للصبر والتحدي، رغم استمرار الاحتلال في التخريب والتدمير.

وذات يوم مشؤوم استيقظت الحاجة الثمانينية، لترى أرضها كما لم تكن من قبل فارغة، بل نما عليها محصول لم تبذره من قبل، فأرضها مصدر رزقها الوحيد أصبحت في ذمة الغربان، فوجدت نفسها ذات يوم بلا أرض، وبلا زرع، وبلا محصول، بل كان محصولها الوحيد برجاً عالياً يخرج منه لواقط تصدر أشعة ضارة تسبب أخطر الأمراض لها ولأهل قريتها.

وقادت الحاجة الثمانينية مقاومة جرافات الاحتلال، التي استمرت بهدم المنازل في قريتها، تحت ذريعة أن هناك تصدعاً في الأبنية القديمة، مما أضحكها قائلة: «يعني هذا كله خوف من سقوط البيوت علينا». وأمام المحاكم وقفت تجابه سطوة القاضي والجلاد وكان إصرارها بالحفاظ على أرضها وبيتها صورة حيّة وحقيقية لكفاح شعبنا ضد هذا العدو الغاشم.

نعم هذه الحاجة شكرية كرست عمرها وعهدها ووعدها من أجل هذه الأرض، فأصبحت رمزاً للصمود والتحدي، يشار له بالبنان في قرية النبي صموئيل. ومن الواجب علينا (مؤسسات ومواطنين) أن نقف وقفة الحاجة شكرية ونتكامل مع هذا النموذج المشرف، الذي له كل التحية والاكبار.

بنيتنا التحتية
في ظل الكوارث الطبيعية

م. هاني كيد
مدير عام الإدارة العامة للمشاريع

تعرضت أراضي الدولة الفلسطينة لمنخفض جوي عميق في السابع من كانون الثاني من العام الحالي وما صاحبه من أمطار غزيرة ورياح شديدة وموجة صقيع باردة جدًا، وهو الأشد من نوعه منذ عشرات السنوات، مما تسبب في وفاة وإصابة العديد من المواطنين وإلحاق أضرار مادية كبيرة جدًا بالمباني والمحاصيل الزراعية والمرافق العامة وشبكات الصرف الصحي والكهرباء.

ويرى الكثير من ذوي الخبرة والاختصاص أن شدة المنخفض ونتائجه لم تكن متوقعة، ولم تؤخذ لها كل التدابير والإجراءات الوقائية اللازمة من قبل الجهات المختصة، للتخفيف من حجم الأضرار التي لحقت بالمواطن وممتلكاته، وأن هذا المنخفض الجوي كشف ضعف وهشاشة بعض جوانب البنية التحتية لطرقات وشوارع الأراضي الفلسطينية، حيث أدت كميات الأمطار الكبيرة إلى إظهار الحفر الأرضية في بعض الشوارع المعبدة وحدوث انجرافات كبيرة في التربة المحاذية لها.

وتكمن الأسباب الموضوعية والحقيقية وراء عدم تحمل وقدرة أجزاء من البنية التحتية الفلسطينية على الصمود أمام هذا المنخفض الشديد في الآتي:

- صممت مشاريع البنية التحتية من قبل المكاتب الهندسية المختصة لتستوعب موسم شتاء عادياً تقل فيه كمية هطول الأمطار عن (٧٠٠) ملم سنوياً، وما حدث أن تجاوزت كمية هطول الأمطار (٣٠٠) ملم خلال ساعات في بعض مناطق الأراضي الفلسطينية، أي أن ما يقارب نصف كمية الأمطار قد هطل في ثلاث ساعات وأن هطول هذه الكمية كان غالباً موزعاً طيلة فصل الشتاء في العقود القليلة الماضية.
- التمويل المحدود والسقوف المالية المرصودة المسموح بها لمشاريع البنية التحتية الممولة من الجهات المانحة لا تتيح للمهندسين تصميم مشاريع البنية التحتية وفقاً للمواصفات العالمية، الأمر الذي يؤثر على كفاءتها وقدرتها على مقاومة الظروف والأحمال الحرجة جداً كالتي تخللت المنخفض المذكور.
- المبالغ المالية التي تتطلب إعداد تصاميم وتنفيذ مشاريع مقاومة ومستوعبة لأجواء عاصفة كالتي حصلت في المنخفض المذكور أو أشد منها، لا تقارن مع المبالغ المالية التي تحتاجها عمليات إصلاح الأضرار المادية التي قد تحصل مرة كل (٣٠) سنة أو أكثر، وأما فيما يتعلق بالخسائر البشرية فحجمها بالعادة يتناسب تناسباً طردياً مع حجم الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية، لكن يتعذر ضمان عدم حدوثها للسبب أعلاه ولشح الموارد والإمكانات وشح الخبرات في كيفية التعامل مع ظروف جوية قاسية لم تتعرض إليها أراضينا بشكل دائم.
- البناء العشوائي غير المرخص والبناء في حرم الوديان أعاق عملية تصريف مياه الأمطار بسلاسة، مما أدى إلى إحداث أضرار جسيمة في المباني المشيدة على هوامش الوديان أو أماكن تصريف مياه الأمطار.
- جدار الضم والفصل العنصري أعاق كذلك حركة مياه الوديان التي كانت تتجه غرباً، فأصبح تصريفها باتجاه خلف الجدار بطيئاً جداً، مما أدى إلى تراكمها بكميات كبيرة وبالتالي إحداث أضرار كبيرة في المناطق المجاورة للجدار، بالإضافة إلى التغيير الذي حصل في تضاريس المناطق المحاذية للجدار، والذي له أثر سلبي إضافي على عملية التصريف لمياه الأمطار.
- قلة الوعي المجتمعي والمؤسساتي في التعامل مع الأخطار، التي تحدث جراء الأحوال الجوية القاسية وتوابعها.

ومن المستغرب أن يتناول البعض موضوع الأضرار التي حصلت جراء المنخفض الجوي على أنه أحد جوانب الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية أو الهيئات المحلية، وأن جاهزية مشاريع البنية التحتية دخلت اختباراً حرجاً في هذا المنخفض ولم تجتازه بنجاح. إن هذه النظرة عارية عن الصحة تماماً كونها غير مدروسة وصدرت كردات أفعال وأقوال في ظروف أربكت الجميع، حيث أن حجم الخسائر الجسدية والمادية كان مفاجئاً للجميع وغير متوقعاً.

إن الدور الإشرافي لوزارة الحكم المحلي من خلال الإدارة العامة للمشاريع مباشرةً أو من خلال الدوائر والأقسام الفنية للهيئات المحلية بكافة درجاتها في تطبيق التصاميم والمواصفات الفنية التعاقدية بحذافيرها، وحسبما تسمح حجم التمويلات والسقوف المالية المحدودة لا يخفى على أحد، ويمتاز بقدر عالٍ من المهنية والشفافية، حيث تتوج نهاية كل مشروع باستلامه من خلال لجان فنية يسمى أعضاؤها من جهات فنية متعددة، حيث تؤخذ ملاحظاتهم كاملة بالحسبان وتنفذ بدقة عالية لضمان جودة وكفاءة وأمان المشروع قبل تشغيله، وعلى كل حال فإن مقولة «من لا يعمل لا يخطىء» لها مكانها أيضاً في هذا المجال كما في باقي المجالات، لكن ليس بالمبالغات التي تناولتها العديد من الجهات الإعلامية أو بعض الناس الذين لا ننكر روحهم العالية والوطنية المتمثلة في حرصهم على تحقيق الأمان للمواطن الفسطيني وممتلكاته.

ويجدر التنويه هنا إلى أنه حتى كبرى الدول المتحضرة والمتقدمة، والتي تمتلك أرقى وأحدث مرافق البنية التحتية وأعلى المستويات التكنولوجية تقف أحياناً عاجزة أمام منخفضات جوية عاصفة تتعرض لها من حين لآخر، وتلحق فيها من الخسائر ما يثير حجمها شدة الاستغراب، كونها تعد نفسها أنها على كامل الأهبة والاستعداد لمواجهة ثورات الطبيعة والتي غالباً تحقق انتصارات ساحقة على الإنسان.

توصيات للتقليل من حجم أي خسائر مستقبلية محتملة قد تنجم عن أحوال جوية قاسية:

أن تبادر الهيئات المحلية بتنفيذ مشاريع بنية تحتية، حسب ما تسمح به الإمكانات ولإنجازها قبل حلول فصل الشتاء القادم، وأن يتم تخصيص مبالغ كافية لهذا الغرض من الحكومة المركزية والجهات المانحة.

أن تتفقد الهيئات المحلية وبشكل دوري وبخاصة في بداية فصل الشتاء الوديان التابعة لحدودها الجغرافية وتقوم بصيانة كل العبارات وشبكات ومناهل تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي، وكذلك معالجة كافة الحفر ومناطق تجمع المياه في الشوارع والطرقات.

أن تتضافر جهود كل الجهات ذات العلاقة من بلديات ودفاع مدني وشرطة وأجهزة أمنية لوضع خطط ناجعة وكفيلة بتفادي أي أخطار مستقبلية ما أمكن.

رفع الوعي المجتمعي والمؤسساتي وصولاً إلى مجتمع ومؤسسات قادرة لبذل كل جهد ممكن، للتصدي لأية ظروف مماثلة أو أشد منها.

الاستعداد الكامل لتطبيق كافة إجراءات السلامة على كافة الأصعدة: (المرور، والاتصالات، والمركبات) وغيرها.

تطوير محطات الأرصاد الجوية التي تواكب التكنولوجيا الحديثة.

تحسين جودة العمل في قطاع الإنشاءات في فلسطين، وزيادة الرقابة عليها من الحكومة والجهات المختصة.

عرب الرماضين الشمالي والجنوبي

عريب عودة
منسقة العلاقات العامة والإعلام- مديرية قلقيلية

عرب الرماضين تجمعان بدويان يقعان إلى الشمال الشرقي الجنوبي من مدينة قلقيلية خلف جدار الضم والفصل العنصري، حيث يقطن في التجمع الشمالي (١٨٠) نسمة موزعة على (٣٥) عائلة، وفي التجمع الجنوبي (٣٠٠) نسمة موزعة على (٦٠) عائلة.

هذان التجمعان يفتقران إلى أدنى متطلبات الحياة الأساسية والضرورية، وبشكل خاص الخدمات الصحية والتعليمية، حيث يقطن أهاليهما في بيوت من الصفيح والبلاستيك والخشب ولا تتوافر لديهم المياه والكهرباء ولا أي بنية تحتية. ويعتمدون بشكل رئيس على تربية الأغنام والمواشي ويرتادون باستمرار مدينة قلقيلية لتأمين متطلباتهم الأساسية، كما يواجهون صعوبة في إدخال الأعلاف للمواشي وذلك بكميات محددة، وكذلك عدم مقدرتهم على إدخال اللحوم والدواجن إلى التجمع بدعوى أنه ممنوع إدخالها إلى إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر أن جدار الضم والفصل العنصري جعل عرب الرماضين الجنوبي محاطين بمستوطنة (الفيه منشيه)، حيث أصبحت هناك بوابتان تتحكمان في عملية الدخول والخروج من وإلى التجمع ويقوم جنود الاحتلال المتمركزين عليها بتأخير المواطنين عدة ساعات وتفتيشهم جسدياً، كما يمنعونهم من إدخال احتياجاتهم الأساسية من المواد التموينية، وأيضاً يمنعون طلبة مدارس هذا التجمع المعزول خلف الجدار من التوجه إلى مدارسهم في القرى والتجمعات الأخرى.

وكما يعاني عرب الرماضين الشمالي من شبح التهديد الإسرائيلي بهدم (٢٤) تجمعاً سكنياً بحجة البناء الجديد وعدم الترخيص، حيث يسيطر على الأهالي باستمرار هاجس الخوف وعدم الاستقرار، فيما لا يزال جيش الاحتلال يستخدم كافة أشكال القمع والإذلال على بوابة تسوفيم، بهدف إجبار الأهالي على ترك أراضيهم وهجر المنطقة.

وتستمر وتتفنن قوات الاحتلال بفرض عقوبات جماعية على عرب الرماضين الشمالي والجنوبي بهدف تضييق الخناق عليهم من خلال تشديد إجراءات الدخول والخروج عبر البوابات المؤدية للمنطقة وتهديدهم سكانها بهدم بيوتهم حتى تضطرهم للهجرة وترك أراضيهم.

ومن أجل الحفاظ على الأرض وتعزيز صمود المواطنين في أراضيهم، تم ترفيع هذين التجمعين من لجان مشاريع إلى مجالس قروية وذلك من أجل الحفاظ على كيانهم ووجودهم على الأرض، وكذلك قامت وزارة الحكم المحلي بإنشاء عدة مشاريع حيوية لتثبيت المواطنين على أرضهم ومنها:

- إيصال التيار الكهربائي لعرب الرماضين الجنوبي.
- إنشاء شبكة مياه داخلية عن طريق برابيش بلاستيكية وخط مياه ناقل ومضخات.
- إنشاء مدرسة خيم تتكون من ثلاثة صفوف تخدم عرب الرماضين الشمالي والجنوبي وأبو فردة.

ومن أهم المشكلات والمعيقات والصعوبات التي تواجه عرب الرماضين الشمالي والجنوبي هو الاحتلال وجدار الضم والفصل العنصري، ورغم كل ذلك أبى الأهالي الخروج من أراضيهم ورفضوا كل عروض سلطات الاحتلال الهادفة إلى الاستيلاء على أراضيهم.

لماذا نختلف مع البشر ونخفق في تقديم الخدمة ؟!

المهندس أسعد سوالمة
مدير عام مديرية قلقيلية

كل شيء أو لا شيء

الاصرار على أن المتعالين غايتهم لا تدرك ويلحون في طلب كل شيء، مما يدفعنا أحياناً إلى الاحساس بالعجز نحو تحقيق ما يطلبون، ونتجه بالاتجاه المعاكس والتأكيد على عدم إمكانية عمل شيء قائلين أحياناً:

(مش ممكن، ما تحاولش، إعمل اللي قلتلك عليه، هذا الكلام المفيد وأنت حر، بلاش تضيع وقتك ووقتنا، عايز تخلص اعمل اللي بقولك عليه).

عقد التعميم

الافراط في اطلاق أحكام قطعية متحيزة ضد فئة من فئات (العمال، المثقفين، البسطاء، النساء... الخ).

واتخاذ موقف متحيز مبدئي منهم قبل التعامل معهم بافتراض أن كلهم هكذا.

التحيز المسبق

الخلل في ادراك المواطن «طالب الخدمة» ومحاولة قراءة سلوكه وتصرفاته من خلال افتراضاتك الشخصية الخاصة، التي لا يوجد ما يؤكد صحتها، حيث الانطباع الأول لا يكفي كأداة للتعامل مع الجمهور سلبياً أو إيجابياً.

عدم تصديق النماذج الإيجابية من البشر

أحياناً نصادف نماذج إيجابية من البشر طالبي الخدمة، وغالباً ما يسألون عن ردود أفعالنا كمقدمين للخدمة، وقد نخفق في تدعيم سلوكهم، مما قد يقلل حرصهم على تكرار هذا السلوك مرة أخرى.

تجاهل سيكولوجية صفوف الانتظار

ان عدم ادراك تأثير الانتظار على طالبي الخدمة، قد يفوت علينا فرصة التعامل مع الجمهور بصورة مناسبة.

عدم احترام مشاعر طالبي الخدمة

وذلك بتقديم خدمات خاصة لمن هم من داخل الشباك وليس من خارج الشباك أو التهديد بترك مكان الخدمة في حال عدم انتظام الجمهور أو الدخول في محادثات جانبية طويلة مع أحد الزملاء أو الافراط بالاهتمام بأحد المواطنين على حساب الآخرين.

اعطاء معلومات ناقصة

الاحجام عن الاتصال بالجمهور أو التهجم عند الإجابة على الأسئلة، والتي تبدو الإجابة عليها بديهية، مما يدفع المواطن إلى مزيد من الاستفسار.

عدم الايمان الداخلي بمفهوم الخدمة

الأمر الذي يخلق الاحساس السلبي لتقديم الخدمة اللازمة للمواطنين، بافتراض أنك لا تعمل عند أحد.

تجاهل الوضع النفسي والسيكولوجي لطالب الخدمة

أحياناً تواجه نماذج بشرية تتسم بالتوتر الداخلي والانزعاج والاحساس بعدم الرضى، لشعورها بعدم إنجاز ما جاءت من أجله، مما ينعكس عليها بصور عديدة:

- الارتباك أثناء الانتظار.
- نسيان بعض الأوراق.
- نسيان باقي الرسوم المطلوبة.
- التدخل عن بعد في عملك.
- محاولة ملاحقتك والتقرب منك والاشفاق عليك.

وهذه الأنماط السلوكية تتطلب بالضرورة أسلوباً مختلفاً في التعامل معها، خاصة النماذج المتوترة مرحلياً.

دور الحكم المحلي في دعم ومناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة

أمل الكرمي

منسقة العلاقات العامة والإعلام - مديرية طولكرم

تقوم وزارة الحكم المحلي مع المؤسسات الأخرى المعنية بالتعاون والمشاركة الفاعلة، خاصة في محافظه طولكرم بدعم ومناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي هذا السياق عملت مديرية الحكم المحلي في محافظه طولكرم مع المؤسسات ذوي العلاقة على تشكيل (لجنة المحافظة للمؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة) وذلك تطبيقاً للمادة رقم (٤) من القانون الأساسي لعام (١٩٩٩) المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما شاركت بشكل فاعل في مشروع تدعيم الشباب ذوي الإعاقة وإدارة حملات المناصرة والتأييد للمطالبة بحقوقهم ومشروع الدمج والتمكين الاقتصادي لهم، وذلك بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية / برنامج التأهيل، بالشراكة مع الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبناءً عليه تمت صياغة مجموعة من الأهداف المرتبطة بدعم ومناصرة تطبيق القانون المذكور أعلاه، التي نلخصها بالآتي:

- مواءمة المباني العامة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تشغيل (٥٪) من القوى العاملة في المؤسسات.
- توفير تأمين صحي للمعاقين.
- دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس وتوفير البيئة الملائمة لهم.

وتشكل هذه الأهداف خطة سنوية تشارك في إنجازها مديرية الحكم المحلي في طولكرم، وتسعى بأن تكون المحافظة السباقة في الحرص على تنفيذ المواءمة البيئية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يسهم في جعل هذه الشريحة فاعلة في المجتمع من نواحٍ اجتماعية ومهنية واقتصادية أيضاً، ويساعد على دمج ذوي الإعاقة بالمجتمع، وكذلك في تنفيذ قانون التشغيل الخاص بهم.

ومن منطلق الحرص على خدمة المجتمع ككل والارتقاء بالأشخاص ذوي الإعاقة ليكونوا فاعلين ومشاركين في بناء مجتمعهم وحقهم في المواطنة غير المنقوصة، وحرصت ومازالت مديرية الحكم المحلي على عمل الآتي:

مواءمة المباني العامة وتوفير مدخل خاص وإشارة تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على إمكانية الوصول، وكذلك عمل وحدة صحية في المؤسسات لاستخدام ذوي الإعاقة، وعليه تم أيضاً إصدار توجيهات ملزمة للهيئات المحلية بمواءمة الأرصفة والشوارع وتوفير مواقف مخصصة لسيارات وعربات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومـن خلال الـدور المجتمعـي الفاعل فـي السيـاق المؤسساتـي، فقد ساهمـت مديريـة الحكـم المحلي من خـلال اجتماعات ولقـاءات بين اللجنـة التنسيقية والمؤسسات المعنية والعاملة ذات العلاقة مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة برسم خطة عمل ترتكز على الآتي:

- توفيـر قاعـدة بيانات واضحـة وشاملة وموحدة حـول الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عقد لقاءات متلفـزة محلية وإذاعية مع المسؤولين للمساعدة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- عمـل تحقيقات صحفية تتعلق بحقـوق المعاقين من مواءمة بيئية وتعليم وتأمين صحي وتشغيل.
- إنشـاء صندوق شـكاوى واقتراحـات في مديرية الحكـم المحلي ووزارة العمـل ووزارة الشـؤون الاجتماعيـة وتشـرف عليـه لجنة المحافظة لمتابعة الشكاوى والاقتراحات.
- اصـدار التعاميم والمراسلات اللازمة للهيئـات المحلية وإعطاء التعليمات بمواءمة الأبنية العامة الحكومية وشبه العامة.
- خصم رسوم ترخيص المباني للأشخاص ذوي الإعاقة.
- اطـلاق حملة توعوية إعلاميـة من خلال لجنـة المحافظة لدعم القانون وخطة تنفيذه.
- عقد اجتمـاع للهيئات المحلية المنتخبة وذلـك من أجل تعريفهم بالأنظمـة والقوانين المتعلقة بالخدمات والتـي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة وطرح قضاياهم واحتياجاتهم.
- عقـد ورشـات عمـل مـع الأهالـي لدمـج أبنائهـم المعاقيـن في المدارس.
- توزيـع بوسـترات ومنشـورات ورسـوم كاريكاتوريـة حـول قانون المعاقين وحقوقهم في المؤسسات ووسائل النقل العام.
- عقد ورشات عمل مع المشغليـن لتعريفهم بأهمية تطبيق القانون والآثار الإيجابية له على المجتمع ككل.
- عمـل (سبوتات) إذاعيـة للسائقيـن لتعريفهم بالقانـون وأهمية تطبيقه.
- عقد ورشـات عمل للمواطنين والمؤسسات غير العاملة مع المعاقين لتعريفهم بالقانون وأهمية تطبيقه لرفع مستوى الوعي لديهم.

وحيث يعتبر هـذا البرنامج هو انطلاق للعمل الحقيقي في الخطة، فقد أشرفـت مديرية الحكـم المحلي على توقيع مذكرة تعـاون بين الاتحاد العـام للمعوقين والهيئات المحلية في محافظـة طولكرم وبالتنسيق مع مكتـب المحافـظ. كما تم تحديـد نهاية شهـر حزيـران المقبل ليكون موعداً لتنظيم احتفال تكريمـي للهيئات المحلية التي عملت على تنفيذ بنود المذكرة، حيث سيتم خلاله تقديم جائزة تكريمية للهيئة الملتزمة بتطبيق المذكرة.

د.حسين عبد القادر
القدس

القدس في العصر العباسي

انتزع العباسيون الحكم من الأمويين في سنة (١٣٠هجري / ٧٤٨ ميلادي)، واتخذوا بغداد عاصمة لهم، وخضعت فلسطين لحكمهم ومن ضمنها مدينة القدس، التي اهتم العباسيون بها وبمكانتها الدينية والتاريخية، وقد أولى بعض الخلفاء العباسيين مدينة القدس وما تحتويه من مقدسات إسلامية ومسيحية عناية خاصة دون غيرها من المدن الفلسطينية، ضمن مراحل تولي الخلفاء العباسيين للحكم.

أولاً: مرحلة أبو جعفر المنصور

اهتـم المنصور بمدينة القدس بشكل كبير، حيث زارهـا في سنة (١٤٠) هجـري، بعد عودته مـن أداء فريضة الحج، وصلى فـي المسجد الأقصى، وقـد عاين الدمـار الكبير الـذي أصاب مدينـة القدس ومسجدها بسبب الزلـزال الذي أصابها فـي نهاية العهد الأموي، وبعـد مشاهدة الدمار أمر بإعادة بناء المسجد الأقصى، وبسبب الضيق المالي والاقتصادي في ذلك الوقت الذي كان يصيـب الدولة العباسية، فقد أمر بقلع الصفائح الذهبية والفضية التي كانت موجودة على أبواب المسجد الأقصى وإعادة صياغتها على شكل دراهم وإنفاقها في إعادة بناء المسجد.

وقد أمر المنصور أيضاً من خلال مراسلة أمراء الدولة العباسية بأن يقوم كل أمير ببناء رواق من أروقة المسجد الأقصى، وبعد ذلك بسنة جاء المنصور وزار القدس مرة أخرى، وقد أمر بأن يضع كل يهودي ونصراني وشماً على أيديهم لأغراض الجزية.

ولى المنصور والياً على فلسطين هو «عبد الوهاب بن إبراهيم»، والذي أساء التصرف والمعاملة مع أهل فلسطين بشكل عام وأهالي القدس بشكل خاص، ولم يترك فرداً إلاّ وأخذ أمواله سواءً كان فقيراً أم غنياً بحجة دفع الجزية والخراج لبيت مال المسلمين، مما حدا بأهل فلسطين الاحتجاج لدى الخليفة على ذلك، وكان في لقاء «ابن مجير» مع الخليفة المنصور الذي سأله عن أحوال المسلمين في فلسطين، فأخرج طيراً كان قد نتف ريشه، وقال: فارقت البلد يا أمير المؤمنين وقد نتفه ابن أخيك حتى تركه كما تركت هذا الطائر.

ثانياً: مرحلة المهدي بن المنصور

تولى المهدي خلافة الدولة العباسية في عام (١٥٨) هجري، وقد أبدى اهتماماً كبيراً بمدينة القدس خاصة المسجد الأقصى، لكن ما لبث أن ضرب فلسطين وقتها زلزال أدى إلى هدم أجزاء كبيرة من المسجد الأقصى الذي أعاد بناءه أبو جعفر المنصور، مما سبب في انقطاع المسلمين عن الصلاة فيه لمدة طويلة، وزار المهدي القدس في عام (١٦٣) هجري وصلى في ساحة المسجد الأقصى وهو ومن معه من المسلمين، وأمر بإعادة بنائه، وكتب إلى أمراء المسلمين بأن يقوم كل واحد منهم ببناء جزء من أروقته، فقد قال المقدسي البشاري «إن بناء المسجد الأقصى هذه المرة تم بعناية فائقة وأنفقت عليه أموال طائلة، وكان البناء يتكون من رواق أوسط كبير يقوم على أعمدة رخام يحاط به من كل جانب سبعة أروقة أخرى موازية له وأقل ارتفاعاً».

وازدادت عمارة المسجد الأقصى في عهد المهدي بشكل كبير، وقد أُدخل عليه الكثير من التحسينات وأقيمت فيه قبة أخذت زينتها من الذهب والأحجار الكريمة الملونة والزجاج الملون، وأن للمسجد ستة وعشرين باباً، وهناك باب يقابل المحراب يسمى «باب النحاس».

ثالثاً: مرحلة الخليفة هارون الرشيد

تولى الخليفة العباسي هارون الرشيد الحكم في عام (١٧٠) هجري، وقد أولى أهتماماً كبيراً بمدينة القدس، وفي عهده حصلت أحداث كثيرة لمدينة القدس، خاصة الصراع الذي قام بين القيسية واليمنية والتي راح ضحيتها الكثير من أرواح الناس، فأمر الرشيد وزيره جعفر البرمكي بالتوجه إلى القدس من أجل القضاء على الفتنة والصراع القبلي فيها، فالتزم الناس بأمره وأخمدت الفتن، وجرد الناس من الأسلحة والخيل.

وتبادل الرشيد المراسلات مع شارلمان أمبرطور الروم في ذلك الوقت، والذي قام بدوره بمراسلة بطارقة القدس الروم، الأمر الذي أنعكس إيجاباً على العلاقة بين الدولة العباسية والإمبراطورية الرومانية، وعلى سكان فلسطين والقدس بوجه الخصوص، وسُمح من خلال هذه المراسلات بإقامة الكنائس الدينية والمؤسسات الاجتماعية في مدينة القدس، وكان ذلك من أجل خدمة الحجاج المسيحيين الوافدين إلى المدينة، وتمت إقامة فندق وديرٍ على جبل الزيتون أحد جبال مدينة القدس، بالإضافة إلى مكتبة ثقافية وعلمية.

رابعاً: مرحلة الخليفة المأمون

تولى المأمون الخلافة العباسية في عام (١٩٨) هجري، وفي عهده تعرضت مدينة القدس إلى زلزال آخر أصاب قبة الصخرة المشرفة بأضرار كبيرة، فزار القدس في عام (٢١٥) هجري وأمر بإعادة ترميمها، وقد أزال الصناع اسم الخليفة عبد الملك بن مروان من على قبة الصخرة وكتبوا اسم الخليفة المأمون على الفسيفساء الموجودة على القبة ولكنهم أغفلوا تغيير السنة التي حدث فيها هذا الترميم.

لقد أمرت أم الخليفة المقتدر بالله في عام (٣٠١) هجري بإصلاح قبة الصخرة وتزويد كل باب من أبوابها بمدخل خشبي فخم، ولكن المأمون أمر ببناء الأبواب الشرقية والشمالية للحرم القدس واضعاً أبواباً خشبية كبيرة عليها، وقد أجرى بطريق القدس في عصره بعض الإصلاحات على القبر المقدس، وإصلاحات كبيرة أجراها البطريق باسيليوس على كنيسة القيامة، التي كانت قد تأثرت بالزلازل التي مرت به مدينة القدس سابقاً.

واشتهرت مدينة القدس في العهد العباسي بالعديد من الصناعات الغذائية والخزفية والزراعية ومنها: (الجبنة، والقطن، والزبيب العينوني والدوري، والتفاح، والمرايا، وقدور القناديل). وفي عهد المأمون زار مدينة القدس الإمام الشافعي وعدد كبير من علماء المسلمين، حيث بلغ العلم والفقه في مدينة القدس مبلغاً كبيراً.

وحرص الخلفاء العباسيون على تولية أمير عباسي مقرب أو مخلص لولاية فلسطين، ومن ولاتها في العهد العباسي: (عبد الله بن علي وأخوه صالح، وعبد الوهاب بن إبراهيم الإمام، والعباس بن محمد بن علي، ومحمد بن إبراهيم، وموسى بن عيسى العباسي، وصالح بن سليمان العباسي، وإبراهيم بن المهدي، وعبد الملك بن صالح العباسي).

وتم في العهد العباسي بناء عدد من البوائك في ساحات المسجد الأقصى، وهي عبارة عن واجهة مكونة من مجموعة عقود مرتكزة على مجموعة من الأعمدة بشكل واجهة حجرية، ويتكون في بداية أو نهاية كل منها درج يوصل من صحن المسجد الأقصى إلى قبة الصخرة، وهذه البوائك هي:

البائكة الجنوبية: وتعتبر من أقدم البوائك في المسجد الأقصى، وتتكون من ثلاثة أعمدة أسطوانية في الوسط تحفها من اليمين واليسار ركبتان كبيرتان ارتفاعها (٦,٥) متر، ويصل من خلالها المصلي إلى ساحة المسجد الأقصى أو ما يسمى بالصحن بدرج حجري تعداده (٢٠) درجة.

البائكة الشرقية: وتعد من أكبر البوائك حول صحن قبة الصخرة المشرفة، وتتكون من ركبتين وأربعة أعمدة أسطوانية رخامية تصل ساحة المسجد الأقصى بصحن قبة الصخرة (٢٥) درجة، وارتفاعها يبلغ (٦,٥) متر، وتعتبر من أهم خصائص العمارة الإسلامية لاهتمامها بالتوزيع المتوازن للعقود، بحيث أصبح العقد الأوسط محوراً تتوزع من حوله العقود الأربعة الباقية، بالإضافة إلى الزخارف الموجودة في أعلاه بشكل مربعات حجرية غائرة.

البائكة الغربية: وتقع في منتصف الحد الغربي لصحن قبة الصخرة المشرفة، ويعود بناؤها إلى عام (٣٤٠) هجري، والذي أمر ببنائها الأمير «أبو القاسم أنوجور بن الإخشيد»، وتتكون قاعدتها من ثلاثة أعمدة رخامية، وعلى جانبيها من الخارج دعامتان حجريتان مبنيتان، وهي تحمل أربعة عقود حجرية مدببة، وأعلاها مزخرف بمربعات حجرية غائرة، وعدد درجاتها (٢٤) درجة توصل الصاعد إلى صحن قبة الصخرة من ساحة المسجد الأقصى الغربية.

المراجع والمصادر:

١. المقدسي البشاري، محمد بن أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، لندن، (١٩٠٦)م.

٢. الكفافي زيدان وآخرون: القدس عبر العصور، منشورات جامعة اليرموك،اربد، (٢٠٠١)م.

٣. العارف، عارف: تاريخ قبة الصخرة والمسجد الأقصى، ط١، مطبعة دار الأيتام، القدس، (١٩٥٥)م.

٤. الحنبلي مجير الدين: الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، - القدس، (١٩٦٨)م.

٥. مصطفى الدباغ: بلادنا فلسطين، الديار المقدسة، بيروت، منشورات دار الطليعة، (١٩٦٦) م.

٦. ابن الأثير علي بن محمد: أسد الغابة في معرفة الصحابة، (٧)ج، كتاب الشعب، القاهرة، (١٩٧٠) م.

٧. العسلي كامل: القدس في التاريخ، منشورات الجامعة الأردنية، عمان،(١٩٩٢)م.

٨. أبو الرب هاني: تاريخ فلسطين في صدر الإسلام، بيت المقدس للطباعة والنشر، رام الله،(٢٠٠٢) م.

٩. تيسير جباره وأخرون: تاريخ القدس، جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٩) م.

١٠. اليعقوبي أحمد: البلدان، دار إحياء التراث، بيروت، (١٩٨٨) م.

بيت الطير الحصين

شاهد على الموروث التاريخي والثقافي والجمالي
وعلى مقاومة باسلة ضد إقامة جدار الضم والفصل العنصري

أماني أسمر
العلاقات العامة والإعلام

تقع قرية بتير على بعد عشرة كيلومترات جنوب غرب القدس وسبعة كيلومترات غربي مدينة بيت لحم، وتتوسط عدة تجمعات هي (الولجة، والقبو، وحوسان، والخضر، وبيت جالا)، وهي قرية جبلية تتربع منازلها على قمم عدد من الجبال الشامخة التي ترتفع (١٠٧٠) متراً فوق سطح البحر والتي تنحدر حتى وادي الورود الفاصل بين قريتي الولجة وبتير على ارتفاع(٧٠٠) متر فوق سطح البحر.

وتبلغ مساحتها (١٢) ألف دونم منها(٣٥٠٠) دونم تقع داخل منطقة الخط الأخضر مزروعة بـ (٦٠٠٠) شجرة زيتون روماني معمرة، و(٤٠٠) دونم أخرى تعتبر أراضي زراعية تروى بمياه الينابيع والتي يستغلها أهالي القرية منذ القدم وحتى اليوم، وتزرع فيها أصناف من الخضراوات وأهمها الباذنجان المعروف (بالبتيري) وهو من أفضل الأنواع في فلسطين، وتعتبر هذه الأراضي السلة الغذائية لأهالي القرية، حيث يزرع فيها أكثر من عشرين صنفاً من الخضراوات في دورتي الشتاء والصيف. ويوجد فيها عشرة ينابيع، موزعة في عدة مناطق أهمها عين البلد وعين جامع، أما باقي الأراضي المزروعة بأشجار العنب واللوزيات وغيرها من الفواكه بين المواقع السكنية.

الحياة المعيشية للسكان:

يبلغ عدد سكان بتير خمسة آلاف نسمة، فيما يعيش عدد مماثل من السكان خارج الوطن، ويعتمد الأهالي في مدخولاتهم على الزراعة بالدرجة الأولى، وعلى الوظائف في المؤسسات الحكومية والخاصة، وعلى الدعم الذي يقدمه المغتربون لذويهم، إضافة إلى العمل في المحلات التجارية وبعض المزارع الخاصة.

تاريخ القرية وآثارها:

بتير قرية كنعانية عمرها آلاف السنين، شهدت حضارات عدة شعوب سادت وعاشت فيها ثم بادت مثل الكنعانيين العمالقة، والرومان، واليونان، والدولة الإسلامية، وما زالت آثارها شاهدة عليها حتى اليوم.

وكلمة بتير كلمة كنعانية تعني (بيت الطير) نسبة لكثرة الطيور المتنوعة فيها، ولخصبة أراضيها وتوافر ينابيعها العذبة، كما يفسر اسم القرية على أنه يعني (البتر أو القطع باللغة العربية)، لأن موقعها يطل على حافة مرتفعة من الصخر يصعب الوصول إليها، إلاّ من ثلاث طرق ضيقة ويصعب المرور منها، مما جعلها عصية خاصة على الغزاة في القدم.

متحف بتير البيئي (المسار السياحي)

تتمتع بتير بطبيعة خلابة حيث لا زالت محافظة على وضعها الطبيعي دون عبث من حيث النباتات الطبيعية وعيون المياه والآثار المتعاقبة، والتي تتواجد في محيط القرية، الأمر الذي أكسبها شهرة عالمية من خلال مسابقة لأجمل موقع محافظ على الموروث الطبيعي من بين أربعين موقعاً عالمياً، وحصلت بتير على الجائزة الأولى المسماة جائزة (ماري كوري) التابعة لمنظمة اليونيسكو العالمية عام (٢٠١١)، حيث ثبت أن بتير هي أفضل منطقة في فلسطين حافظت على وضعها الطبيعي، مما جعل مجلسها يسعى لإدراج بتير على لائحة التراث العالمي لليونيسكو أسوة بكنيسة المهد، حيث عملت دراسات عديدة بمساعدة المجلس القروي والأهالي ومركز بتير البيئي ووزارة السياحة والآثار ومركز حفظ التراث، وتم تجهيز ملف كامل لتقديمه عالمياً، ومن أجل ذلك أجريت عدة نشاطات وفعاليات في الموقع وعمل مسار سياحي في المنطقة بين المواقع الطبيعية ليمتد على مسافة سبعة كيلومترات بين منطقة المخرور بيت جالا ومروراً بقرية بتير إلى قريتي حوسان وواد فوكين وذلك من خلال عيون المياه والآثار القديمة المنتمية لعدة حضارات والأشجار والنباتات الطبيعية مشكلة مشهداً طبيعياً يمثل الطبيعة الأصلية، التي حتماً تجذب إليها الزوار والسياح.

ووظف ذلك لكسب قوة داعمة لأهالي بتير في مقاومة إقامة جدار الضم والفصل العنصري، فإدراج بتير على لائحة التراث العالمي سيكون داعماً في موقف بتير ضد أية تعديات غاشمة، كونها منطقة موروث عالمي يمنع تغيير أي وضع فيها.

وهنـاك أيضـاً موقـع متميز في تلـك المنطقة وهـو موقع (الجنان) المدرجات المتوارثة منذ عهـد الرومان جيلاً بعد جيـل، وإن كان يحدث بعض الانهيـارات في هـذه المدرجـات بفعل الأمطار، فإن المزارعين عاماً بعد عام يقومون بصيانتها على نفس الأساسات القديمة.

وهناك موضوع مهم لتلك المنطقة وهو موضوع ريّ أراضي المدرجات (الجنان)، وهي طريقة توزيع المياه على أهالي القرية بطريقة متوارثة مـن الأجيـال السابقة بشكل متنـاه في العدالة وبشكل تقليدي مـن الطبيعة المعروفة بطريقة (المعدود)، كما أن توزيع المياه يمر عبر قنوات قديمـة تعتبر جزءاً من التـراث وإن أي إخلال في مسـار هذه القنوات، يعتبر عبثاً واضحاً في تراث هذه المنطقة وليس من السهل اصلاحه، وهذا ما حـاول الاحتلال الالتفـاف عليه لبناء جدار الضم والفصل العنصري.

ومن المواقع الأثرية الشهيرة:

- خربـة أم الشقـف: وهي خربـة رومانية ويونانية وإسلامية لا تـزال فيها المغاور والكهوف.
- خربـة القصيـر التـي وجد فيهـا قصر روماني قديم.
- جبـل الخربة: وهـو موقـع روماني قديم يحوي العديد من الآثـار، وفيه قلعة تعود لما قبل التاريخ.
- خربة النجـار: وهي موقع أثـري روماني وإسلامـي وفيهـا العديـد مـن المغـاور والكهـوف وتقع بيـن قرية بتيـر ومدينة بيت جالا.

وفـي بتير العديد من المقامات الدينية والآثرية منها:

- مقـام الشيـخ خطـاب: وهو جـد لإحدى عائلات القرية (البطحة).
- مقام أبي يزيـد: نسبة للعلامة الفارسي الأصيـل البسطامـي زوج رابعـة العدوية الناسكة المعروفة في العهد العباسي.
- الجامع العمري: نسبـة لعمرو بن العاص وتحول إلى مدرسة للإناث عام (١٩٥٠).

مؤسسات القرية:

يوجـد في القرية عدد مـن المؤسسـات الخدماتية والثقافية والتعليمية ومنها:

- مجلس قروي بتير وتأسس عام (١٩٨٢).
- جمعيـة بتيـر الخيريـة وتأسسـت عـام (١٩٧٣) وتعنـى بالأطفـال والأيتـام والحالات الاجتماعية.
- نادي بتيـر الرياضـي وتـم تأسيسه عام (١٩٨٣) وهو ناد ثقافي – اجتماعي.

المؤسسات التعليمية:

مدرسـة ذكـور بتيـر الثانويـة: وتأسسـت عام (١٨٨٨) وهـي جزء مـن المدرسة العمرية في القدس، ومدرسة حسن مصطفـى الأساسية، ومدرسـة إنـاث بتيـر الثانويـة، وهنـاك ثلاثة مراكز لرياض الأطفال في القرية.

جدار الضم والفصل العنصري:

يهـدد جـدار الضـم والفصـل العنصـري أراضـي قريـة بتير، خاصـة منطقـة الجنائن (المسطحات الطبيعية)، التي تعتبر من أجمل المواقـع الطبيعية في فلسطيـن، ومن المواقع التي حافظت على الموروث الثقافي والطبيعي. وقد قامت القرية بمواجهـة إقامة الجدار عبر العديد من فعاليات المقاومة الشعبية منذ عام (٢٠٠٥) وحتى الآن من خلال اللجوء إلى شتى وسائل المقاومة، والتوجـه للقضاء والأصدقاء الدوليين ومنظمـة اليونيسكـو، إضافـة إلـى مساعـدة السلطـة الوطنيـة، مستندين بذلك إلـى المعاهـدة الدوليـة التي وقعـت منذ عام (١٩٤٩) والمسمـاة اتفاقيـة (رودوس)، حيث تحتوي ملحقـاً خاصاً حول قريـة بتير، وتنص على السماح لأهالي بتيـر باستخدام أراضيهم بحرية مقابل مرور القطار من أراضي القرية، ولا يزال الاتفاق سارياً حتى اليوم، فيما تحاول إسرائيـل تخطـي هـذه المعاهدة وبنـاء جدار الضـم والفصل العنصري الـذي يهدد بابتلاع ثلث أراضـي القرية المزروعة بأشجار الزيتون والخضـراوات، إلاّ أنـه وبفضل تعـاون الأهالي من خلال تعمير الأراضي واستغلالها والتواجد فيها يومياً ودعـم المجلس القـروي والسلطة الفلسطينية بتوفير الأشتـال الزراعية وغيرها

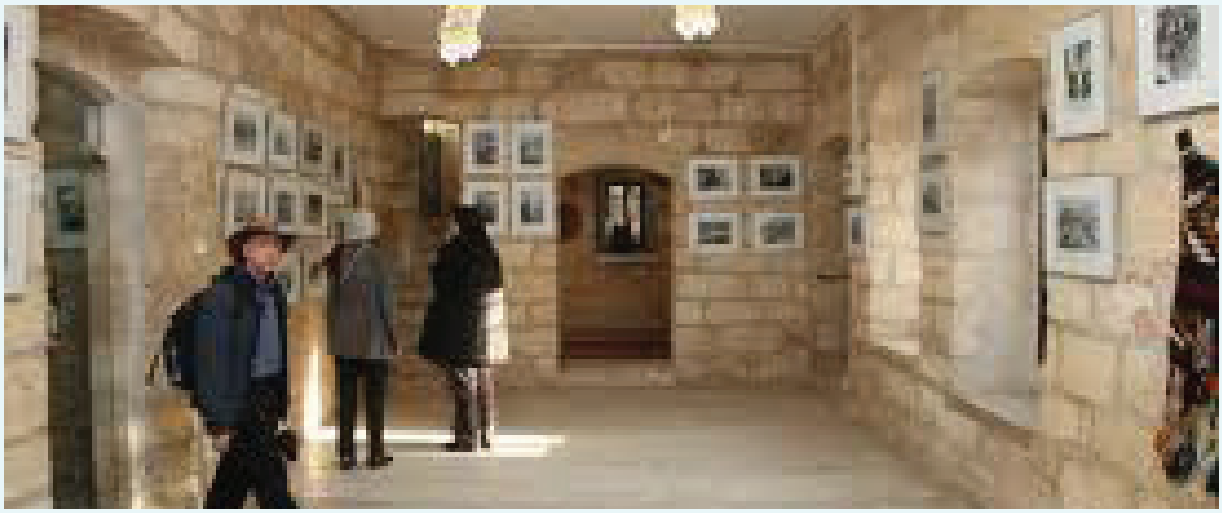

من أشكال الدعم، استطاع الأهالي المحافظة على هذه الأراضي حتى الآن.

المشاريع والإنجازات:

قام المجلس القروي بمساعدة الأهالي والمؤسسات الداعمة بتنفيذ عدد من المشاريع الهامة في القرية منها:

- بناء مدرسة نموذجية ثانوية للإناث.
- تجهيز متنزه يضم مسرحاً ومدرجات وحدائق وملعباً خماسياً ومكتبة أطفال.
- بناء قاعة عامة تستخدم للمناسبات والمحاضرات والندوات.
- بناء عيادة صحية.
- بناء مجمع دوائر يشمل (مقراً للمجلس القروي، وعيادة صحية، ومكتبة عامة، وقاعة متوسطة للمحاضرات).
- ترميم بيوت قديمة (دار البدر ودار أبو حسن) لاستخدامها للمصالح العامة.
- ترميم البلدة القديمة واستخدامها للمصالح العامة.
- شق عدة طرق تخدم الأهالي في ظل التوسع السكاني.
- شق عدة طرق زراعية.
- عمل مسار سياحي طبيعي يمتد من منطقة المخرور في بيت جالا إلى قرية حوسان بطول سبعة كيلومترات يستخدمه السياح والزوار.
- التحضير لتقديم بتير على لائحة الموروث الثقافي والطبيعي للعام (٢٠١٣).

احتياجات قرية بتير:

تحتاج القرية إلى عدة مشاريع منها:

- تعبيد عدة طرق تخدم المواطن وتأهيلها من حيث المياه والكهرباء.
- بناء مجمع للجمعية الخيرية ونادي بتير.
- توسيع شارع رئيسي يربط القرية مع قرية حوسان.
- تجديد وصيانة خطوط المياه وإقامة خزان مياه للقرية.
- حل مشكلة الصرف الصحي والاستغناء عن الحفر الامتصاصية المسببة للتلوث.
- بناء ملعب رياضي قانوني لخدمة الرياضة والشباب.

المعوقات والمشاكل:

تتعدد المعوقات أمام تطوير القرية وتنفيذ مشاريع فيها منها:

- وقوع معظم الأراضي في ما يسمى منطقة (ج)، والتي ترفض سلطات الاحتلال إعطاء التراخيص لاستغلالها من قبل المجلس وخاصة إقامة خزان مياه.
- إلغاء عطاءات لتوسيع شارع حوسان بتير بعد إقرارها من السلطة الوطنية الفلسطينية.
- عدم توفر الدعم المادي من المؤسسات المانحة.
- عدم تنفيذ الوعود المقطوعة لدعم مشاريع في القرية وتعبيد بعض الطرق بالقرية.
- الديون المستحقة على المواطنين، وخاصة ديون المياه التي تتزايد بشكل كبير وتؤثر سلباً على قدرة المجلس في عملية البناء والتطوير.

المجلس القروي والمواطن البتيري:

يتعاون المواطنون بشكل جيد مع جهود المجلس القروي، ويقدمون الدعم والتأييد والمساندة في جميع ما يقوم به المجلس، وتلتزم نسبة لا بأس بها من المواطنين بواجباتهم ودفع مستحقاتهم، إلاّ أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة والظروف القاسية تحول دون التزام الجميع بتسديد مستحقات واجبة عليهم.

يدعو المجلس المواطنين إلى ضرورة الوقوف صفاً واحداً أمام الأطماع الاحتلالية في إقامة جدار الضم والفصل العنصري، والالتزام بواجباتهم ودفع ما أمكن من مستحقات ليستطيع المجلس القيام بواجبه تجاه المواطن، وللحفاظ على الصمود والتصدي لنوايا الاحتلال ضد أراضي القرية وسكانها.

كما يتوجه بالنداء إلى الجهات المسؤولة في دولة فلسطين، ضرورة الوقوف إلى جانب الأهل في بتير لدعمهم وصمودهم في وجه الاحتلال من خلال تقديم الدعم والمساندة وإقامة المشاريع الضرورية لتعزيز صمود المواطنين والحفاظ على أرضهم وممتلكاتهم، ودعم المجلس القروي في طلباته واحتياجاته، لأن صمود أهالي بتير هو نصر داعم لإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

وتبقى تدور

لقاء العضوات المنتخبات

لقاء تعارف الهيئات المحلية

لقاء مجلس السياسات الاستشاري

مؤتمر سياسات الحكم المحلي

بدعم من برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني الذي تنفذه GIZ بتفويض من الوزارة الاتحادية
للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية BMZ

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH